الجامعة الإسلامية – غزة
كلية التجـارة
الدراســات العليــا
قسم المحاسبة والتمويل

مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية (حالة المصارف العاملة في فلسطين)

إعداد الطالب
فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي

إشراف:
الدكتور/ مـاهر موسي درغام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

1432هـ – 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2011/10/30م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فادي عبد الرحيم محمود البطنيجي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية
(حالة المصارف العاملة في فلسطين)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 02 ذو الحجة 1432 هـ، الموافق 2011/10/30م الساعة العاشرة صباحًا، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	مشرفاً ورئيساً	.....
د. حمدي شحدة زعرب	مناقشاً داخلياً	.....
د. عمر عيد الجعيدي	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾(المجادلة: 11)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال محاولة الكشف عن مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية، وكذلك للتعرف على مدى إدراكهم ومعرفتهم بالإجراءات المضادة لها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانه وزعت على كافة مسئولي ومحللي الائتمان في إدارات التسهيلات الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين والبالغ عددهم (40) محللاً، أُعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (34) إستبانه، أي ما نسبته (85%) من الإستبانات الموزعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية، وذلك من خلال إستغلال المرونة المعطاة في السياسات والقوانين المحاسبية وحرية الإختيار بين البدائل، كما بينت الدراسة أن محللي الائتمان العاملين في البيئة المصرفية الفلسطينية لديهم خصائص مميزة، تمثلت في تمتعهم بمؤهلات علمية وتخصصات مناسبة وذات علاقة وطيدة بالعمل المصرفي، كما أنهم يتمتعون بخبرة عالية في مجال منح التسهيلات الائتمانية ولديهم نسبة مشاركة عالية في إتخاذ القرارات الائتمانية. وكما توصلت الدراسة إلى وجود إدراك بدرجة كبيرة من قبل محللى الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية عند إتخاذهم القرارات الائتمانية، وكذلك لديهم إدراك بدرجة كبيرة للأجراءات المحاسبية المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بموضوع المحاسبة الإبداعية من قبل كل من البنوك والجهات المهنية والرسمية في فلسطين، وذلك من خلال توعية عملاء البنوك بالمخاطر الكبيرة التي تترتب على إستخدامهم لأساليب المحاسبة الإبداعية، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة وضع الميثاق الأخلاقي الفلسطيني لضبط الممارسات المحاسبية الإبداعية من قبل المحاسبين المهنيين، وكذلك وضع قوانين وسياسات محاسبية تهدف لمكافحة الإحتيال المحاسبي الذي يلتف على القوانين لتحقيق مصالح شخصية.

ABSTRACT

The Extent of Awareness of Credit Analysts of the creative Accounting procedures (the case of banks operating in Palestine)

This study aims at recognizing the concept of creative accounting through the attempt of detecting credit analysts' awareness level of creative accounting risks at functioning Palestinian banks, and also their knowledge of its the countermeasures hence their ability to manage and take care of it.

In order to attain the objectives of the study, a questionnaire has been distributed to all credit analysts in credit departments of the banks, who amount to 40 analysts, and 34 questionnaires of those were adopted for the analysis and study, which is about 85% of distributed questionnaires.

The study found a set of results. Firstly, the creative accounting is a term that describes a range of accounting practices that are used in financial deception through the exploitation of the given flexibility in the accounting policies and laws, in addition to the freedom of choice among alternatives. Secondly, the study showed that the credit analysts in Palestine have distinctive characteristics. They are highly qualified scientifically with majors related to banking business-; they are highly experienced in granting credit facilities as well. They are also involved in making credit decisions. Thirdly, the study emphasizes that there is a good realization of creative accounting risks in the banks based in Palestine. On top of that, credit analysts are aware of creative accounting dangers, countermeasures, and administrations.

Finally, the study has recommended that both banks and professional official institutions in Palestine should pay sufficient attention to creative accounting through raising the awareness of bank customers on the adverse consequences of using creative accounting methods, as well as it stressed the need to set a Palestinian moral code to adjust the creative accounting practices, done by professional accountants, that wraps on the laws to implement personal interests.

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . . إلى نبي الرحمة ونور العالمين . .

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلّت أناملـه ليقدم لنا لحظة سعادة . . إلى من حصد الأشواك عن دربي ليُمهد لي طريق العلم . . إلى القلب الكبير . . .

والدي العزيز.

إلى معنى الحب والحنان والتفاني . . إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي . .

والدتي الحبيبة.

إلى رفيقة دربي . . إلى صاحبة القلب الطيب . . التي لم تدخر جُهداً في مُساعدتي ومساندتي أثناء دراستي .

زوجتي الغالية

إلى الأوجه المُفعمة بالبراءة . . إلى من في عينيهما أرى التفاؤل . . وفي ضحكتيهما أرى السعادة

أبنائي الذين أُحبهم . .

لجين و عبدالرحيم

إلى أهلي جميعاً و أصدقائي الذين أزروني من أجل تحقيق الأمال . . . أُهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث

فادي عبد الرحيم البطنيجي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور/ ماهر موسى درغام** لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من **أ.د .حمدي زعرب** مناقشاً داخلياً و**د .عمر الجعيدي** مناقشاً خارجياً، لتكرمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلا المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

فادي عبد الرحيم البطنيجي

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	صفحة
	آية قرآنية	أ
	الملخص باللغة العربية	ب
	الملخص باللغة الانجليزية	ج
	الإهداء	د
	شكر وتقدير	هـ
	فهرس المحتويات	و
	قائمة الجداول	ط
	قائمة الأشكال	ي
	قائمة الملاحق	ك
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	
	مقدمة الفصل الأول	2
0.1.1	تمهيد.	
1.1.1	مشكلة الدراسة	3
2.1.1	أهداف الدراسة	4
3.1.1	أهمية الدراسة	4
4.1.1	فرضيات الدراسة	4
	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
1.2.1	الدراسات العربية	5
2.2.1	الدراسات الأجنبية	9
	مصطلحات الدراسة.	13
	الفصل الثاني: الائتمان المصرفي والقوائم المالية	
1.2	المقدمة	15
	المبحث الأول: الائتمان المصرفي	15
0.1.2	تمهيد	17
1.1.2	مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي	17
2.1.2	أهمية منح الائتمان المصرفي	18
3.1.2	أنواع الائتمان المصرفي	19
4.1.2	ما هو القرار الائتماني وإجراءاته في البنوك التجارية	19

5.1.2	أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منحه	20
6.1.2	أسباب تعثر الائتمان	22
	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية	23
0.2.2	تمهيد	25
1.2.2	مفهوم التحليل المالي	25
2.2.2	الحاجة إلى القوائم المالية	26
3.2.2	مصادر القوائم المالية	26
4.2.2	الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	27
5.2.2	أغراض التحليل المالي	28
6.2.2	أهمية التحليل المالي	28
	الفصل الثالث: التلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية	28
1.3	المقدمة	30
	المبحث الأول: التلاعب المحاسبي Accounts Manipulation	31
0.1.3	تمهيد	32
1.1.3	مفاهيم التلاعب المحاسبي	32
2.1.3	أسس وقواعد التلاعب المحاسبي	32
3.1.3	الإطار النظري لممارسات التلاعب المحاسبي	34
	المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية Creative Accounting	41
0.2.3	تمهيد	42
1.2.3	مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعريفاتها	42
2.2.3	أخلاقيات المحاسبة الإبداعية	45
3.2.3	دوافع ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية	49
4.2.3	الخدع المالية التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية	50
5.2.3	إجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	55
	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	65
0-4	مقدمة.	67

1-4	منهجية الدراسة.	67
2-4	طرق جمع البيانات.	67
3-4	مجتمع وعينة الدراسة.	67
4-4	أداة الدراسة.	70
5-4	صدق وثبات الإستبانة.	71
6-4	ثبات فقرات الإستبانة.	80
7-4	المعالجات الإحصائية.	82
	الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	81
1.1.5	إختبار التوزيع الطبيعي.	84
2.1.5	تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.	85
	الفصل السادس: النتنائج والتوصيات والدراسات المقترحة	
1.2.5	النتائج.	138
2.2.5	التوصيات.	141
3.2.5	الدراسات المقترحة.	141
5-5	المراجع العربية.	142
6-5	المراجع الأجنبية.	145

قائمة الجداول

الرقم	إسم الجدول	رقم الصفحة
1-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي.	68
2-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	69
3-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي.	69
4-4	مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي	70
5-4	مقياس الإجابات	71
6-4	الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة	72
7-4	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	80
8-4	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	81
9-4	معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)	81
10-4	اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	84
11-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المبيعات.	86
12-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة.	88
13-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المصروفات التشغيلية	90
14-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة	91
15-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى	93
16-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند النقدية	94
17-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل	96
18-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الذمم المدينة	98

19-4	تحليل فقرات: الإجراءات الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المخزون السلعي.	100
20-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل.	102
21-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول الثابتة.	104
22-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول غير الملموسة	107
23-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الإلتزامات المتداولة	109
24-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الالتزامات طويلة الأجل	111
25-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة	113
26-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند حقوق المساهمين	115
27-4	تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية.	117
28-4	نتائج قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية	118
29-4	الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي	124
30-4	نتائج قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية.	127
4-31	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي.	133

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1-3	أسس التلاعب المحاسبي حسب مبداء إنتقال الثروة	33
2-3	الإطار النظري لممارسات التلاعب المحاسبي	35
3-3	الفرق بين الغش والتزوير وبين الأحكام والتقديرات المحاسبية التي تدخل ضمن نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً	37

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	نموذج الإستبانة	32
2	أسماء محكمي الإستبانة.	34

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

- المقدمة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

1-1-0: تمهيد.

1-1-1: مشكلة الدراسة

1-1-2: أهداف الدراسة

1-1-3 : فرضيات الدراسة

1 -1-4:أهمية الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1-2-1: الدراسات العربية.

1-2-2: الدراسات الأجنبية.

المقدمة:

يعتبر علم المحاسبة من أقدم العلوم التي عرفتها البشرية، فلقد ورد في قوله تعالى فى سورة يوسف عليه السلام "قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ" (55)، حيث ندرك من الآية الكريمة أن الإنسان منذ القدم أحتاج إلى نظام لحفظ المعلومات ليساعده علي اتخاذ القرارات الملائمة والإدارة السليمة، ومع مرور الزمن والتقدم العلمي الكبير الذي شهده العصر الحالي وكذلك التطورات التي طرأت على بيئة الأعمال الحديثة إزداد الاهتمام بمهنة المحاسبة وبما تقدمه من بيانات ومعلومات محاسبية ذات أهمية كبرى لمتخذي القرار من الأطراف ذات العلاقة، فنجاح هذه القرارات يعتمد علي مدى دقة وملائمة المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بما يقدمه من مخرجات تتمثل في القوائم المالية.

وقد إهتم الأدب المحاسبي اهتماما كبيراً بالقوائم المالية من حيث المحتوى والإفصاح المالي بهدف تقديم معلومات محاسبية ضرورية تتمتع بصفات نوعية لإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وكذلك إهتم بالأبعاد السلوكية لتدخل الإدارة المقصود وغير المقصود فى عمليات القياس والإفصاح المالي من خلال إتخاذها للعديد من الإجراءات المحاسبية التي من شأنها التأثير على دقة وجودة المعلومات المعلنة في التقارير المالية، مما يؤدى إلى تضليل مستخدميها (المومني، 2009: 42).

وتُمثل القوائم المالية التي تنشرها الشركات المصدر الأساس والمهم للمعلومات المحاسبية لجميع مستخدميها فى الوحدات الاقتصادية كالمستثمرين والمقرضين والدائنين، ويفترض في هذه القوائم أن تكون معدة وفق مبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً فى كيفية معالجة العمليات المحاسبية، ففي حالة عدم إتباع تلك الطرق في المعالجات المحاسبية وذلك بالإلتفاف على المعايير والمبادئ والتلاعب فى محتوى التقارير المالية فذلك يؤدي إلى نتائج وخيمة، كالأزمات المالية التي تسببت في انهيار العديد من الشركات وخروجها من السوق وكذلك بإلحاق خسائر كبيرة لكل من المستثمرين والمقرضين، وباستطاعة المحاسب المتمرس أن يتلاعب في الأرقام والقوائم المالية وذلك من خلال ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، وذلك بقصد تجميل الصورة التى تعكسها الأرقام، ولقد عرف (Belkaoui, 2004: 59) المحاسبة الإبداعية بأنها تستخدم لإظهار النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب بصورة أفضل مما تكون عليه أصلاً؛ أي أنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة باستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي.

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

0.1.1: تمهيد:

يُلاحظ أن موضوع المحاسبة الإبداعية من المواضيع الناشئة المستجدة التي لاقت اهتماماً واسعاً مؤخراً من قبل الكتاب والدارسين والجمعيات المهنية المحاسبية، وذلك بسبب المستجدات الطارئة على بيئة الأعمال الحديثة إلا أن هذا الموضوع لم ينل نصيبه من البحث على المستوى العربي وخصوصاً على المستوى المحلي. لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك محللي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية لأنها الجهة الأكبر التي تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية، فمحللي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين تقع عليهم مسئولية كبيرة تتمثل في إبداء رأيهم حول إمكانية منح التسهيلات الائتمانية أم لا وذلك بناءً على تحليلهم للقوائم المالية لعملائهم من خلال دراستها لاستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة.

1.1.1: مشكلة الدراسة:

لقد دفعت الأزمات المالية التي مرت بها كبرى الشركات العالمية والتي هزت الإقتصاد العالمي الباحثين إلي محاولة الكشف عن أسباب تلك الأزمات، فمعظم تلك الشركات كانت تتمتع بمركز مالي قوي بحسب قوائمها المالية وتقارير مراجعي حساباتها قبيل فترة قصيرة من إنهيارها المفاجئ، ولقد أشارت الدراسات والأبحاث التي تناولت أسباب الأنهيارات المتتالية لتلك الشركات إلى إستخدامها لأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين مظهرها المالي، إذ أشارت (حمادة، 2010: 88) إلى أن التحايل والتضليل في استخدام المبادئ المحاسبية أدى إلى إنهيار تلك الشركات، ولقد إنعكست تلك الإنهيارات بصورة سلبية على القطاع المصرفي، حيث أدى ذلك لإفلاس العديد من المصارف التي منحت تسهيلات إئتمانية لتلك الشركات.

ومما سبق تبرز مشكلة الدراسة والتي تتمثل في وجود ظاهرة المحاسبة الإبداعية في القطاع المصرفي الذي يعتبر من القطاعات المهمة في الإقتصاد الفلسطيني، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التحري عن هذه الظاهرة في البيئة المصرفية بالتطبيق على المصارف العاملة في فلسطين من خلال التعرف على مدى وعي محللي الائتمان في تلك البنوك لممارسات المحاسبة الإبداعية وكذلك الإجراءات المضادة للوقاية من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

2- ما مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للإجراءات المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية.

2.1.1: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية، وكذلك للتعرف على مدى إدراكهم للإجراءات المضادة لها.

ويمكن عرض أهداف الدراسة بالطريقة التالية:

1- الوقوف على معنى ومفهوم المحاسبة الإبداعية وإجراءاتها عند التقدم بطلب ائتمان مصرفي من البنوك العاملة في فلسطين.

2- التعرف على مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

3- بيان مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

4- تقديم التوصيات الملائمة للبنوك العاملة في فلسطين ومحللي الائتمان والتي تسهم في الكشف عن الآثار الجسيمة لإجراءات المحاسبة الإبداعية على المؤشرات المالية ومدى تأثيرها على مصداقية هذه المؤشرات ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح الائتمان.

3.1.1: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، وهو ظاهرة التلاعب بالأرقام المحاسبية وذلك عن طريق التضليل للأطراف ذات العلاقة المستفيدين من القوائم المالية وذلك باستخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية، ولذلك من الأهمية دراسة هذه الظاهرة في بيئة الأعمال الفلسطينية للوقوف على أبعادها وتأثيراتها على السوق الفلسطيني وللتعرف على مدى وعى البنوك لهذه الظاهرة وأبعادها وللإجراءات الكفيلة بمكافحتها، وخصوصاً في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في الوطن العربي عموماً والمجتمع الفلسطيني خاصةً.

4.1.1: فرضيات الدراسة:

بالرجوع إلى أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

1- **الفرضية الأولي:** لا يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين الإدراك الكافي لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

2- **الفرضية الثانية:** لا يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة فى فلسطين الإدراك الكافي للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الأول

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.2.1: الدراسات العربية:

تناول العديد من الباحثين والدارسين مفهوم الائتمان المصرفي وعملية منح التسهيلات الائتمانية من ناحية مدى اعتماد المحللين الماليين على النسب المالية وعلى التحليل المالي السليم والمبني على الأسس العلمية عند منح قرارهم بالموافقة، إلا أن الدراسات على المستوى المحلى لم تشِر إلى موضوع المحاسبة الإبداعية وإجراءاتها والإجراءات المضادة لها بشكل محدد.

أما على المستوى العربي توجد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من حيث مدى وعى البنوك ومحللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

1- دراسة (موسي، 2010) بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الائتمانية الحقيقية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ومدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية واستخدامها كأداة لترشيد السياسة الائتمانية الفعالة وكذلك التعرف على معايير منح الائتمان ومدى التزام الجهات طالبة الائتمان بها.

ومن أهم نتائج الدراسة: 1) البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية وأنها تقوم بالتحري عن مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان 2) يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة. 3) تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإيرادية. 4) تقوم البنوك بتحليلات الرافعة المالية للعلاقة بين حجم رأس المال والديون. 5) وأخيراً وجود بعض البنوك التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان وذلك لعدم وثوقها في القوائم المقدمة، أو أن المعلومات المحاسبية غير متاحة، أو غير كافية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) تأهيل كادر لديه الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب لترشيد السياسات الائتمانية. 2) ضرورة إلزام البنوك والشركات بتقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها. 3) تحمل سلطة النقد مسؤوليتها في توفير المناخ المناسب بالرقابة الفعالة وتنفيذ تعليماتها. 4) ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسات الائتمانية. 5) ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض النزاعات.

2- دراسة (صيام، 2009) بعنوان "مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة التعرف على ماهية المحاسبة الإبداعية وإجراءاتها عند التقدم بطلب ائتمان مصرفي من البنوك التجارية الأردنية وكذلك التعرف على مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية وقياس قدرتهم على مواجهة إجراءات المحاسبة الإبداعية وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة وبالتالي تقديم التوصيات المناسبة التي تسهم في الكشف عن الآثار الجسيمة لإجراءات المحاسبة الإبداعية على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ومن أهم نتائج الدراسة: 1) هناك العديد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي يمكن القيام بها من قبل بعض العملاء عند التقدم بطلب ائتمان مصرفي، تؤثر على جعل البيانات المالية مضللة وتفقدها الموضوعية والمصداقية. 2) وجود إدراك كبير لمخاطر وإجراءات المحاسبة الإبداعية عند محللو الائتمان في البنوك التجارية الأردنية عند اتخاذهم قرار منح الائتمان. 3) وأخيراً توافر إدراك عالي لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية للإجراءات المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

ولذلك أوصت الدراسة بوجوب: 1) إيلاء إجراءات المحاسبة الإبداعية ما تستحقه من الاهتمام والدراسة. 2) تحليل المعلومات الوصفية غير الظاهرة في القوائم المالية للاطمئنان إلى سلامة الوضع المالي للعملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، وذلك بغية المحافظة على سلامة السياسة الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية وحفظ أموالها وتوجيها بما يخدم دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو والازدهار.

3- دراسة (أبو كمال، 2007) بعنوان "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازلII".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية" متطلبات اتفاقية لجنة بازل II"الجديدة للرقابة المصرفية.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى: 1) كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين. 2) كفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في البنوك. 3) نجاح معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة. 4) التزام البنوك بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل

قواعد التركزات الائتمانية والحدود التحوطية للحد من مخاطر الإقراض من ذوي الصلة. 5) يتمتع التدقيق الداخلي في البنوك بالاستقلالية، حيث ترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: 1) أن تعمل البنوك على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان. 2) أن تحافظ البنوك على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. 3) أن تحافظ على وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، وطرق معالجة ومواجهة هذه المخاطر. 4) تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المصرفية، وخصوصا عمليات الائتمان، بهدف متابعة العملية الائتمانية ورقابة مخاطر الائتمان والسيطرة عليها.

4- دراسة (زايدة، 2006) بعنوان "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين 2000 إلى2005 بشكل عام، وتم التعرف على أهم العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك الفلسطينية وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان عينة الدراسة من متخذي القرار الائتماني في البنوك الفلسطينية.

ومن أهم نتائج الدراسة: 1) لا يتم زيارة المشاريع المنوي تمويلها قبل منح القروض للعملاء، مما يعكس صورة غير *حقيقية* عن العميل ووضعه المالي. 2) أن البنوك تكتفي بالضمان المقدم فقط ولا تأخذ بالاعتبار الغرض من تقديم التسهيلات وتسمح للعميل باستخدام أموال التسهيلات دفعة واحدة. 3) أن العملاء غالباً ما يقدموا بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول مما يؤدي بهم إلى عدم قدرة البنوك علي تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد عليها يؤول بمشاريعهم بالنهاية إلى خسارة تؤدي بهم إلى الإفلاس، وبالتالي صعوبة تسديد الديون للبنك. 4) هناك عدة عوامل مهمة تتسبب في تعثر العميل وهي أ- تدهور المركز المالي للعميل، ب- وضع الشركة تحت التصفية، ج- إفلاس العميل أو هروبه إلى الخارج.

أما بالنسبة لأهم التوصيات فقد كانت متمثلة في: 1) ضرورة تبني البنوك العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض البنوك، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

5- دراسة (الكحلوت، 2005) بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني".

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية و كذلك قياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك.

ومن أهم نتائج الدراسة: 1) كل محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان. 2) أن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً. 3) لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني ، وأنهم يستغنون عن إجراءات التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) ضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر. 2) تشجيع محللي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة بترشيد قرار منح الائتمان. 3) ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في الدرجة الأولى وعدم إهمال التحليل المالي. 4) ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يُلزم مُدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات.

6- دراسة (مرعي والبياتي، 2002) بعنوان "الآثار السلبية للمحاسبة المصطنعة على مخرجات النظام المحاسبي حالة تطبيقية مقارنة على المصارف الأهلية في العراق".

تهدف هذه الدراسة إلى قياس موضوعية البيانات المعروضة في حساب الأرباح والخسائر المنشور من قبل المصارف الأهلية العراقية وذلك على اعتبار أن الربح هو أكثر البيانات المحاسبية أهمية بالنسبة لكافة مستخدمي هذه البيانات فضلاً على أن الهدف الأساس لأغلب عمليات التلاعب المحاسبي هو تغيير رقم الربح بحيث يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن لاستخدام أساليب المحاسبة المصطنعة أثار سلبية كبيرة تنحصر بشكل واضح في التأثير على الأرباح الظاهرة في حساب الأرباح والخسائر والتوزيع المنشور. مما يسبب تشويه للبيانات المحاسبية بما يعكس جانب مخالف للواقع عن أعمال هذه الشركات وبالتالي توصيل معلومات محاسبية مضللة إلى مستخدميها.

ولقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: 1) يجب منح الاهتمام الكافي من قبل جمعية المحاسبين العراقيين لظاهرة التلاعب المحاسبي. 2) ضرورة إخضاع البنوك الأهلية لرقابة ديوان الرقابة المالية.

2.2.1: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Gherai and balaciu, 2011) بعنوان:

"From creative accounting practice and Enron Phenomenon to the current financial crisis"

"من الممارسات المحاسبية الإبداعية وظاهرة شركة إينرون إلى الأزمة المالية الراهنة"

هدفت هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى ظاهرة المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال التحذير من أزمة مالية على غرار التي حدثت في العقدين الماضيين مع سرد للأسباب التي تبعث على القلق من ذلك، وناقشت الدراسة الأنواع المختلفة من الممارسات المحاسبية الإبداعية وذلك من خلال مقارنة للفضائح التي حدثت في في العقدين الماضيين لكبرى الشركات العالمية. ومن اجل ذلك تم تعريف مفهوم المحاسبة الإبداعية وأساليبه المختلفة، كما ناقشت الدراسة الأثار المترتبة على ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل الأزمة الحالية وخصوصاً بعد لجؤ العديد من الشركات خلال تلك الأزمة لطلب مساعدة الدولة في غضون فترة قصيرة من حصولها على رأي غير متحفظ من مراجعي حساباتها، ولقد لفتت الدراسة الإنتباه إلى ظاهرة المحاسبة الإبداعية في الشركات الرومانية ومدي وجود تلك الظاهرة فيها وطرحت موضوع إكتشاف الممارسات المحاسبية الإبداعية في الشركات الرومانية المدرجة في بورصة بوخارست الرومانية كموضوع ذو أولوية للبحث والدراسة في خطوات قادمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسات المحاسبية الإبداعية لن تنتهي إلا بإنتهاء الظروف التي نشأت في ظلها وساعدتها على النمو، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المشاكل والتلاعبات التي حدثت في الشركات كانت تصدر من المستوى الأداري ولذلك يجب البحث عن الحل في ذلك المستوى.

2- دراسة (Matis and Vladu, 2009) بعنوان:

"Cash flow Reporting Between Potential Creative Accounting Techniques and Hedging Opportunities Case Study Romania"

"تقارير التدفق النقدي مابين الممارسات المحاسبية الإبداعية وفرص التحوط (دراسة حالة – رومانيا)"

لقد تناولت الدراسة موضوع التقارير النقدية في الشركات الرومانية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على إذا ما كانت هناك مصلحة في إستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية للتلاعب

بتقارير التدفقات النقدية من قبل تلك الشركات، كما ركزت الدراسة على إمكانية إستخدام مدراء الشركات الرومانية لسياسات التحوط من ممارسات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالتدفقات النقدية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إصدار إستبانة وُزعت على مدققي الحسابات في رومانيا (208 منشأة تدقيق حسابات، و267 مدقق حسابات فردي).

ومن أهم نتائج الدراسة أن ممارسات المحاسبة الإبداعية والمتصلة بالتدفقات النقدية في رومانيا معروفة ومستخدمة بشكل جزئي من قبل الشركات في رومانيا، ومن ناحية أخرى فإن قلة من المديرين في رومانيا يعرفون سياسات التحوط من ممارسات المحاسبة الإبداعية، والأدوات القليلة المستخدمة في الربط بين البنك وشركات التأمين مثل ،تأمين الذمم المدينة، والأدوات المالية القائمة على سعر الفائدة ومعدل الصرف الأجنبي.

3 – دراسة (Omurgonuisen, Min and Ugur, 2009) بعنوان:

Critical thinking about creative accounting in the face of recent "scandale in the turkish bank sectors"

"التفكير النقدي بشأن المحاسبة الإبداعية في ضوء الفضائح الأخيرة في قطاع المصارف التركية"

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعمق في بحث ودراسة أنوع الممارسات المحاسبية الإبداعية التي تم إستخدامها في حالة مصرف إعمار التركي وذلك في ضؤ الفضائح الأخيرة التي حدثت في قطاع المصارف التركية (حالة مصرف إعمار التركي)، حيث إستعرضت الدراسة في إطارها مفهوم المحاسبة الإبداعية وأشكاله المختلفة وكذلك الدوافع والوقاية من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما قدمت شرحاً مفصلاً عن مراحل وخطوات المحاسبة الإبداعية التي تسببت في إفلاس البنك.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة مهمة من النتائج أو بالأحرى (العبر والدروس) من الفضيحة التي لحقت بمصرف إعمار التركي والتي تسببت في خسارة الكثير من العملاء والمساهمين في المصرف لأموالهم وكذلك خسارة العديد من الموظفين لوظائفهم، ومن أهم تلك النتائج: 1) أن الخطوة الأكثر أهمية في نظام قطاع المصارف هي خطوة منح الترخيص للمصرف لما لها من مخاطر قانونية ومالية تترتب عليها. 2) أنه من الخطاء تقديم ضمان عالي أو كامل للمودعين وأن هذا التصرف سوى علاج مؤقت لفترة إستثنائية. 3) وجود قصور في المراجعة الخارجية والأشراف ونُظم الرقابة الداخلية أدى إلى وجود بيئة مناسبة للفساد والتلاعب.

4- دراسة (Gowthorpe and Amat, 2005) بعنوان:

Creative accounting: some ethical issues of macro- and micro-" "manipulation

"**المحاسبة الإبداعية: بعض القضايا الأخلاقية للتلاعب الكلي والجزئي**"

وهي دراسة أجريت في إسبانيا وقد هدفت إلى تحليل نوعين رئيسين من السلوك التلاعبي، حيث وُصف النوع الأول اصطلاحاً بالتلاعب الكلي (Macro-manipulation) لوصف تأثير جماعات الضغط على المنظمات لإقناعهم بإصدار تعليمات تتفق مع مصالح مُعدي القوائم المالية. كما وصف النوع الثاني بالتلاعب الجزئي (Micro-manipulation) للتعبير عن عملية معالجة الأرقام المحاسبية التي ينتج عنها وجهة نظر متحيزة لصالح الشركة، وقامت الدراسة بتحليل حالتين من حالات التلاعب من منظور أخلاقي، وخلصت إلى أن التلاعب بنوعية يعد محاولة للإبداع في الحسابات من قبل معدي القوائم المالية إذ يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تحقق أغراض معديها وليس لمنفعة مستخدميها.

5- دراسة (Amat and Gowthorpe, 2004) بعنوان:

"Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues-"

"**المحاسبة الإبداعية: طبيعتها، مدى تأثيرها والقضايا الأخلاقية** "

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في سياق الاعتبارات الأخلاقية في أسبانيا وذلك في الفترة من 1999-2001، كما هدفت للتوصل إلى تعاريف عن المحاسبة الإبداعية وكذلك التعرف على الحوافز التي تدفع مديري الشركات لإستخدام تلك الممارسات.

ولقد كشفت الدراسة عن قيام العديد من الشركات الأسبانية الكبرى بإستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وقيامها بإدارة أرباحها أثناء السنوات الثلاث. ولقد خلصت الدراسة إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تحويل للمعلومات المحاسبية بإستخدام السياسات والتقديرات المحاسبية وبعض الممارسات الأخرى التي تسمح بها القوانين، كما إستعرضت الدراسةالأسباب التي تجعل مديري الشركات يتورطون في مثل هذه الممارسات وكذلك إستعرضت الممارسات المختلفة للمحاسبة الإبداعية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يجب على منظمي مهنة المحاسبة أخذها في الإعتبار للحد من الممارسات الإبداعية، تمثلت في الحد من حرية الإختيار بين الطرق المحاسبية وتحديد الظروف الخاصة الموجبة لإستخدام كل طريقة وعدم ترك الباب مفتوح لحرية التطبيق العشوائي، وكذلك يجب وضع القواعد والأنظمة التي تحد من الحكم والتقدير الشخصي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة نجد أن العديد من الدراسات تناولت موضوع الائتمان المصرفي في البنوك الفلسطينية وأهم المشاكل التي تواجهها ومن أهم المواضيع التي تناولتها هي إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات لجنة بازل، والتسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وكذلك مدى إعتماد البنوك على التحليل المالي في القرارات الآئتمانية ودور المعلومات المحاسبية في ترشيد تلك القرارات، ولكن نجد أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى موضوع المحاسبة الإبداعية بشكل صريح كخطر كبير يواجه النظام المصرفي في فلسطين وهذا ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث أنها أول الدراسات التي ناقشت الموضوع على المستوى المحلي حسب علم الباحث، إذ أن الدراسة الحالية سوف تناقش موضوع المحاسبة الإبداعية في المصارف العاملة في البيئة الفلسطينية، من حيث مدى إدراك محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية. أما على مستوى الدراسات الأجنبية فيرى الباحث وجود إهتمام أكبر بموضوع المحاسبة الإبداعية فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة مثل التعريف بظاهرة المحاسبة الإبداعية ووضع إطار نظري لها، وكذلك الوقوف على أثارها على البيانات المالية وأساليبها المختلفة، وهناك بعض الدراسات التي تناولت البعد الأخلاقي لها وأهم الدوافع وراء ممارستها. وأهم مايميز الدراسة الحاية أنها ستناقش موضوع المحاسبة الإبداعية في البيئة المصرفية الفلسطينية من ناحية إدراك المحللين الائتمانيين للممارسات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية، حيث سيتم التطرق إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية المتبعة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وذلك للوقوف على مخاطر هذه الإجراءات و تحديد سبل مواجهتها من قبل المحلل المالي في المصارف الفلسطينية، لأنها تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المحلل في إتخاذ القرار الآئتماني.

مصطلحات الدراسة:

- التلاعب المحاسبي Account Manipulation.

يُعرف التلاعب المحاسبي بأنه إستخدام الإدارة حقها في حرية التصرف في إختيار السياسات والبدائل المحاسبية، وكذلك القرارات التي تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات للتأثير على عملية إنتقال الثروة بين الشركة وأطراف المصلحة أو العلاقة (المجتمع، الممولين، الإدارة) (Stolowy and Breton, 2003: 3).

- إدارة الأرباح Earning Management.

أية أفعال تتخذ لمعالجة الأرباح الحالية المفصح عنها لشركة ما، والتي قد يكون لها تأثير سلبي وضار إقتصادياً في المدى الطويل على ربحية الشركة (Shafer and Wang, 2010: 375).

- تمهيد الدخل Income Smoothing.

ويصف (مطر والحلبي، 2009: 6) عملية تلطيف الدخل بإدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي وعادة ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.

- محاسبة التخلص من كل الخسائر مرة واحدة Big Bath Accounting

ويعرف (Wang, 2007: 15&37) تلك العملية بأن الشركة تحاول أن تجعل قائمة الدخل الخاصة بها أكثر سوءاً في سنة سيئة مقابل أن تبدو أفضل في السنوات المقبلة، فمثلاً عندما تكون نسبةالديون مرتفعة للغاية فإن مخصصات الديون يتم زيادتها والعكس صحيح في حالة كانت منخفضة.

- المحاسبة العدوانية Aggressive Accounting

حيث عرفها (مطر والحلبي، 2009: 6) "بأنها هي الأختيار المتعمد من بين التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، وغالباً ما تكون في صورة أرباح رقمية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ام لا".

- المحاسبة الإبداعية Creative Accounting

إلى أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة (بطو، 2006: 107).

الفصل الثاني
الائتمان المصرفي والقوائم المالية

- **المقدمة**

- **المبحث الأول:الائتمان المصرفي**

- **المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية والغرض منه.**

المقدمة:

لقد أصبح الائتمان مطلباً أساسياً في حياتنا، فمع تطور ظروف الحياة وازدياد تعقيداتها سواء للأفراد أو المؤسسات كان الائتمان الوسيلة المثلى التي يلجئون إليها في تسهيل معاملاتهم المالية حيث مكنهم من الحصول على احتياجاتهم من سلع وخدمات من دون الحاجة إلى استخدام النقد بشكل فوري، ولقد ساهم الائتمان بشكل كبير في تطوير الاقتصاد في كثير من الدول حيث ساهم في توسيع منشآت الأعمال من خلال مدها بمقومات الانطلاق والتوسع والاستمرار والبقاء وأصبح أحد الأركان الأساسية في اقتصاد الدول.

وتُعد البنوك من أهم المؤسسات التي يلجأ إليها العملاء لطلب الائتمان، حيث يقع على عاتق إدارتها قرار في غاية الصعوبة يتمثل في الموافقة على منح الائتمان، فمن المعروف أن البنوك تتاجر بأموال المودعين من خلال استثمارها للحصول على عائد يمكنها من دفع فوائد للمستثمرين الذين أودعوا نقودهم لديها وكذلك تغطية نفقات إدارتها لهذه الأموال ولكن مع المحافظة على نسبة سيولة مناسبة لتلبية احتياجات العملاء من المسحوبات النقدية، وبذلك نجد أن البنك يتحمل مخاطرة كبيرة نسبياً عند منحه الائتمان وذلك لأن الأموال التي منحها هي بالأساس أموال المودعين، فمن الممكن أن يحدث تعثر في عملية السداد للقروض يؤدي إلى خسارة البنك وضياع أموال المودعين كما شهدنا في الكثير من البنوك التي أعلنت إفلاسها في الأزمة المالية العالمية، ولذلك نجد أن البنوك بدأت بزيادة اهتمامها بعملية التحليل الائتماني وذلك باعتباره أداة مهمة لتخفيض المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وإن المحلل الائتماني الذي يقوم بتحليل القوائم المالية للشركة الطالبة للائتمان يهدف إلى التأكد من سلامة الوضع المالي للشركة وليطمئن إلى قدرتها على سداد القرض الذي ستحصل عليه، وكذلك يقوم بالتأكد من خلوها من إجراءات التلاعب والغش وما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي ستكون مجال الدراسة في هذا البحث.

المبحث الأول

الائتمان المصرفي

2-1-0: تمهيد.

2-1-1: مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي.

2-1-2: أهمية منح الائتمان المصرفي.

2-1-3: أنواع التسهيلات الائتمانية.

2-1-4: ما هو القرار الائتماني وإجراءاته في البنوك التجارية.

2-1-5: أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منحه.

2-1-6: أسباب تعثر الائتمان.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

2-1-0: تمهيد.

يمثل الائتمان المصرفي جانباً مهماً من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساس لعمل البنوك والحاجة إلى الائتمان تكاد تكون عامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، ومن خلال مراجعة الأدبيات نجد أن الكتاب الاقتصاديين عرفوا الائتمان بتعاريف متعددة وفقاً لوجهات نظرهم المختلفة ولكن نجد أن أصل معنى الائتمان في اللغة هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض والمداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها (الدغيم وأخرون، 2006: 194).

2-1-1: مفهوم الائتمان المصرفي وتعريفه:

وللتعرف على مفهوم الائتمان سوف نستعرض بعض التعريفات التي تناولت المصطلح كالتالي:

- الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها لقاء عائد مالي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (عشيش والكبيسي، 2010: 58).
- كماعرف (ارشيد وجودة، 1999: 32) الائتمان بأنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي والاعتباري (فرد أوشركة أعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل.
- وينظر إلى الائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات القصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية ولفترة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظراً لكون المصدر الرئيس لذلك الائتمان هو البنوك شاع تسميته بالائتمان المصرفي Bank Credit (Fridson and Alvarez, 2002: 267).
- ولقد عرف (النعيمي، 2010: 21) الائتمان على أنه واسطة التبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدود، وبذلك فإنه الوسيلة التي تسهل عملية التبادل لانتقال القيمة من البائع إلى المشتري وبعد مدة من الزمن، الذي يمثل الأجل المتفق عليه، فإن على المشتري (المقترض) إعادة القيمة المستلمة على شكل دفعات.

وبالنظر للتعريفات السابقة نجد أن الائتمان بمفهومه البسيط هو عملية تبادل للمنفعة بين طرفين هما المقرض والمقترض، حيث يقوم الطرف الأول وهو المقرض بتسليف الطرف الثاني المقترض مبلغاً من المال أو سلعةً ما مقابل حصوله على عائد بعد فترة زمنية معينة مسبقاً حيث يكون الطرف الثاني قد استفاد من النقود أو السلعة التي اقترضها.

2-1-2: أهمية منح الائتمان:

بعد أن تعرفنا على ماهية الائتمان المصرفي وتعريفاته المختلفة لا بد من أن نتعرف على أهمية منح الائتمان المصرفي ودوره في النشاط الاقتصادي، ولذلك يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين، الأولى من وجهة نظر البنك التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي (الزبيدي، 2002: 26).

فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى على تحقيقها كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك، ولكنه يعد كذلك الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.

ومن جهة أخرى نجد أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، ففي بعض الأحيان يشار إليه بأنه الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد حيث يتيح تدفق النقود وعوامل الإنتاج خلال النظام الاقتصادي، كما أنه قدم الوسائل لاستقرار النشاط الاقتصادي عن طريق العمل على تغيير معدلات الفائدة المستحقة عن استخدام الائتمان (النعيمي، 2010: 29).

وتعزيزاً لما سبق يؤكد (الزبيدي، 2002: 29) على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد من أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد أهمها:

1- تسهيل المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد، وكذلك الكفاءة في تدفق فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
2- يستخدم كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي يأخذ في الاعتبار حجم الائتمان المنتظر من البنوك عند وضعه سياسة للإصدار.
3- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي.
4- يعتبر أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
5- له تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد الائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

2-1-3: أنواع الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى نوعين رئيسين هما(عشيش والكبيسي، 2010: 89):

1- **التسهيلات المباشرة:** تتصف التسهيلات المباشرة بأنها ترتب التزاماً على البنك، أي أنها تُدفع إلى العميل الذي يطلبها نقداً سواء بسحبها من الصندوق أو تسجيلها على حساب معين كالجاري المدين، أو بقيدها لحساب العميل عند حسم الكمبيالات مثلاً، وبالمنطق المحاسبي فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة يترتب عليها انتقال جزء من نقدية البنك إلى موجودات أخرى تشكل التزاماً من جانب البنك نحو العميل، وتأخذ التسهيلات المباشرة عادة أحد الشكلين التاليين:

أ- الحساب الجاري المدين: وبموجبه يسمح البنك للعميل ذي الأهلية بالحصول على التسهيلات بالسحب من حساب يفتح بأسمه، ولايسمح له بالسحب إلا في حدود معينة وبعد أن يقوم العميل بالتوقيع على عقد بينه وبين البنك يطلق عليه عقد حساب جاري مدين مقابل ضمانات تحفظ حقوق البنك.

ب- الكمبيالات المحسومة: وهي عبارة عن صكوك قانونية يحررها المدينون على أنفسهم لأمر جهة معينة تسمى المستفيد، وترتب إلتزاماً مالياً بالدفع على محررها تجاه هذه الجهة، ويمكن لهذه الجهة حسم هذه الكمبيالات عن طريق البنك مقابل حصول الأخير على عمولة مقابل هذه الخدمة.

2- **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:** حيث إنها لا تدفع للعميل مباشرة بل تقدم إليه بطرق مختلفة، وفي حالة إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فأن هذه التسهيلات تشكل إلتزاماً فعلياً على البنك الذي يجب عليه دفعه، بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع، ومن أمثلة هذه التسهيلات؛ الإعتمادات المستندية والكفالات.

2-1-4: القرار الائتماني وإجراءات منحه في البنوك التجارية:

القرار الائتماني هو القرار الذي تقع مسئولية اتخاذه على إدارة الائتمان في البنك التجاري ويتمثل في قبول أو رفض طلب الائتمان الذي تقدم به العميل وذلك بعد أن يتم دراسته والتأكد من سلامته ومطابقته لسياسات البنك الائتمانية.

وتبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث الائتماني للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقييما مبدئياً، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك من عدمه. وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية، والتي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، الغرض منها، فترة السداد، الضمانات التي يمكن تقديمها (الشواربي، 2002: 83).

وفيما يلي توضيح لإجراءات منح التسهيلات الائتمانية (ارشيد وجودة، 1999: 221):

1- دراسة طلبات القرض: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفقاً للنموذج المعد من قبل البنك، فإنه يقدمه إلى قسم الائتمان لدراسته من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد.

2- تحليل المركز المالي للعميل: حيث يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية للعميل لاستخراج البيانات المالية اللازمة.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب: حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنوك الأخرى أو البنك المركزي.

4- التفاوض مع العميل: بعد دراسة البيانات المجمعة عن العميل مقدم الطلب يقوم البنك بالتفاوض معه على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يحتاجها البنك، سعر الفائدة، وغير ذلك من الشروط.

5- طلب الضمان التكميلي: يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6- توقيع عقد القرض: بعد موافقة الطرفان على شروط التعاقد بعد التفاوض، فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تتضمن كافة هذه الشروط.

7- صرف قيمة القرض (كله أو بعضه): بعد توقيع العقد يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزءاً منه.

8- سداد القرض ومتابعته: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقاً لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين العميل.

ويؤكد (ارشيد وجودة 1999)على أن دور البنك لا ينتهي عند منح التسهيلات الائتمانية، بل إنه يمتد ليشمل كذلك متابعة التسهيلات الائتمانية والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة.

2-1-5: أسس ومعايير منح الائتمان:

من المعروف أن العملية الائتمانية تتم في جو من المخاطرة، وأن البنك يقوم بتحديد المخاطر التي سيتعرض لها نتيجة منح الائتمان، ومن خلال استعراض الدراسات المصرفية وسؤال المختصين في المجال المصرفي نجد أن أهم المخاطر التي تواجه البنك هي مخاطر عدم السداد الناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد، ولذلك كان لا بد من وجود أسس سليمة لعملية منح الائتمان وهي كالتالي (الفخري، 2009: 7):

أ- توفر الأمان لأموال البنك: وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها حتى يتمكن من تغطية الفوائد على الودائع ومواجهة نفقاته المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ج- السيولة: يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف مثل النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي وذلك لمقابلة طلبات السحب النقدي دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

لذلك أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالعميل من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام CS of Credit أو نظام (Five CS) (الزبيدي، 2002: 141).

ويُعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5CS أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير (السنوسي وإبراهيم، 2009: 13):

1- **الشخصية:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

2- **القدرة:** وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، ولذلك يجب على البنوك دراسة هذا المعيار بدقة وتمعن.

3- **رأس المال:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

4- **الضمان:** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى البنك المُقرض أنها كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض.

5- **الظروف المحيطة:** يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار القانوني والتشريعي الذي تعمل المنشأة في إطاره، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل.

ولكن من الملاحظ أن المعايير السابقة ذكرت الأسس المتعلقة بالعميل فقط. ولكن يوجد أسس ومعايير أخرى تتعلق بالمصرف نفسه وتشمل هذه العوامل (عشيش والكبيسي، 2010: 61):

1. **درجة السيولة** التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
2. **نوع الإستراتيجية** التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3. **الهدف العام** الذي يسعى البنك على تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4. **القدرات** التي يملكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة.
5. **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني** من حيث المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه، طريقة السداد المتبعة، وكذلك نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها، ومن ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

2-1-6: أسباب تعثر الائتمان:

هناك العديد من الأسباب لتعثر العملاء وعدم الأنتظام في سداد ما عليهم من إئتمان للبنوك وتعود هذه الأسباب إلى إعتبارات كثيرة منها ماهو متعلق بالبنك مانح الائتمان ومنها ما هو متعلق بالمقترض نفسه. وأهم هذه الأسباب (أبو على، 2002: 15).

أ- الأسباب المتعلقة بالبنك مانح الائتمان:

1- عدم مراعاة الأسس الصحيحة لمنح الائتمان.

2- عدم دقة دراسات الجدوى التي يطلبها البنك للمشروع الذي سوف يقدم له الائتمان والتساهل في طلبها.

3- عدم متابعة الائتمان، حيث تكتفي بعض البنوك بأخذ الضمانات الملائمة مقابل ما تمنحه من ائتمان ولا تقوم بمتابعة الائتمان الذي قدمته من ناحية استخدامه في الغرض الذي قدم من أجله أو من ناحية مدى كفاءة العميل في إدارة عمله.

4- عدم الإستعلام الجيد عن العملاء.

ب- الأسباب المتعلقة بالعميل:

1- سوء إدارة العميل المقترض لعمله، فالتسيب والأهمال للأسس الصحيحة والعلمية وعدم إتباع القواعد الأدارية والمحاسبية يؤدي إلى تعثر الائتمان

2- سوء النية عند طلبه الحصول على قرض.

3- إختلال الهيكل التمويلي للمشروع.

4- التلاعب المحاسبي وإستخدام الممارسات المحاسبية المضللة(الإبداعية) عند إعدادا لقوائم المالية.

المبحث الثاني
تحليل القوائم المالية

2-2-0: تمهيد.

2-2-1: مفهوم التحليل المتالي.

2-2-2: الحاجة للقوائم المالية.

2-2-3: مصادر القوائم المالية.

2-2-4: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

2-2-5: أغراض التحليل المالي.

2-2-6: أهمية التحليل المالي.

المبحث الثاني

تحليل القوائم المالية

2-2-0: تمهيد:

تعتبر القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي) من المصادر الأساسية التي يعتمد عليها محللي الائتمان في البنوك التجارية لتقييم حالة العميل المالية ومقدرته على توليد الأرباح والنقدية التي تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على قدرة هذا العميل على سداد التزاماته في أوقاتها المحددة.

ولذلك يلجأ محللي الائتمان في البنوك إلى تحليل هذه القوائم للحصول على قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الائتماني، ولذلك يمكن القول أن التحليل المالي الذي يجريه المحلل الائتماني للقوائم المالية يعتبر وسيلة فعالة لا بديل عنها عن اتخاذ قرار منح الائتمان الصائب والدقيق.

2-2-1: مفهوم التحليل المالي:

يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، ومنها قرارات إدارة الائتمان في البنوك التجارية (الزبيدي، 2002: 259).

ويوضح (السيسي، 2004: 22) أن التحليل المالي يرادف الطب الإداري إذ يهدف كلاهما إلى الفحص والتحليل للكشف عن مواطن الضعف وجوانب القوة، والوصول إلى كل داء تحديداً وتشخيصاً، واقتراح العلاج المناسب.

ولقد عرف (أبو بكر، 2009: 15) التحليل المالى بأنه عبارة عن "تحليل القوائم المالية لتقويم المركز المالى للمنشأة ونتيجة أعمالها فى الفترة الحالية والفترات الماضية للوصول إلى الوضع الأمثل لأدائها فى الحاضروالمستقبل، ويتم ذلك عن طريق الوصول إلى مؤشرات ونتائج تساعد الأطراف المهتمة على متابعة أنشطة المنشأة وتقييم أدائها عن طريق دراسة سلوك العديد من التغيرات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية القوائم والتقارير المالية وترشيد القرارات الإدارية فى المستقبل"

وبالتالي تعرف عملية تحليل القوائم المالية بأنها عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من إتخاذ قراراتهم الأقتصادية (خنفر والمطارنة، 2009: 71).

2-2-2: الحاجة إلى القوائم المالية:

يحتاج مدراء الائتمان إلى القوائم المالية لاتخاذ قرارات ائتمانية عقلانية وصائبة. ومن دون هذا النوع من المعلومات، فإن القرار الائتماني سوف لا يستند على حقائق تكشف عن قدرة الزبون لتسديد التزاماته الائتمانية. وبسبب أن المعلومات المالية غالباً ما تكشف عن هذه القدرة، أو احتمالية التسديد، فإن مدراء الائتمان يعتمدون بشكل كبير على القوائم المالية لتوجيه عمليات صناعة القرارات الائتمانية التي يتخذونها (النعيمي، 2010: 200).

2-2-3: مصادر القوائم المالية:

يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل أي منشأة إلى نوعين رئيسين كالتالي (حماد، 2006: 426):

أولاً: مصادر داخلية من الشركة نفسها:

1- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربع قوائم رئيسة هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.
2- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد جزءاً ضرورياً من مصادر المعلومات المفيدة والتي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
3- التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية).
4- تقارير مجلس الإدارة: حيث تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
5- تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية.
6- قوائم تنبؤات أخرى.
7- معلومات أخرى.

ثانياً: مصادر خارجية:

وتعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي و هي (محمد وأخرون، 2008: 21):

1- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.
2- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.
3- الصحف والمجلات والنشرات الأقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
4- المراسلات من العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون.
5- المكاتب الاستشارية.

2-2-4: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي محل إهتمام العديد من الأطراف التي تعتمد على نتائجه، حيث يوفر لهذه الجهات الإجابات على العديد من التساؤلات التي تحتاج إليها في تسيير أعمالها ومصالحها المختلفة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية، ومن المعروف أن تلك الأطراف ذات العلاقة بعملية التحليل المالي تختلف حاجاتها من نتائج التحليل على حسب حاجتها وهدفها من التحليل. وفيما يلي عرض للفئات صاحبة الأهتمام بالتحليل المالي كما عرضها (Fight, 2004: 105):

1- إدارة المنشأة:

حيث يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الادارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

أ) معرفة الادارة العليا لمدى كفاءة الادارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

ب) تقييم أداء الادارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الادارية.

ت) المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

2- أصحاب المنشأة:

وهم المساهمون أو الشركاء، وينصب إهتمامهم على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها المالية.

3- الدائنون:

حيث يهتم الدائنون في التحليل المالي للأطمئنان على قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة لهم في أوقاتها المحددة دون تأخير وذلك من خلال معرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية، وكذلك تحليل رأس المال العامل والمركز النقدي.

4- جهات أخرى:

أ- الغرف التجارية والصناعية: بهدف إستخراج نسب ومؤشرات لفروع الأنشطة الاقتصادية.

ب-أجهزة التخطيط: تستخدم نتائج التحليل في إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل.

ت-المستثمرون المحتملون:وذلك لأتخاز قراراتهم بالأستثمار في الشركة أم لا.

ث-المصارف وشركات التأمين: لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على على الأستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط، فأن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

2-2-5: أغراض التحليل المالي.

إن الغرض الرئيس للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الإقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الأقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وفيما يلي تحديد لأغراض التحليل المالي (محمد وأخرون، 2008: 22):

1) مستعدة الادارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة.
2) تقييم الأداء للادارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
3) دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
4) دراسة وتقييم ربحية المنشأة.
5) دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد إلتزاماتها المالية (دراسة السيولة).
6) دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.
7) دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار (الفشل المالي).

2-2-6: أهمية التحليل المالي:

ازدادت أهمية التحليل المالي في الوقت الحاضر نتيجة لاستخدامه في الحكم على مدى تأثير المشروعات الاستثمارية على نمو المنشأة ،وبالتالي على النمو الاقتصادي للبلدان الموجودة بها المنشأت، وتكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي (الشنباري، 2006: 38):

- معرفة المركز المالي للمنشأة .
- تحديد المركز الائتماني للمنشأة .
- تحديد القيم الاستثمارية لمشروعات .
- الحكم على كفاءة العمليات المختلفة .
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
- التعرف على مركز المنشأة في قطاع معين
- تخطيط السياسات المالية .
- الحكم على أداء وكفاءة الإدارات المختلفة في المنشأة.

الفصل الثالث

التلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية

.

- المبحث الأول: التلاعب المحاسبي Accounts Manipulation

- المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية Creative Accounting

3-1 : المقدمة

من المتعارف عليه محاسبياً أن الشركات والمؤسسات المالية تقوم بتقديم نتائج أعمالها في نهاية الفترة المالية عن طريق إعدادها للقوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية) والتي تعتبر كصورة فوتغرافية توضح الوضع المالي للشركة، ومن المفروض أن تقوم هذه المؤسسات بإعداد هذه القوائم وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها حتي تقدم للمستخدمين صورة طبق الأصل عن الوضع المالي للشركة وليست صورة مدبلجة بإستخدام أساليب وإجراءات الغش والتلاعب المحاسبي وما يعرف بأساليب المحاسبة الإبداعية والتي عرفها (مطر والحلبي، 2009: 7) بأنها "التلاعب في البيانات المالية بإستخدام الخيار الإنتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب أو تلطيف الدخل".

ولقد أشارت الدراسات والأبحاث التي تناولت أسباب الأنهيارات المتتالية لكبرى الشركات العالمية مؤخراً مثل شركة Enron الأمريكية للطاقة وشركة Worldcome إلى إستخدام هذه الشركات لأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين مظهرها المالي، إذ أشارت (حمادة، 2010: 88) إلى أن التحايل والتضليل في استخدام المبادئ المحاسبية أدى إلى إنهيار تلك الشركات مما دفع بمجالس الإدارة والمشرعين والباحثين بتوفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من الاحتيال والتضليل، وفي ذات السياق يقول (Ghosh, 2009: 182) أن المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأسباب الجذرية وراء العديد من الفضائح المحاسبية. لذلك سوف أتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل مفهوم المحاسبة الإبداعية بشرح وافى ومفصل للتعرف على الظروف التي ساهمت في نشأة هذا المفهوم وتطوره، وكذلك التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية وإجراءاتها في القوائم المالية، وتوضيح دوافع الإدارة من إتباع أساليبها.

المبحث الأول

التلاعب المحاسبي

3-1-0: تمهيد.

3-1-1 : مفاهيم التلاعب المحاسبي.

3-1-2 : أسس وقواعد التلاعب المحاسبي.

3-1-3: الإطار النظري لممارسات التلاعب المحاسبي.

المبحث الأول: التلاعب المحاسبي

3-1-0: تمهيد.

لقد تزايدت في الأونة الأخيرة الأصوات المنادية بضرورة كبح عمليات التلاعب المحاسبي لما لها من عواقب وخيمة على مستخدمي البيانات المالية، فلقد بات من المعلوم لدى الجميع بأن معظم الشركات والمؤسسات تمارس عمليات التلاعب المحاسبي بشكل أو بأخر وهذا ليس بالأمر السري أو الجديد، بل أن أغلب هذه الشركات قامت بالتلاعب بحساباتها لفترات طويلة من الزمن، ولقد أصبحت عمليات التلاعب المحاسبي Account Manipulation معروفة جيداً في الأدبيات المحاسبية رغم أنها ظهرت تحت مسميات عديدة مثل، إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة الإبداعية، والعديد من المسميات الأخرى التي سنتناولها خلال هذا المبحث بشئٍ من التفصيل.

3-1-1: تعريف التلاعب المحاسبي:

عرف (حماد، 2006: 52) التلاعب المحاسبي بأنه القدرة على زيادة وتخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل. كذلك يُعرف التلاعب المحاسبي على أنه إستخدام الإدارة حقها في حرية التصرف في إختيار السياسات والبدائل المحاسبية، وكذلك القرارات التي تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات للتأثير على عملية إنتقال الثروة بين الشركة وأطراف المصلحة أو العلاقة (المجتمع، الممولين، الإدارة) (Stolowy and Breton, 2003: 3).

كما يعرف التلاعب المحاسبي بأنه تعمد الإدارة تحريف البيانات المالية التي بحوزتها لتعكس الصورة التي يفضلونها لأدائهم المالي في الشركة التي يديرونها(Balaciu, 2008: 936).

في ضوء ما سبق يمكن تعريف التلاعب المحاسبي بأنه عملية تضليل وخداع لأصحاب المصلحة المستفيدين من القوائم المالية من قبل الإدارة عن طريق إتباع الإدارة مجموعة من الإجراءات والطرق المحاسبية الملتوية لتحريف الحقائق التي تعرضها القوائم المالية بما يخدم مصلحتها ويحسن صورتها المالية.

3-1-2: أسس وقواعد التلاعب المحاسبي:

في البداية يجب أن نتعرف على بعض المفاهيم الأساسية اللازمة لفهم مصطلح التلاعب المحاسبي، وأول هذه المفاهيم مفهوم نظرية الوكالة وهو كالتالي:

- **مفهوم نظرية الوكالة:** حيث تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وأن وجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الإتفاقية، وأن عقود الإستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المنشأة، وفي توضيح أسباب ظهور ما يعرف بمشكلات الوكالة أشار (Agarwal, 2008: 9) إلى أن الفصل مابين الملكية والإدارة في

المنشأة أدى إلى بروز صراعات بين الإدارة والملاك (أطراف عقد الوكالة) وخصوصاً عندما تحاول الإدارة تعظيم منفعتها الخاصة على حساب الملاك أو العكس، وكنتيجة لذلك يحدث تضارب للمصالح الخاصة بأطراف العقد، ففي هذا السياق يشير (حماد، 2006: 51) أن سعي كل طرف من أطراف الوكالة لتحقيق مصالحه الذاتية التي قد تتعارض مع مصالح الأخرين يؤدي إلى ظهور مشكلات وكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية بعلاقات تعاقدية.

– مبدأ إنتقال الثروة ما بين أطراف المصلحة:

بالرجوع إلى التعريفات السابقة لمفهوم التلاعب المحاسبي نجد أن (Stolowy and Breton, 2003) قد إعتمدا في تعريف مفهوم التلاعب المحاسبي على فرضية إنتقال الثروة، حيث إن الادارة تهدف من وراء عملية التلاعب التأثير على عملية إنتقال الثروة ما بين أطراف المصلحة، ولتوضيح المبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التلاعب المحاسبي والعلاقات التعاقدية المكونة للشركة ومبدأ إنتقال الثروة التي يوضحها الشكل رقم (1):

شكل رقم (1): أسس التلاعب المحاسبي

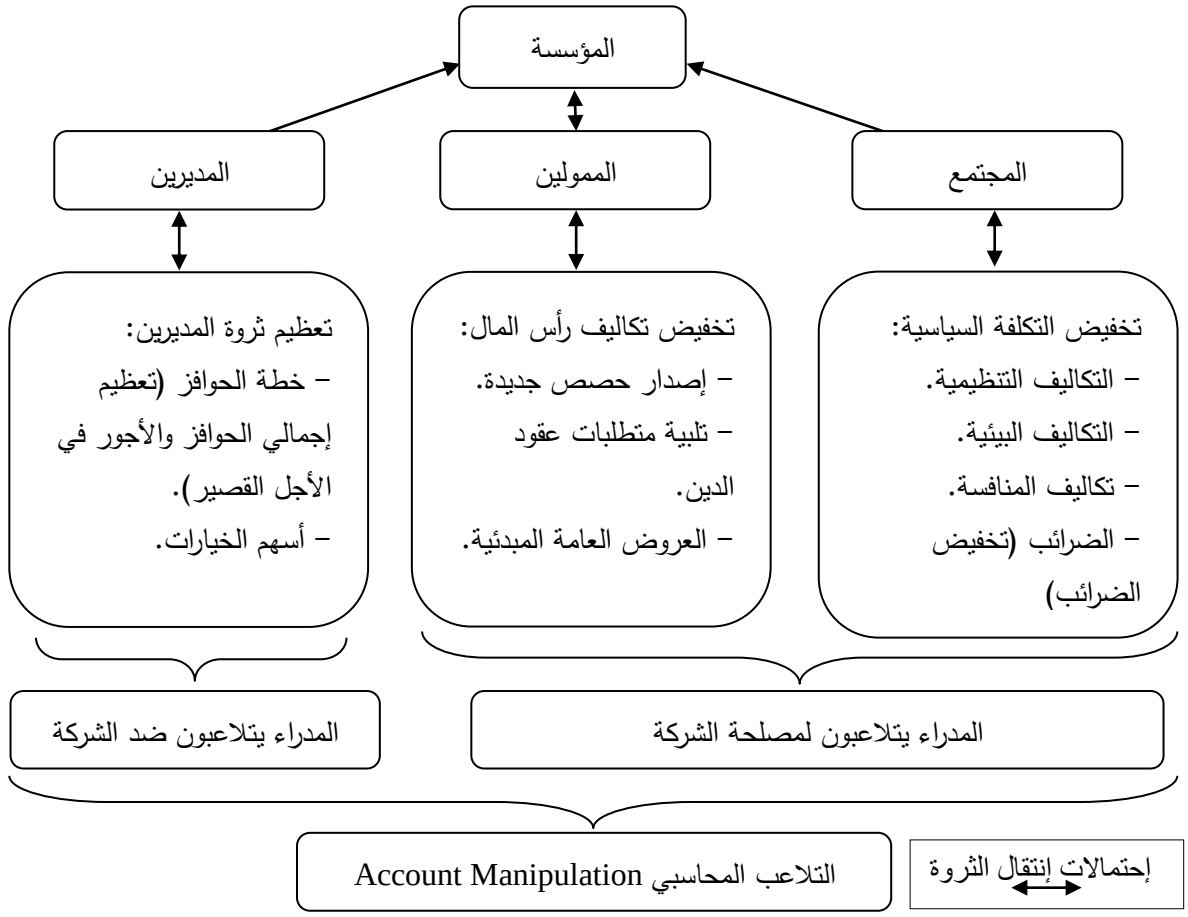

المصدر :(Stolowy and Breton, 2003: 34).

وبالنظر إلى الشكل رقم (1) نجد أن هناك ثلاث إحتمالات لإنتقال الثروة بين أطراف العقد كالتالي:

1- علاقة الشركة بالمجتمع: ونتيجة لهذه العلاقة فأن الشركة تتحمل مجموعة من التكاليف والتي يطلق عليها التكاليف السياسية وتتمثل في التكاليف التنظيمية، التكاليف البيئية (متطلبات البيئة) والتكاليف الناتجة عن المنافسة وكذلك الضرائب التي تُفرض عليها، وتهدف الإدارة إلى تخفيض هذه التكاليف، وبالتالي يكون التلاعب في مصلحة الشركة.

2- علاقة الشركة بالممولين: تنشأ هذه العلاقة نتيجة حاجة المؤسسة للحصول على التمويل اللازم لها بأقل التكاليف، ويتم ذلك عن طريق إصدارها حصص جديدة أو التمويل بالدين، وبالتالي يجب عليها أن تلتزم بمتطلبات الحصول على التمويل التي تفرضها المؤسسات المانحة والتي تتطلب وضعاً مالياً ممتازاً، ونلاحظ هنا أن التلاعب يكون في مصلحة الشركة.

3- علاقة الشركة بالادارة: حيث يهدف تلاعب الادارة هنا من أجل تعظيم ثروتها، فعندما تكون هناك خطة للحوافز والمكافآت المرتبطة برقم الربح الذي تحققه الإدارة تكون المحفزات لادارة المنشأة للتلاعب، وبالتالي يكون تلاعب الإدارة هنا ضد مصلحة الشركة بعكس الحالتين الأولى والثانية.

وفي هذا الإطار يشير(حماد، 2006: 59) إلى أن إنتقال الثروة في الحالات السابقة قد لا تحدث في الظروف الطبيعية (عدم التلاعب) فعلى سبيل المثال قد يحصل المديرون على مكافآت وحوافز أعلى مما يستحقون، أو قد تنتقل الثروة من المساهمين الجدد (نتيجة لشراء الأسهم بأعلى من قيمتها الحقيقية) إلى القدامى (الذين قد يبيعون أسهمهم بأعلى من قيمتها الحقيقية).

3-1-3: إطار ممارسات التلاعب المحاسبي:

في إطار سعي العديد من الباحثين توضيح الممارسات الخاصة بالتلاعب المحاسبي ظهرت دراسة (Stolowy and Breton, 2003) والتي تعتبر من الدراسات المهمة التي إعتنت بموضوع التلاعب المحاسبي وممارساته وأقدمت على إقتراح إطار نظري لفهم ممارسات التلاعب المحاسبي، ويعتمد هذا الإطار في الأساس كما يوضح (Stolowy and Breton, 2003: 3). على مبدأ إمكانية إنتقال الثروة بين الملاك كنتيجة لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك الأخرين، ويقول في صدد توضيحه لهذا الإطار أن الهدف من عمليات التلاعب المحاسبي هو التأثير في الأساسين اللذان يقوم عليهما مبدأ إنتقال الثروة وهما: نصيب السهم من الأرباح Earnings Per Share(EPS) ، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debt Equity Ratio). ولكن كيف يمكن التأثير في النسب السابقة وتعديلها؟ حيث توضح (Balaciu,et. al., 2009: 171) خلال تناولها لشرح الإطار الذي إقترحه (Stolowy and Breton 2003) بأنه يمكن تعديل نصيب السهم من الأرباح بأحدى طريقتين: الأولى، من خلال إضافة أو إزالة مصاريف أو إيرادات مؤكدة (للتأثير

على صافي الدخل بالزيادة أو بالنقصان حسب المصلحة). أما الطريقة الثانية، فمن خلال ما يسمى بالتلاعب التصنيفي أي إظهار أو تقديم بعض البنود عند ترتيب وتصنيف بنود القوائم المالية (أي قبل أو بعد الربح المستخدم في حساب نصيب السهم من الأرباح). أما بالنسبة للتأثير على نسبة الديون إلى حقوق الملكية فيتم ذلك من خلال التضخيم الوهمي للربح أو من خلال إخفاء مصادر التمويل فيما يعرف بالتمويل خارج الميزانية Off-Balance Sheet Financing

والشكل رقم (2) يوضح الإطار النظري لممارسات التلاعب المحاسبي:

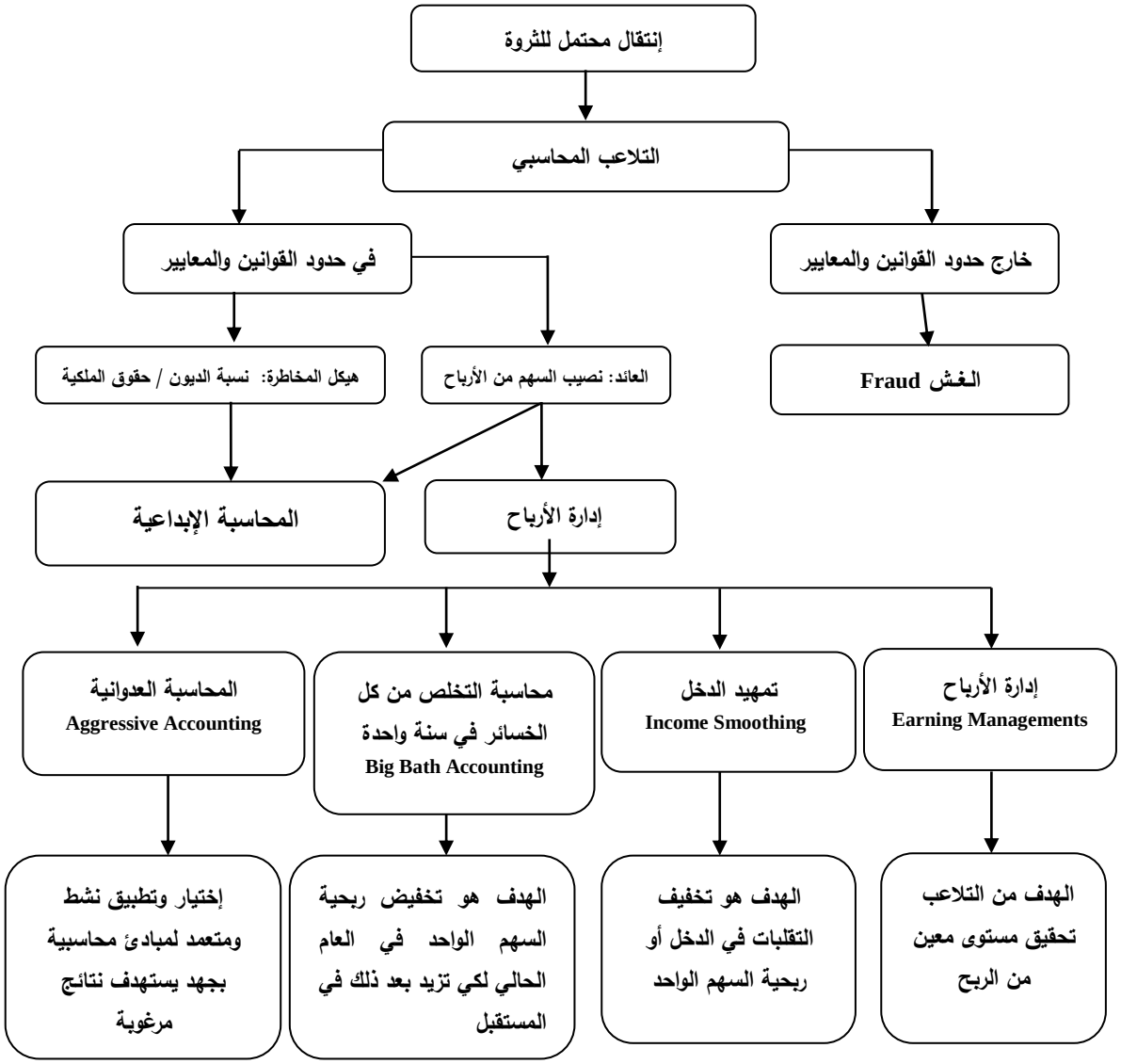

المصدر: (Stolowy and Breton, 2003: 35).

نلاحظ من الشكل رقم (1) أن مبدأ إنتقال الثروة الذي وضحته فيما سبق هو الدافع الذي يؤدي إلى التلاعب المحاسبيي والذي صنفه المؤلف (Stolowy and Breton, 2003) إلى نوعين:

1- **تلاعب فى إطار القوانين والمعايير:** ويتم هذا النوع من التلاعب من في ظل القوانين والمعايير المحاسبية من خلال الألتفاف عليها عند تطبيقها، حيث يقول (Li, 2006: 8) في سياق توضيحه للمفاهيم الأساسية للمحاسبة الإبداعية إنه رغم تعدد مسميات التلاعب المحاسبي مثل تلطيف الدخل، تمهيد الأرباح، الهندسة المالية، المحاسبة التجميلية، محاسبة التخلص من الخسائر مرة واحدة ومحاسبة تحريف الحقائق...إلخ من مسميات، فكلها تصف في جوهرها المحاسبة الإبداعية وتتفق فيما بينها عادةً بأنها تبقي في إطار القوانين، ومهما سَمَيت من مصطلحات فإنها تمثل فن الإلتواء أو فن تطويع القواعد المحاسبية لخدمة مصالح الشركة وتقديم صورة مُطَوَعة للشركة.

2- **الغش المحاسبي Fraud:** هو أي فعل مقصود أن يؤدي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية (AICPA, 2003). فعلى عكس ممارسات التلاعب المحاسبي المشمولة تحت مصطلح المحاسبة الإبداعية والتي تعتبر ضمن إطار قانوني ولا تكسر القواعد والقوانين المحاسبية تعتبر الممارسات المحاسبية المتعمدة من قبل الإدارة أو أي طرف أخر بهدف التزوير وتضليل المستخدمين من ممارسات الغش والتزوير التي تخالف القوانين ويعاقب عليها، ويصفه (Boritz,et.all., 2008: 2) بأنه الغش المتعمد الذي يلحق الأذى بالمستثمرين والدائنين نتيجة للقوائم المالية المضللة.

ولقد بين (Dechow and Skinner, 2000: 239) أن هناك فرق واضح بين المحاسبة الإحتيالية Fraudulent Accounting التي تمثل الغش والتزوير وبين الأحكام والتقديرات المحاسبية التي تدخل ضمن نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) والتي قد تشتمل على عمليات إدارة الأرباح وذلك حسب نية الإدارة، والشكل رقم (3) يبين هذا الفرق:

شكل رقم (3) : الفرق مابين الغش والتزوير وبين الأحكام والتقديرات المحاسبية التي تدخل ضمن نطاق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً

المصدر (Dechow and Skinner, 2000: 239).

أما الفرق ما بين الغش والخطاء فقد كان عنوان بيان التدقيق الدولي رقم (11) الصادر عن الأتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام 1982 بعنوان "الغش والخطاء" حيث بين أن السمة الفاصلة ما بين الغش والخطاء هي النية (Colbert, 2000: 97). ففي هذا النطاق يوضح (Bragg, 2010: 69) أن الخطأ يكون نتيجة ممارسات غير مقصودة، أما عمليات الغش فتكون نتيجة لممارسات مقصودة وذلك لأن مرتكبي عمليات الغش يحاولون إخفائها و بالتالي يكون إحتمال إكتشافها من قبل المدقق قليل بالمقارنة بالأخطأ غير المقصودة التي يسهل على المدقق إكتشافها.

الأهداف الأساسية من وراء التلاعب المحاسبي:

1- إدارة الأرباح Earning Management

يقول (Ronen and Yaari, 2008: 42) في إطار تعريفه لإدارة الأرباح أنه من الصعب دائماً وضع تعريف مفيد لموضوع واسع النطاق مثل موضوع إدارة الأرباح ولذلك قام بتلخيص التعريفات المختلفة التي تناولت إدارة الأرباح وقام بتصنيفها إلى ثلاث مستويات وهى الأبيض White والرمادى Gray والأسود Black ، حيث يشير اللون الأبيض إلى إدارة الأرباح الإيجابية المفيدة التي تعزز الشفافية في التقارير المالية حيث عرفها بأنها الإستفادة من المرونة المتاحة في تطبيق المعالجات المحاسبية للأشارة إلى معلومات المديرين الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أما النقيض فهو اللون الأسود حيث توصف إدارة الأرباح هنا بالسيئة وهي التي تنطوي على التحريف الصريح والغش وتعرف بأنها إستخدام ممارسات الخداع لتحريف الحقائق وتخفيض الشفافية في التقارير المالية. ويشير اللون الرمادي إلى ان إدارة الأرباح تمثل التلاعب في التقارير المالية في إطار الإمتثال بالخطوط البارزة للمعايير ولقد عُرفت هنا بأنها إختيار المعالجات المحاسبية التي إما أن تكون إنتهازية (تعظم منفعة الإدارة فقط) أو ذات فائدة إقتصادية.

ولقد عرفاها (مطر والحلبي، 2009: 6) بأنها "عملية التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة".

أما (Shafer and Wang, 2010: 375) إعتبراها بأنها أية أفعال تتخذ لمعالجة الأرباح الحالية المفصح عنها لشركة ما، والتي قد يكون لها تأثير سلبي وضار إقتصادياً في المدى الطويل على ربحية الشركة.

ويلاحظ من خلال إستعراض الدراسات السابقة أن إدارة الأرباح من الممكن أن تكون جيدة أو سيئة حيث وضح (أبو عجيلة وحمدان، 2009: 5) أن إدارة الأرباح الجيدة هي إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات إختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، ويوضح (إشتيوي، 2009: 16) أن تلك الممارسات تشتمل على: تسريع معدل الإنتاج، تعجيل المبيعات، أو الإحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون لن تظهر الحاجة لها إلا خلال السنة التالية، أما إدارة الأرباح السيئة فهي التي تهدف إلى إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الإصطناعية أو إستخدام تقديرات غير منطقية. ويصف (إشتيوي، 2009: 16) تلك الممارسات بأنها ذات طبيعة محاسبية وتشتمل على تغيير الطرق المحاسبية، أو تعديل التقديرات المحاسبية والتي تشتمل على مخصصات الديون، والعمر الإنتاجي للأصول الخاضعة للإهلاك ومعدل تقادم المخزون.

من خلال العرض السابق لمفهوم إدارة الأرباح يمكن الإشارة إليها بأنها مجموع الممارسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة بهدف تحقيق مكاسب معينة أو تحقيق مستوى معين من الربح يلبي متطلبات الإدارة. ويلاحظ من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح أنها تُجمع على أن الإدارة هي الجهة التي لها المصلحة من تلك الممارسات كما وضح (Salah, 2010: 22) في سياق تعريفه لإدارة الأرباح بأنها تدخل الإدارة المتعمد في عملية إعداد التقارير المالية للتأثير على مستخدمي تلك التقارير للحصول على مزايا شخصية لهم أو للشركة.

2- تمهيد الدخل Income Smoothing

لقد لاحظنا في الشكل رقم (2) أن هدف التلاعب من خلال تمهيد الدخل هو تخفيض تقلبات الدخل أو ربحية السهم الواحد حتى تحصل على سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح وذلك لتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة ولقد أشار (حماد، 2005: 60) إلى أن هذا الشكل من التلاعب يتطلب من الشركة تحقيق أرباح كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات وبالتالي تكوين إحتياطيات مستترة تستخدم بعد ذلك من أجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة وهذا ما بينه (Usurelu,et.al., 2010: 353) من أن الشركات بشكل عام تفضل أن يكون هناك إتجاه ثابت للنمو في الأرباح بدلاً من أن تظهر الأرباح متقلبة مع سلسلة من الإرتفاعات والإنخفاضات الهائلة.

ويصف (مطر والحلبي، 2009: 6) عملية تلطيف الدخل بإدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي وعادة ما تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.

3- محاسبة التخلص من كل الخسائر مرة واحدة Big Bath Accounting:

وتعني أن الشركة تقوم بتنظيف قوائمها المالية من كل الأمور السيئة خلال سنة رديئة لكي تستطيع النهوض بعد ذلك من جديد. وفي هذا المجال يُبين (Anderson, 2002: III-2) أن الشركة عندما تمر بربع سنة سئ فإنها تقوم بعملية تنظيف(على سبيل المثال) من خلال تسجيل أو شطب بعض الأصول التي قد تؤدي إلى خسائر في المستقبل، فهي تقوم بدفع جميع الأخبار السيئة في هذا الربع السئ ومن بعدها تستطيع الصعود والمضي قدماً بأرباح قوية و ثابتة نسبياً.

ويعرف (Wang, 2007: 15&37) تلك العملية بأن الشركة تحاول أن تجعل قائمة الدخل الخاصة بها أكثر سوءاً في سنة سيئة مقابل أن تبدو أفضل في السنوات المقبلة، فمثلاً عندما تكون نسبةالديون مرتفعة للغاية فإن مخصصات الديون يتم زيادتها والعكس صحيح في حالة كانت منخفضة.

4- المحاسبة العدوانية Aggressive Accounting

حيث عرفها (مطر والحلبي، 2009: 6) "بأنها هي الأختيار المتعمد من بين التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، وغالباً ما تكون في صورة أرباح رقمية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ام لا".

المبحث الثاني

المحاسبة الإبداعية Creative Accounting

3-2-0: تمهيد.

3-2-1: مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعريفاتها.

3-2-2: أخلاقيات المحاسبة الإبداعية.

3-2-3: دوافع ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

3-2-4: الخدع المالية التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية.

3-2-5: إجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية

3-2-0: تمهيد.

البديع من أسماء الله "سبحانه وتعالى"لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، وهو البديع الأول قبل كل شئ، كما قال تعالى"بديع السموات والأرض"(سورة البقرة: من الآية 117) والإبداع مصطلح يعبر عن عملية خلق أفكار جديدة ووضعها في التطبيق العملي.

ولقد أخذ هذا المصطلح بالتداول في العلوم والمعرفة المختلفة ومنها المحاسبة، فالإبداع في المحاسبة يتمثل في كيفية جعل البيانات المالية عبر إجراء معالجات تتصف بالإبداع الفكري باستخدام المهارات التقنية، كمخرجات تتمثل بالتقارير المالية بقصد توصيل المعلومات المالية لتحقيق أهدافها ومنها، اتخاذ قرارات، طرح أسهم، اقتراض، تمهيد الدخل، التخطيط للضريبة ...الخ (بطو، 2006: 97).

ويضيف (بطو، 2006: 106) نقلاً عن (McKenzie 1998) أن المحاسبة الإبداعية تعد حدثاً من مواليد الثمانينات، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح ومن أي نوع. وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! فإذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها! وفي ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة وقد أجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح "مبتدعة" على التصفية وفي الحقيقة قد يكون هو الركود الوحيد الذي أفلست فيه الكثير من الشركات الكبيرة والمربحة ظاهرياً.

3-2-1: مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعريفاتها.

يعتبر مفهوم المحاسبة الإبداعية من المفاهيم المثيرة للجدل، حيث لاقى هذا المفهوم إهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والمهتمين في مهنة المحاسبة، وخصوصاً بعد الجدل العالمي الذي أثير حول علاقة المحاسبة الإبداعية بالكثير من الإنهيارات والفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية.

وقبل الخوض في تعريفات المحاسبة الإبداعية ومفهومها يجب أن أوضح أن مفهوم المحاسبة الإبداعية مفهوم واسع ومتشعب ولذلك لا يمكننا فهم المصطلح من خلال تعريف محدد، ولذلك سوف أذكر الدراسات العربية التي تناولت المفهوم ومن ثم الدراسات الأجنبية، وكذلك يجب التأكيد أيضاً على أن المحاسبة الإبداعية قد أطلق عليها العديد من المسميات في الأدبيات

المحاسبية، ومثل تلك المسميات: إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، والمحاسبة التجميلية...إلخ، ولكن المصطلحين الأشهر والأكثر إستخداماً كما لاحظت من خلال إستعراض الأدبيات هما المحاسبة الإبداعية Creative Accounting وإدارة الأرباح Earning Management.

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة الإبداعية كالتالي:

– فلقد عرفتها (حمادة، 2010: 96) بأنها "هي الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة"

– أما(مطر والحلبي، 2009، 9) فعرفاها بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة ، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئا ينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه"

– وأشار(بطو، 2006: 107) إلى أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة.

– وأفاد(LI, 2006: 9) بأن المحاسبة الإبداعية تنطوي على عملية تحوير للبيانات المالية بإستخدام الخيارات والتقديرات المحاسبية وأي ممارسات تسمح بها الأنظمة المحاسبية.

– أما (Sen and Inanga, 2005: 77) إستخلص أن المحاسبة الإبداعية تشير إلى الممارسات المحاسبية التي شوهت المعلومات المالية من خلال ما يسمى بسياسة تزيين النوافذ أو سياسات التلاعب المختلفة وذلك من أجل رسم صورة مالية أفضل للشركة وذلك عن طريق: تخفيض الربح أو زيادته حسب الحاجة، ومن خلال إعطاء صورة مضللة عن حجم هيكل رأس المال، وأيضاً من خلال إخفاء المعلومات ذات الصلة عن المستثمرين الحاليين والمحتملين وشبهها بعملية وصف زجاجة نصف مملؤة بالماء، فيمكننا وصفها بأنها نصف فارغة أو نصف مملؤة وكلا الوصفين صحيحين ولكن كل منهما له إيحاء مختلف.

– ويرى (Belkaoui, 2004: 59) أن المحاسبة الإبداعية تستخدم لإظهار النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب بصورة أفضل مما تكون عليه أصلاً؛ أي أنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة باستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي.

– كذلك يُطلق عليها (مطر، 2003: 101) المحاسبة الخلاقة، ويقول إنه مصطلح يطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجاء إليها إدارة الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء احداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق إستغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والأفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية.

– وضح (Jagati, 2003: 950) أن المحاسبة الإبداعية مصطلح جديد يستخدم لوصف مفهوم إدارة الحسابات بهدف الحصول على مصالح مشبوهة وغير شرعية في مجملها.

– عرف(Anderson, 2002: 1) المحاسبة الإبداعية (إدارة الأرباح) بأنها مصطلح يعود إلي إتباع الشركة مقاييس متنوعة لزيادة أرباحها المفصح عنها في أي فترة زمنية أو خفض الديون المفصح عنها. ويضيف أن بعض هذه المقاييس مع أنها تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إلا أنها تبقى مضللة.

– ويعطي (Mulford, et. al., 2002: 13) تعريفه عن المحاسبة الإبداعية: (أي أو كل الخطوات المستخدمة للأشتراك في لعبة الأرقام المالية. بما في ذلك، الإختيار التعسفي في تطبيق المبادئ المحاسبية، التقارير المالية الخادعة، وأي خطوات تتخذ تجاه إدارة الأرباح أو تلطيف الدخل).

– ولقد عرفها (Amat, et. al., 1999: 3) على أنها "معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافذ الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها، بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله".

– وعرفها (Naser, 1992: 1) على أنها "صياغة العمليات المحاسبية لتقديم النتائج المطلوبة أو المحددة مسبقا بدلا من تقديم المعلومات التي تعكس حقيقة الوضع المالي والاقتصادي لتلك الوحدة الاقتصادية".

– أما من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال (Grifith, 1986: 1) أشار "أن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وأن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس من الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كليا من أجل حماية وإخفاء الجريمة، ويضيف في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية".

– بينما يناقشها (Jameson, 1988: 7-8) من وجهة نظره كمحاسب مهني يؤكد أن العملية المحاسبية تشتمل على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المداخل أو المناهج المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سؤ العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية.

–بينما يعلق (Smith, 1992: 9) وفق خبرته كمحلل استثماري بالقول"لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو ا لاقتصادي الحقيقي .

– غير أن (Naser, 1993: 3) يرى ومن وجهة نظر أكاديمية، تعريف المحاسبة الابداعية بأنها تحويل الارقام المحاسبية من واقعها المعتاد إلى المرغوب فيه بانتهاز الفرصة وإغتنامها أو تجاهل بعضاً منها.

ومن التعريفات السابقة يمكننا إستخلاص التعريف التالي للمحاسبة الإبداعية "المحاسبة الإبداعية عبارة عن مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية، وذلك من خلال إستغلال المرونة المعطاة في السياسات والقوانين المحاسبية وحرية الإختيار بين البدائل، ويلجاء المحاسبون لهذه الممارسات بهدف خداع المستفيدين من القوائم المالية من خلال إظهار مركز مالي غير حقيقي لشركاتهم وخصوصاً إذا كان الوضع المالي الحقيقي للشركة سئ."

3-2-2: أخلاقيات المحاسبة الإبداعية.

الأخلاق Ethics: هي كل قواعد السلوك التي يشترك فيها مجتمع معين والقواعد التي يتم التمييز على أساسها بين الخير والشر (http://www.merriam-webster.com/dictionary/ethics).

لقد تناولت العديد من الدراسات البعد الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية، وقد أثار البعد الأخلاقي لها جدلاً وأسعاً وإختلافاً في وجهات النظر بين الجهات المختلفة المهتمة بمهنة المحاسبة من الهيئات المنظمة للمهنة والهيئات الرسمية. وأبرز مجالات الجدل التي لاقت تركيزاً من الباحثين هي أخلاقيات المحاسب المهني التي يجب أن يتحلى بها ومدى قبوله لعمليات تنطوي على أساليب الغش والتلاعب، وهنا يتسائل (Jagati, 2003: 950) هل يمكن القبول بالمحاسبة الإبداعية؟ ويجيب في هذا الصدد أن الكثير من المحاسبين يقبلون وخصوصاً ممن يتعرضون لضغوط أو يحصلون على حوافز لممارسة المحاسبة الإبداعية، ويستطرد بالقول بأنه لا يمكن لأي نظرية أو ألية معايير محاسبية التأكد من عدالة وصحة الحسابات بدون وجود تعاون بين إدارة الشركة والمحاسبين لتولي قيادة الشركة وتوجيه دفتها بإلتزام وصدق حول تلك القضية. ويقول أيضاً أن

الشركة التي تتمتع بحسابات تمثل موقفها المالي بصدق وعدالة وشفافية تكون في موضع أفضل يمكنها من إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لعلاج أخطائها السابقة وكذلك الإهتمام بالتنمية المستقبلية.

أما (Usurelu, 2010: 350) فيوضح أن المحاسبة الإبداعية تمثل تحدياً هائلاً لمهنة المحاسبة، حيث إن إختيار السياسات المحاسبية يمثل معضلة كبيرة، حيث إن هناك العديد من الدوافع للمديرين لأستخدام طرق المحاسبة الإبداعية ولذلك يجب على المحاسبين الذين يقبلون التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية أن يحزروا من إساءة إستخدام حرية الأختيار بين السياسات المحاسبية.

وفي نفس المجال يقول (Sen and Inanga, 2005: 77) أن المحاسبة الإبداعية من الممكن أن تكون نعمة أو نقمة، فهي نعمة عندما تضيف شيئاً جديداً للمعرفة المحاسبية يؤدي لتطوير الأنظمة المحاسبية، وتصبح نقمة عندما يتم إستخدام ممارسات محاسبية لا أخلاقية تؤدي إلى الخداع و التضليل، ولكن في الممارسة العملية يميل الجميع إلى إظهار أن المحاسبة الإبداعية في معظم الأحيان نقمة فضلاُ على أنها نعمة و بالتالي غير مرغوب فيها.

ميثاق السلوك الأخلاقي Code of Ethics

من المعروف أن الأخلاق عنصر مهم في الحياة الإجتماعية، فهي تؤثر في طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، ومن المعروف ايضاً أن المحاسب المهني فرداً من أفراد المجتمع قبل أن يكون عضواً في أي منظمة وبالتالي فإن سلوكه يؤثر على المجتمع ككل وليس على البيئة التي يعمل بها فقط ومن هنا تظهر الحاجة لوجود متطلبات أخلاقية يجب أن يتمتع بها المحاسب المهني لتنعكس على سلوكه في المجتمع الذي يعمل به (Nicolaescu and paneta, 2008: 1351).

وفي هذا الصدد لجأت العديد من الهيئات المهنية إلى إصدار مايعرف بالكود الأخلاقي Code of Ethics أو المدونات الأخلاقية وتعرف بأنها مجموعة خطية من المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة ما إلى عمالها وإدارتها لمساعدتهم على القيام بأعمالهم وفقاً لقيمها الأساسية ومعاييرها الأخلاقية (Business Dictionary.Com).

وتعتبر مدونات السلوك الأخلاقي أو الكود الخاص بالسلوكيات الأخلاقية من الوسائل التنظيمية المهنية التي تساعد المحاسبين أو العاملين في مجال المحاسبة في توضيح المفاهيم والسلوكيات الأخلاقية الخاصة بالمهنة في بلدهم وتحثهم على الألتزام بها، وهي بذلك تعتبر دليلاً يرجع له المحاسبين في كل سلوك أو ممارسة محاسبية معينة تتطلب بعداً أخلاقياً.

ولقد صدرت الكثير من قواعد السلوك المهني عن العديد من الهيئات المهنية المحلية والدولية ومن أمثلة تلك المدونات المحلية: المدونة الوطنية للسلوكيات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين في رومانيا وكذلك الكود الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الصيني، ومن خلال الإطلاع على تلك المدونات نلاحظ أنها تتشابه مع بعضها البعض لأنها تعتمد في الأساس على الكود الأخلاقي الدولي للمحاسبين المهنيين (Code of Ethics for Professional Accountants) الصادر عن اللجنة الأخلاقية للإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عام 2005 وفيما يلي توضيحاً لهذه المدونة ومكوناتها (IFAC, 2005: 1-98):

حيث ينص هذا الكود على أن العلامة الفارقة في مهنة المحاسبة هو قبولها تحمل مسؤولية العمل من أجل المصلحة العامة. ولذلك، فأن مسؤولية المحاسب المهني ليست حصراً لتلبية إحتياجات عميل واحد أو أصحاب العمل.

حيث يبين هذا الكود قواعد السلوك المهني للمحاسبين وكذلك المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها من قبل المحاسبين. ويتكون هذا الكود من ثلاث أجزاء: الجزء الأول (A) يحدد المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين، ويوفر إطاراً مفاهيمياً لتطبيق هذه المبادئ، حيث يوفر هذا الإطار إرشادات بشأن المبادئ الأخلاقية الأساسية ويطلب من المحاسبين المهنيين تطبيق هذا الإطار المفاهيمي، أما الجزئين الثاني والثالث(B&C) فيوضحان كيفية تطبيق الإطار المفاهيمي في الجزء الأول في حالات خاصة، ويوفران كذلك أمثلة على الضمانات التي قد تكون ملائمة لمواجهة التهديدات للأمتثال للمبادئ الأساسية ويقدم أيضاً أمثلة على الحالات التي لا تتوفر فيها ضمانات لمواجهة التهديدات.

ويبين الكود المبادئ الأساسية كالتالي:

1- النزاهة Integrity

فينبغي على المحاسب أن يكون محايداً مستقيماً ونزيهاً في جميع علاقاته المهنية والتجارية.

2- الموضوعية Objectivity

يجب على المحاسب أن يكون محايداً ولا يسمح بالتحيز والفوضى وتضارب المصالح والنفوذ غير المرغوب فيه للتأثير على الأحكام المهنية والتجارية.

3- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة Professional Competence and Due Care

يجب على المحاسب المهني الحفاظ على مستوى عالي من الكفاءة اللازمة التي تضمن تلقي العميل أو صاحب العمل الخدمات المهنية المختصة إستناداً على أخر التطورات المهنية.

4- السرية Confidentiality

ينبغي أن يكون المحاسب المهني محافظاً على سرية البيانات المكتسبة من خلال علاقاته المهنية والتجارية ولا يكشف هذه البيانات إلى طرف ثالث دون إذن خاص مالم يكن هناك حق بذلك.

5- السلوك المهني Professional Behaviour

يتوجب على المحاسب القانوني التقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وتجنب أى عمل يشوه سمعة المهنة.

ويطلب الكود من المحاسبين المهنيين التقيد والألتزام بالمبادئ السابقة ويعتبرها وقاية من عمليات التلاعب والغش المحاسبي الذي يضر بمصالح العامة لحساب المصالح الفردية.

وفي مجال المتطلبات الأخلاقية أيضاً إقترح (Mele, 2005: 79-109) مجموعة من السلوكيات الأخلاقية للأشخاص العاملين في مجال المحاسبة كما في المجالات الأنسانية الأخرى، وتعتمد على التالي:

- الحساسية الأخلاقية Moral Sensitivity

ويمكن وصفه على أنها القدرة على فهم البعد الأخلاقي لموقف معين، والأنسان لديه القدرة على الشعور بحاجات الأخرين، لذلك يستطيع المحاسب أن يشعر بتأثير أي عملية يقوم بها على مستخدمي البيانات المالية هل هو ضار أم نافع.

- الحكم الأخلاقي Moral Judgment

ويطلق عليه القدرة على الحكم إذا ماكانت البدائل المستخدمة مقبولة أخلاقياً، ويتطلب إستقامة النية، فالسلوك المقبول يحتاج للمداولة ومن ثم التطبيق.

- الدافع المعنوي Moral Motivation

ويتمثل في الإستعداد لتبني مسار العمل الأخلاقي ووضع الإعتبارات الأخلاقية فوق كل الإعتبارات الأخرى.

- الفضائل الأخلاقية والقوة الداخلية Moral Virtues and Interior Strength

فقد بين الفضائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمحاسبة كالعدالة، النزاهة، الصدق، الوفاء، الأمانة، والصالح العام والإحسان ولقد بين أن هذه الفضائل تعطي قوةً داخلية للذي يتسلح بها.

وأُعلق على ماسبق بالقول أن مسألة الأخلاق والسلوكيات الخُلقية من مبادئ ديننا الأسلامي الحنيف الذي أمرنا بالأخلاص والأمانة والصدق وعدم الغش فكيف لا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم معلم البشرية يخبرنا بأن التاجر الصادق مع الأنبياء يوم لقيامة وكذلك يحذرنا من أن من يغش المسلمين فليس منهم. ولذلك، يجب على كل صاحب مهنة أو حرفة أن يتقي الله ولا يجلب الضرر لأي شخص في عمله فالمحاسب يستطيع أن يميز بين العمليات المحاسبية التي قد تسبب تضليلاً وتحريفاً للبيانات المالية وبين العمليات العادلة، فيجب عليه أن يكون لديه حساً أخلاقياً ينبع من خوف الله عز وجل يمنعه من إتباع الممارسات المضللة.

3-2-3: دوافع المحاسبة الإبداعية والظروف المساعدة على وجودها

لقد تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الدوافع وراء ممارسات المحاسبة الإبداعية إلا أنها إتفقت فيما بينها على أن وجود مصالح خاصة للأطراف التي تتلاعب بالحسابات هو المحرك الأساس وراء كل عمليات التلاعب. ففي هذا المجال يقول (Sen and Inanga, 2005: 78) أن الدافع الحقيقي وراء أساليب المحاسبة الإبداعية هو تضارب المصالح بين جماعات المصلحة المختلفة، فمصلحة المساهمين من الملاك تكمن في دفع ضرائب وتوزيعات أقل، أما المساهمين من المستثمرين تكمن مصلحتهم في الحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية أعلى، لكن الموظفين يطمعون هنا في الحصول على أعلى المرتبات وكذلك الأرباح، ولكن ما تفعله المحاسبة الإبداعية أنها تمنح مجموعة أو مجموعتين مكانة ملائمة على حساب الأخرين.

ويضيف (Anderson, 2002: 2) أن متطلبات السوق زادت الضغوط على الشركات لتلبية مستويات محددة مسبقاً أو مخططة من الأرباح، ونتيجة لذلك يتورط المدراء في عمليات التلاعب لتحسين مستوى الأرباح لديهم و كذلك أسعار الأسهم.

أما (Mulford and Comiskey, 2002: 61) أوضح بأنه يمكن الإستنتاج بسهولة وجود مجوعة من المميزات والحوافز وراء إستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وهي كالتالي:

- تجنب الهبوط الحاد في أسعار الأسهم.
- تقديم أفضل صورة ممكنة للأرباح وذلك لتحقيق أقصى سعر يمكن بيع الإصدار به.
- المحافظة على مستوى الأرباح ثابت بين الحد الأقصى والأدنى وذلك لتعظيم حوافز التعويضات.
- تخفيض التكلفة السياسية التي تترتب على علاقة الشركة بالمجتمع وكذلك متطلبات الحجم أو عضوية الصناعة، وذلك من خلال تجنب ما قد يعتبر مستويات أرباح مبالغ فيها.
- تفادي الأثار السلبية المحتملة لإنتهاك العقود (على سبيل المثال زيادة سعر الفائدة، وهو مطلب للأمان والسداد الفوري).
- تجنب سوء إستجابة السوق إلى الأرباح خارج الأتجاه.
- تخفيض تذبذب الأرباح حتي يتم تقييم العقوبة بالأرتباط مع مستوى المخاطرة المنتظر الذي لم يقيم.
- القيام بعمليات الشطب الواسعة مباشرة بعد وصول إدارة جديدة وكيل الإتهامات لها وتحميلها المسئولية عن كل النتائج المستقبلية لهذه الإتهامات.
- لعكس أي حصة مبالغ فيها من المستحقات وذلك لتحقيق متطلبات الربحية في فترات أخرى.

دافع أخر للمحاسبة الإبداعية تم مناقشته من قبل (Healy and Wahlen, 1999: 370) حيث وضح أنه عندما تكون هناك فجوة توقعات مابين الأداء الفعلي للشركة وبين توقعات المحللين في السوق المالي يكون هناك دافع لممارسات المحاسبة الإبداعية.

وإلى جانب الدوافع السابقة للمحاسبة الإبداعية هناك العديد من الدراسات التي وضحت بعض الظروف المناسبة والتي تمثل تربة خصبة للمحاسبة الإبداعية فلقد بين (Amat, et. al., 2004: 97) أن فرصة وجود ممارسات المحاسبة الإبداعية تتضاعف في ثلاث مجالات أو ظروف كالتالي:

1- وجود المرونة التنظيمية: فعادةً تتيح التنظيمات المحاسبية حرية الإختيار بين السياسات المحاسبية، فعلى سبيل المثال في مجال تقييم الأصول في الممارسات الدولية يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS16) بالأختيار بين تحميل الأصول الثابتة إما بمبلغ إعادة التقييم أو بالتكلفة التاريخية المستهلكة، ولكن عندما تغير الشركة السياسة يظهر أثر هذا التغيير في في السنة التي تم فيها، ولكن بعد ذلك يصعب التعرف على أثر التغيير.

2- قلة التنظيم: في بعض المجالات غير خاضعة للأنظمة و القوانين، فعلى سبيل المثال يوجد عدد قليل جداً من المتطلبات الإلزامية في مجال المحاسبة على أسهم الخيارات.

3- الإدارة تمتلك مجالاً واسعاً من حرية التصرف والحكم والتقدير الشخصي في المجالات الإختيارية، وهذا يعطيها دافعاً قوياً للتلاعب للحفاظ على مصلحتها.

وفي نفس المجال يوضح (Sen and Inanga, 2005: 76) أن الإبداع المحاسبي ينشاء في ظل ثلاث ظروف للسوق المالي :

- **الأول:** عندما تعوم الشركة أسهمها لجذب المستثمرين للأكتتاب في هذه الأسهم سواء بالقيمة الأسمية أو بعلاوة إعتماداً على تقييم السوق المالي للأفاق المستقبلية للشركة.

- **الثاني:** الشركة التي أسهمها مدرجة بالفعل في السوق المالي فإنها ترغب في في رسم صورة جذابة لوضعها المالي، ولذلك من الممكن أن تسعر الأسهم بعلاوة.

- **الثالث:** الشركة التي أدرجت أسهمها في السوق المالي من الممكن أن تعلن عن دفعها لتوزيعات أرباح بالإعتماد على أرباح مضخمة من خلال المبالغة في تقييم الأصول وتخفيض الإلتزامات التي على الشركة و أيضاً من خلال التغيير في أنظمة وطرائق تقييم المخزون، وذلك لتعزيز وضع الشركة الإقتصادي في المدى القصير على الأقل.

3-2-4: الخدع المالية التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية.

ومن أهم الكُتاب الذين تناولوا موضوع الأساليب الإبداعية المخادعة بشكل مفصل هو (Schilit, 2002) حيث تناول تلك الممارسات في كتابه بعنوان "الخداع المالي- كيف تكتشف

الحيل المالية والغش في التقارير المالية" حيث تناول سبعة مجموعات من الممارسات الإبداعية وأفرد لكل منها فصلاً كاملاً لشرحها بوضوح، حيث يندرج تحت كل مجموعة عدة ممارسات يستخدمها المحاسبين للتلاعب، وفيما يلي ملخصاً لتلك الممارسات:

1. التسجيل المبكر للإيرادات أو تسجيل إيرادات مشكوك فيها.

حيث يرى الكاتب أن معظم ممارسات التلاعب المتعلقة بالإيرادات هي تسجيل الإيراد مبكراً، أى قبل تحقق الشروط اللازمة للإعتراف بالإيراد، ويتبع المحاسبين الممارسات التالية في سبيل ذلك:

أ) الإعتراف بالإيراد رغم وجود إلتزامات مستقبلية ترتبت على تحصيل ذلك الإيراد.

ب) الإعتراف بالإيراد قبل شحن البضاعة للعميل، أو قبل الحصول على موافقة منه بقبول البضاعة، حيث من الممكن أن يقوم العميل برد البضاعة.

ت) الإعتراف بالإيراد حتى لو لم يلتزم العميل بالدفع.

ث) بيع البضاعة لطرف متفرع من الشركة.

ج) إعطاء العميل قيمة معينة بجانب البضاعة كتشجيع على الشراء، هذا يؤدي لتخفيض الإيراد في الحقيقة.

ح) تضخيم الإيرادات، فقد تقوم الشركات بتسجيل إيرادات غير حقيقية، فعلى سبيل المثال لوقامت شركة (أ) ببيع تذاكر طيران تخص شركة (ب) بسعر 200 دولار وتكلفة شرائها من الشركة (أ) 150 دولار، فالمفترض هنا أن تفصح الشركة (ب) عن 50 دولار إيرادات، ولكن قد تسجل الشركة 200 دولار بهدف تضخيم إيراداتها.

2. تسجيل إيرادات وهمية.

أ) تسجيل المبيعات التي تفتقد إلى الجوهر الإقتصادي، كبيع السلعة للعميل دون إلزامه بالدفع أو الإحتفاظ بالسلعة وعدم ردها.

ب) تسجيل النقدية المستلمة من عملية الإقتراض كإيرادات.

ت) تسجيل عائدات الأستثمار كإيرادات.

ث) تسجيل الخصومات الممنوحة من الموردين والمرتبطة بمشتريات مستقبلية كإيرادات.

ج) الإفراج عن عائدات تم إحتجازها وتأخيرها بطريقة غير صحيحة قبل عملية الإندماج.

3. تضمين الدخل إيرادات إستثنائية (غير متكررة).

أ) زيادة الأرباح من خلال بيع أصول مقومة بأقل من قيمتها، فقد تلجاء الشركة لبيع أصل بسعر أعلى من قيمته الحقيقية، فقد يظهر هذا الأصل في الدفاتر بقيمة منخفضة وأقل من قيمته الحقيقية وتبيعه الشركة لتحقق أرباحاً وهمية وغير واقعية.

ب) تضمين الإيرادات عائدات من الأستثمارات.

ت) التقرير عن عائدات الأستثمارات أو الأرباح كإيرادات، فمن الممكن إخفاء بعض الإيرادات الإستثنائية أو أي عائدات من أنشطة غير تشغيلية، من أجل تخفيض النفقات التشغيلية.

ث) زيادة الدخل من خلال التلاعب التصنيفي، أي من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية العمومية.

4. تحويل النفقات الحالية إلى فترات لاحقة أو سابقة.

فمن خلال قيام الشركات بتحويل النفقات الحالية إلى فترة لاحقة أو سابقة يمكنها إظهار دخلاً أعلى، وفيما يلي بعض الممارسات التي تتبعها في ذلك:

أ) القيام برسملة النفقات التشغيلية العادية، كرسملة مصاريف الإعلان.

ب) التغيير في السياسات المحاسبية وتحويل النفقات الحالية إلى فترات سابقة، حيث تهدف من وراء ذلك التخلص من تلك النفقات وحذفها من السنة الحالية بترحيلها لفترة سابقة.

ت) إطفاء التكاليف ببطء، وتهدف هذه الخطوة إلى تضخيم الأرباح من خلال عدم تخصيص التكاليف بشكل ملائم وذلك بتمديد فترة إستهلاك الأصول لفترات طويلة.

ث) عدم تسجيل الأصول التالفة أو شطبها.

5. عدم تسجيل الإلتزامات أو خفضها بطريقة غير سليمة.

حيث تلجاء الشركات إلى إخفاء المعلومات المتعلقة بمطلوباتها المحتملة وإلتزاماتها، وفيما يلي بعض الوسائل المُتبعة لذلك:

أ) عدم تسجيل المصروفات والألتزامات التي يترتب عليها متطلبات مستقبلية.

ب) تخفيض الألتزامات عن طريق التغيير في الفروض المحاسبية، فمثلاً الشركات التي تمنح موظفيها مكافاءات أو مزايا تقاعدية يمكنها أن تغير الفروض المتعلقة بهذا المجال بما يقلص إلتزاماتها.

ت) الإفراج عن إحتياطيات مشكوك فيها إلى الدخل، فمن المزايا التي تحققها الشركة من نقل الإيرادات إلى سنوات لاحقة أنها تستخدمه في تكوين إحتياطيات وهمية تستخدم في زيادة الأرباح في السنوات السيئة.

ث) تكوين خصومات غير حقيقية، وهذه الخدعة تحتاج إلى مساعدة الموردين، حيث تلجاء بعض الشركات إلى إغراء الموردين بشراء كميات ضخمة من مخزونهم في السنة القادمة مقابل منحهم خصم على هذه الكمية في السنة الحالية لتخفيض النفقات.

ج) الإعتراف بالإيرادات وتسجيلها بعد إستلام النقدية ولكن مع وجود إلتزامات مستقبلية باقية على الشركة.

6. تحويل الإيرادات الحالية لفترة لاحقة.

وهدف هذا التلاعب هو تقليص الربح الحالي وتحويله لفترة لاحقة يكون فيها الحاجة إليه ماسة. وفيما يلي بعض الممارسات:

أ) تقوم بعض الشركات التي تتمتع بوضع مالي جيد في سنة معينة بتكوين إحتياطيات لتستخدمها في سنوات لاحقة يكون فيها الربح منخفض.

ب) الشركات التي تكون على وشك الإندماج أو الشراء من قبل شركة أخرى تقوم بتأخير الإيرادات إلى مابعد عملية الإندماج.

7. تحويل مصاريف مستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقات خاصة او إستثنائية.

أ) تضخيم النفقات الخاصة أو الإستثنائية بطريقة غير سليمة.

ب) الشطب غير السليم للنفقات التي تتحملها الشركة لإمتلاك منتج معين أثناء فترة البحث والتطوير للمنتج.

ت) التعجيل للمصروفات المقدرة إلى الفترة الحالية، فعندما تصل الشركة إلى الدخل المستهدف في الفترة الحالية فأنها تقوم بتحويل المصروفات المقدرة من سنة لاحقة إلى السنة الحالية بهدف تحسين ربحيتها في تلك السنة.

أما (Anderson, 2002: 2) فقدم مجموعة من الممارسات المحاسبية الإبداعية المضللة كالتالي:

1- الإحتفاظ بالإحتياطيات Cookie Jar Reserves

فالشركات تأخذ بعين الإعتبار والتحفظ الحذر عندما تقوم بتكوين الإحتياطيات، فعندما تحقق الشركة أرباحاً ربع سنوية أو سنوية أعلى من المتوقع فأنها تقوم بتحويل هذه الأرباح الغير متوقعة إلى إحتياطيات تستخدمها في المستقبل في سنوات تكون فيها الأرباح أقل من التوقعات،أو من الممكن أن تحتفظ بإحتياطيات لمواجهة متطلبات الإندماج مع شركات أخرى أو مواجهة شروط الإقتراض.

2- برامج البحث والتطوير Research and Development(R&D)

فنفقات البحث و التطوير من الممكن أن يتم رأسملتها أو تحويلها كديون مطفأة، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تقوم الشركة برفع أرباحها الظاهرية من خلال نسب تكاليف تشغيلية إلى

نفقات البحث والتطوير. وتستغل الشركات التي لديها مشاريع بحث و تطوير الفرصة للزج بالتكاليف التشغيلية نحو نفقات المشروع البحثي.

3- التخلص من العقبات في سنة سيئة Big Bath Charge

فقد تلجاء بعض الشركات التي تمر بظروف سيئة في سنة معينة إلى شطب بعض الأصول التي قد تؤدي لخسارتها في المستقبل، وتتبع في ذلك مبداء الزج بالأخبار السيئة في سنة رديئة.

4- توقيت الإيرادات والنفقات التشغيلية Timing of Revenue and Operating expense

فمن الممكن أن تلجاء الشركة إلى التحكم بتوقيت إيراداتها سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترة معينة عن طريق طريق إعطاء حوافز لرجال البيع لتخفيض المبيعات أو إيقافها خلال ربع سنة معين أو من خلال تأجيل بعض النفقات الإختيارية إلي فترات لاحقة لزيادة الإيرادات على المدى القريب.

5- الأهمية النسبية Materiality:

فوفق هذا المبداء يجب على الشركات أن تفصح عن الأخطاء المحاسبية التي تعتبر ذو أهمية نسبية للمستخدمين، فبعض الشركات قد ترى أنه ليس من الضروري الإفصاح عن الأخطاء التي تشكل مانسبته 5% من الأرباح.

6- التغيير في بعض الممارسات المحاسبية Change in Accounting Practices

حيث يمكن أن تقوم الشركة بتغيير بعض الطرق المحاسبية التي تستخدمها بهدف زيادة إيراداتها.

وفي نفس المجال يُبين (Mulford and Comiskey, 2005) أن هنالك ستة مجالات للمحاسبة الإبداعية وهي كالتالي:

1- المرونة التنظيمية: حيث يستغل الممارسين المرونة التي في القوانين والمعايير المحاسبية وحرية الأختيار بين السياسات المحاسبية لصالحهم من أجل التلاعب بالحسابات.

2- قلة القوانين الصارمة المنظمة لمهنة المحاسبة.

3- تمتلك الإدارة مجالاً واسعاً من التقدير والحكم الشخصي في بعض المجالات كتقدير العمر الإنتاجي للأصول أو قيمة الخردة.

4- التلاعب في توقيت عمليات حقيقية بتقديمها أو تأخيرها حسب المصلحة، مثل الإعلان عن زيادة في الأرباح وتحقيق إيرادات عالية بالتزامن مع أخبار سيئة عن الشركة.

5- يمكن إدخال عمليات وهمية بغرض التلاعب في المبالغ التي تظهر في الميزانية العمومية ومن أجل نقل الأرباح ما بين الفترات المحاسبية.

6- إعادة تصنيف وعرض الأرقام المالية بما يخدم مصلحة الشخص الذي يتلاعب بالحسابات وهذا يُعرف بالتلاعب التصنيفي.

3-2-5: أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية، ولكن معظم الدراسات تناولت الممارسات بالخطوط العريضة وليس بالتفصيل لكل إجراء من الإجراءات التي تستهدف بنود القوائم المالية، ولذلك سوف أتناول بشئ من التفصيل ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تستهدف بنود القوائم المالية وكذلك الإجراءات المضاده لها:

(1) قائمة الدخل:

يمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال (حمادة، 2010: 97):

أ -مصاريف الاهتلاك عند التملك.

ب -الاعتراف المبكر بالإيراد.

ج -تقليل المصاريف مستحقة الدفع.

د -تضخيم المبيعات والربح الإجمالي.

هـ -تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية.

(2) قائمة المركز المالي:

فكما هو معروف أن الميزانية العمومية هي ملخص للوضع المالي للشركة يسمح بالحكم على أدائها وتحديد المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تقدير حركة النقدية في المستقبل، ومن أهم إجراءات التلاعب في الأصول الملموسة كما أوضحت دراسة (Gherai and Balaciu, 2011: 37) هي نفقات البحث والتطوير حيث هناك مجال للتلاعب عن طريق رسملة تلك النفقات. كما بينت الدراسة أن أهم التلاعبات في بند الأصول الثابتة هو التلاعب في طرق الإهلاك للأصول وتقدير العمر الإنتاجي لها وكذلك فترة حياتها.

كما أوضحت (حمادة، 2010: 98) الممارسات التي يمكن أن تقوم بها الأدارة في قائمة المركز المالي التي سبيل المثال:

أ -تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة.

ب -التضخيم في حسابات الأصول المدنية.

ج -تقليل الالتزامات.

د -تضخيم الممتلكات والمعدات.

هـ -تضخيم المستحقات الاختيارية.

و -زيادة الاحتياطيات.

ز –التلاعب في مخصصات الديون.

ح –التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية.

3– قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفق النقدي من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحللين والمستثمرين في في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ولذلك سوف نتناول بشئ من التفصيل أهمية تلك القائمة وإجراءات التلاعب فيها.

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها وإستخداماتها خلال فترة زمنية محددة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات مُلاءمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية محددة (Kieso, et. al., 2008: 196).

أهمية التدفق النقدي التشغيلي:

يوضح ملفورد (Mlfurd and Comisky, 2005: 1) أنه من الصعب توضيح الأهمية التي يتمتع بها التدفق النقدي التشغيلي وخصوصاً لخدمات الإقراض والمديونية وأيضاً تقييم الشركات، ويُبين هنا أهمية التدفق النقدي من خلال مقارنة بين التلاعب بالأرباح (رقم الربح) والتدفق النقدي، حيث يوضح أن الأرباح يمكن التلاعب بها سواء كان هذا التلاعب في إطار القوانين والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو خارج إطار تلك القوانين بينما التدفق النقدي أكثر واقعية وأقل عُرضة للتقلبات في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لأهواء المحاسبين، ويوضح وجهة نظره كالتالي:

– أن التلاعب بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية أكثر صعوبة من التلاعب بنصيب السهم من الأرباح.

– النقدية حقيقية وملموسة بينما الربح هو رأي.

– النقدية ليست كبعض البنود التي يمكن أن تُغطى بالتقارير المالية، فالنقد حقيقي يمكن قياسه.

– التوزيعات نقود ملموسة وبالتالي من المستحيل تلفيقها أو تزييفها.

إجراءات التلاعب في قائمة التدفقات النقدية:

وفقاً لما أورده (Mlfurd and Comisky, 2002: 357-358) في كتابه لعبة الأوراق المالية، فإن إجراءات التلاعب في قائمة التدفق النقدي هي كالتالي:

1– يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية بأعتبارها نفقات إستثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لاتؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

2- تقوم الشركة بتسجيل تكاليف التطوير الرأسمالي على أنها تدفقات نقدية إستثمارية خارجة وتبعدها عن التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

3- يمكن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الأستثمارات أو بعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تَسلُّمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتِم إعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

ومن الدراسات التي تناولت إجراءات المحاسبة الإبداعية وخصصتها في قائمة التدفقات النقدية هي دراسة (Matis, et. al., 2009: 142) وهي بعنوان "تقارير التدفقات النقدية مابين ممارسات المحاسبة الإبداعية وفُرص التحوط في رومانيا"، ولقد بينت مجموعة من الممارسات الإبداعية في قائمة الدخل كالتالي:

1- تضمين بند التدفق النقدي التشغيلي مبالغ نقدية غير مملوكة للشركة (كالشيكات المكتوبة للموردين ولم تُستحق بعد).

2- قد تلجاء الشركة لتدعيم النقدية إلى تأجيل كتابة الشيكات الصادرة.

3- تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية، كإيرادات تجارة الأوراق المالية) على أنها تشغيلية بهدف التأثير على النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

4- رسملة مصاريف غير تشغيلية بهدف التأثير في التدفق النقدي التشغيلي (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية).

5- قد تقوم الشركة ببيع حساباتها المدينة بأقل من قيمتها لوكالة معينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي محدد مقابل الذمم المدينة خاصتها وتمنح تلك الوكالة حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.

أما أهم الكتب التي تناولت الممارسات الإبداعية في القوائم المالية هو كتاب (Mlfurd and Comisky, 2002) بعنوان "لعبة الأرقام المالية: إكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذلك كتاب (Schilit, 2002) بعنوان "الخداع المالي- كيف تكتشف الحيل المالية والغش في التقارير المالية" حيث تناول سبعة مجموعات من الممارسات الإبداعية وأفرد لكل منها فصلاً كاملاً لشرحها، أما الكتب العربية التي تناولت الموضوع فهو كتاب (مطر، 2003) بعنوان "الأتجاهات الحديثة في

التحليل المالي والائتماني"، وفيما يلي عرض لتلك الممارسات الإبداعية مصنفة حسب بنود القوائم المالية، وكل إجراء متبوع بالإجراء المضاد له.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات:

– إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.

– إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.

– تسجيل البضاعة برسم الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات:

– التحقق من فواتير البيع، لاسيما الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة.

– التحقق من شروط البيع والائتمان ومقارنتها بالشروط المعمول بها في الشركة من حيث شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

– التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة:

– قيام المنشأة بتضخيم مخزونها السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون المختلفة.

– تغيير الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي.

– تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة:

– التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.

– الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير.

– مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقا لتواريخها.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المصروفات التشغيلية:

– رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة.

– تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.

– تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة.

– استخدام معدلات إهتلاك للأصول الثابتة أقل من معدلات الإهتلاك المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

– استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المصروفات التشغيلية:

– التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.

– التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة احتساب قسط الإهتلاك للأصول الثابتة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.

– التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.

– إعادة احتساب مصروف الإهتلاك وفقا لمعدلات إهتلاك الأصول الثابتة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

– إعادة احتساب مصروف الإطفاء وفقا لمعدلات إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:

– عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.

الاجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:

– إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى:

– تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود إستثنائية وغير عادية دون الإفصاح عن طبيعة نلك البنود.

– دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.

الاجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبية الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى:

– إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد إستبعاد المكاسب الناتجة عن بنود إستثنائية أو بنود غير عادية.

– إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية:

– التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

– عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية:

– التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجد..

– استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي لدى المنشأة.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:

– التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.

– التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:

– التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.

– التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.

الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة:

– تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.

– عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

– التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة المنشأة.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة:

– مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.

– طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الذمم المدينة.

– التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، واستبعاد أي خطأ في تصنيفها.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي:

– تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة أو متقادمة دون الإفصاح عنها.

– التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.

– تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي:

– مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.

– التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.

– الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة:

– المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.

– الاعتراف محاسبيا ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.

– تغيير الطريقة المتبعة في احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة.

– استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية فى بعض بنود الأصول غير الملموسة:

– التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.

– التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع المعايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للمنشأة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.

– التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.

– إعادة احتساب مصروف الإطفاء وفقا لمعدلات إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة:

– تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في المنشأة.

– عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في المنشأة.

– تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات المتداولة:

– دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك.

– دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في المنشأة.

– دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:

– الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في المنشأة.

– إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:

– دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في المنشأة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.

– تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:

– إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم فيها.

– عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:

– دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.

– دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للمنشأة.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود حقوق المساهمين:

– إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره

– ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.

– معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود حقوق المساهمين:

– تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين.

– دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للمنشأة.

الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية:

– تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.

– قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي.

– تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهدف التاثير على التدفق النقدي التشغيلي.

– رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.

– لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود قائمة التدفقات النقدية:

– التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.

– التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.

– التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة، وبيان أثر الرسملة على رقم الربح التشغيلي.

– مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية والتحقق من مواعيد إستحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

4-0: مقدمة.

4-1: منهج الدراسة.

4-2: طرق جمع البيانات.

4-3: مجتمع وعينة الدراسة.

4-4: أداة الدراسة.

4-5: صدق وثبات الإستبانة.

4-6: ثبات فقرات الإستبانة.

4-7: المعالجات الأحصائية.

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات

4-0: مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي إعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

4-1: منهج الدراسة:

يمكن إعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية. و

يسعى الباحث للوصول إلى قياس مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية وقدرتهم على إدارتها في البنوك العاملة في فلسطين، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث.

4-2: طرق جمع البيانات: إعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

1- البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع إستبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- البيانات الثانوية.

تمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

4-3: مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع مسؤولي ومحللي الائتمان في إدارات التسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين والذين تم حصرهم من خلال إستفسار الباحث للإدارات العامة للبنوك عن أعدادهم، حيث بلغ عددهم (40) محللاً، ولقد تم توزيع إستبانات على جميع أفراد

مجتمع الدراسة حيث أنهم يمثلون عينة الدراسة، ولقد تم إسترداد(34 استبانة) وبعد فحص الاستبانات لم يتم إستبعاد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل (34) إستبانة بنسبة 85%، والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

التخصص العلمي:

يُبين جدول رقم (1) أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الإختصاصات ذات العلاقة الوطيدة بالعمل المصرفي، حيث بلغت نسبة من كان تخصصهم محاسبة وعلوم مالية ومصرفية 61.8% من عينة الدراسة وتوزعت النسبة الباقية ما بين إدارة الأعمال والإقتصاد وأخرى، وهذا يجعل عينة الدراسة تتمتع بتخصص علمي مناسب يجعلها قادرة على فهم القوائم المالية وتحليلها وكذلك فهم أسئلة الإستبانة وإجاباتها.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	17	50.0
علوم مالية ومصرفية	4	11.8
إدارة الأعمال	8	23.5
اقتصاد	3	8.8
أخرى	2	5.9
المجموع	34	100.0

(2) المؤهل العلمي:

الجدول رقم (2) الذي يبين التخصصات العلمية لمفردات عينة الدراسة، و الذي يظهر أن عينة الدراسة تتمتع بالتأهيل العلمي المناسب الذي يجعلها قادرة على فهم موضوع الدراسة والتعامل مع الإستبانة التي تضم إجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، إذ أنها تحتاج إلى التخصص العلمي المناسب، حيث بلغت نسبة حملة درجة البكاوريوس 82.4% بينما الماجستير 17.6%.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم كليات مجتمع فما دون	0	0.0
بكالوريوس	28	82.4
ماجستير	6	17.6
دكتوراه	0	0.0
شهادات مهنية	0	0.0
المجموع	34	100.0

(3) سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي:

من الجدول رقم 3 نلاحظ أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة عالية في مجال الائتمان المصرفي، إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن 6 سنوات (76.5%) وهي نسبة مرتفعة مما يمكنهم من فهم موضوع الدراسة بسهولة وكذلك الإجابة على أسئلة الإستبانة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي

سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	1	2.9
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	7	20.6
من 6 إلى أقل من 9 سنوات	6	17.6
من 9 إلى أقل من 12 سنة	9	26.5
12 سنة فأكثر	11	32.4
المجموع	34	100.0

(4) مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي:-

من خلال تحليل إجابات السؤال الرابع من القسم الأول من الإستبانة نلاحظ أن هناك نسبة مشاركة عالية لأفراد عينة الدراسة في إتخاذ القرار الائتماني، حيث بلغت نسبة من يشاركون في إتخاذ القرارات بصورة دائمة أو في أغلب الأحيان 64.7% تقريباً، وهذا يؤكد توافر الخبرة لديهم في مجال الائتمان المصرفي وأهليتهم من جميع النواحي للتعامل مع موضوع الدراسة.

جدول رقم (4)

مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي

مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	8	23.5
غالباً	14	41.2
أحياناً	11	32.4
نادراً	0	0.0
لا يتم على الإطلاق	1	2.9
المجموع	34	100.0

ومما سبق يتبين لنا أن مفردات عينة الدراسة يتمتعون بخصائص جيدة وملائمة من ناحية التعليم والتخصص العلمي والخبرة العملية مما يجعلهم قادرين على فهم القوائم المالية وتحليلها والتأكد من خلوها من التلاعب وإمكانية الإعتماد عليها لدراسة طلب الائتمان، وقدرتهم على فهم أسئلة الإستبانة وإجابتها.

4-4: أداة الدراسة:

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات.
2. عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين لتحكيمها وتعديل وحذف ما يلزم.
5. توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، **ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى جزأين كما يلي:**

1. **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 4 فقرات.

2. **الجزء الثاني:** يتناول قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية، وقدرتهم على مواجهة هذه الإجراءات وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي ويتكون من 100 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة "5" تعني موافق بشدة والدرجة "1" تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (5).

جدول رقم(5)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	**قليلة جداً**	**قليلة**	**متوسطة**	**كبيرة**	**كبيرة جداً**

4-5: صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها من المبحوثين" (عبيدات وآخرون 2001،: 179)، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

صدق فقرات الاستبيان : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1) الصدق الظاهري للأداة:

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الإستبانة.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي إتفق عليها المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 24 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للجزء التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة:

جدول رقم (6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة

الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.404، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (6)

الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات:		
5 .	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.	0.559	0.001
7 .	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	0.392	0.022
9 .	تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	0.772	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات:		
6 .	التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة.	0.361	0.036
.8	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.	0.534	0.001
.10	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	0.420	0.013
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة:		
11 .	قيام المشأة بتضخيم مخزونها السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون المختلفة.	0.671	0.000
13 .	تغيير غير مبرر في الطرائق المتبعة في تقييم المخزون.	0.746	0.000
.15	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.	0.569	0.000
.17	تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.	0.615	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة:		
12 .	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.	0.408	0.017
14 .	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	0.797	0.000
16 .	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها.	0.368	0.032
.18	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار.	0.400	0.019
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير على بند المصروفات التشغيلية:		

.19	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة مثل رسملة مصاريف الإعلان.	0.813	0.000
.21	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.	0.833	0.000
.23	استخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة.	0.544	0.001
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بند المصروفات التشغيلية		
.20	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.	0.520	0.002
.22	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص.	0.822	0.000
. 24	إعادة حساب مصروف الإهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	0.509	0.002
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:		
.25	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.	0.853	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة.		
.26	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.	0.520	0.002
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى:		
.27	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	0.879	0.000
.29	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	0.486	0.004
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى:		
.28	إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد استبعاد المكاسب الناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	0.791	0.000
.30	إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.	0.782	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية:		
.31	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	0.526	0.001
.33	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	0.794	0.000

	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية:		
32	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجد..	0.464	0.006
34	استبعاد النقدية المقيدة من حساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي لدى الشركة.	0.792	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:		
.35	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	0.788	0.000
.37	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.	0.361	0.036
.39	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.	0.549	0.001
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل		
.36	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	0.748	0.000
.38	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	0.762	0.000
.40	دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.	0.444	0.008
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة:		
.41	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	0.615	0.000
.43	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	0.787	0.000
.45	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة الشركة.	0.811	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة		
.42	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.	0.711	0.000
.44	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الديون.	0.358	0.038
.46	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها.	0.565	0.001
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي:		
.47	تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة أو متقادمة.	0.811	0.000

.49	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	0.815	0.000
.51	التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي .	0.859	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي:		
.48	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.	0.505	0.002
.50	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	0.807	0.000
.52	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	0.835	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل		
.53	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.	0.856	0.000
.55	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	0.838	0.000
.57	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	0.800	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل:		
.54	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	0.890	0.000
.56	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	0.831	0.000
.58	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والتابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي.	0.794	0.000
	الإجراءات المحاسبية الخلاقة للتأثير على بعض بنود الأصول الثابتة		
.59	إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً عن إظهاره في حقوق المساهمين	0.715	0.000
.61	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	0.744	0.000
.63	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية ، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	0.776	0.000

.65	التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.	0.816	0.000
.67	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.	0.799	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول الثابتة		
.60	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.	0.483	0.004
.62	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية.	0.575	0.000
.64	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك على مصروف الإهتلاك، ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركزالمالي.	0.511	0.002
.66	فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الإهتلاك بناء على ذلك.	0.820	0.000
.68	مراجعة رأى المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.	0.844	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة:		
.69	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.	0.674	0.000
.71	الاعتراف محاسبياً ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.	0.864	0.000
.73	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول.	0.870	0.000
.75	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	0.544	0.001
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول غير الملموسة:		
.70	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.	0.774	0.000
.72	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.	0.783	0.000
.74	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة حساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.	0.634	0.000

.76	إعادة حساب مصروف الإطفاء وفقاً لنسب إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها الشركة.	0.637	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة:		
.77	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	0.810	0.000
.79	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	0.860	0.000
.81	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.	0.829	0.000
.83	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.	0.867	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بعض بنود الالتزامات المتداولة:		
.78	دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك.	0.561	0.001
.80	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة.	0.559	0.001
.82	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.	0.392	0.022
.84	دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	0.772	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل		
.85	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	0.534	0.001
.87	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها في البنود غيرالعادية.	0.420	0.013
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:		
.86	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.	0.746	0.000
.88	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	0.569	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة		
.89	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم.	0.547	0.001

.91	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.	0.459	0.006
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة		
.90	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	0.860	0.000
.92	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة.	0.612	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود حقوق المساهمين		
.93	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	0.833	0.000
.95	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.	0.544	0.001
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود حقوق المساهمين		
.94	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE).	0.520	0.002
.96	دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة.	0.822	0.000
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية		
.97	تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.	0.536	0.001
.99	قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي	0.803	0.000
.101	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	0.521	0.002
.103	رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	0.810	0.000
.105	لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.	0.875	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود قائمة التدفقات النقدية		

.98	التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.	0.403	0.018
.100	التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.	0.818	0.000
.102	التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة ، وبيان أثر الرسملة على رقم الربح التشغيلي.	0.800	0.000
.104	مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية و التحقق من مواعيد استحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.	0.798	0.000

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (7) يبين معاملات الارتباط بين **معدل كل محور من محاور الدراسة** مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.404.

جدول رقم (7)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية	0.871	0.000
الثاني	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للوقاية من إجراءات المحاسبة الإبداعية ومدى قدرتهم على بذل العناية الكافية لمكافحتها؟	0.974	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "22" تساوي 0.404

4-6: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ:

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (8) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (8)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لمخاطر وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	50	0.7283	0.8428	0.000
الثاني	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للوقاية من إجراءات المحاسبة الإبداعية ومدى قدرتهم على بذل العناية الكافية لمكافحتها؟	50	0.7754	0.8735	0.000
	جميع المحاور	100	0.7594	0.8633	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "22" تساوي 0.404

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم (9) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (9)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية	**50**	0.8629
الثاني	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين للوقاية من إجراءات المحاسبة الإبداعية.	**50**	0.8892
	جميع الفقرات	100	0.8847

4-7: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي.
2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، 1996: 89).
4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.
8. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي.

الفصل الخامس
الدراسة الميدانية وتفسيرها

5-1: إختبار التوزيع الطبيعي.

5-2: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

الفصل الخامس

5-1: إختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الإحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (10)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لمخاطر وإجراءات المحاسبة الإبداعية.	**50**	1.100	0.177
الثاني	الإدراك الكافي لمحللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للوقاية من إجراءات المحاسبة الإبداعية ومدى قدرتهم على بذل العناية الكافية لمكافحتها؟	**50**	0.871	0.434
	جميع الفقرات	100	0.578	0.893

5-2: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 68%). وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.03 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 68%)، وتكون آراء العينة في الفقرة متوسطة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

تحليل فقرات ومحاور الدراسة

1- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المبيعات.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (11) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات) تساوي 4.18، والوزن النسبي يساوي 83.53% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.926 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الإنحراف المعياري 0.865 **وهذا يعني وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند المبيعات.**

ونلاحظ من تحليل الفقرات (5،7،9) الخاصة بالممارسات الإبداعية في بند المبيعات نجد أن الفقرة 7- إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى، قد نالت أعلى المتوسطات الحسابية حيث بلغ متوسط الإجابات على هذا السؤال (4.32) وبلغ إنحرافه المعياري (1.036). أما أقل المتوسطات فكان للإجراء رقم 5- إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام الحالي، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.06) وإنحرافه المعياري (1.127).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات) تساوي 3.92، والوزن النسبي يساوي 78.43% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.939 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الإنحراف المعياري 0.774 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات.**

ويلاحظ أن من خلال الإطلاع على جدول رقم (11) وجود إجماع بدرجة كبيرة من قبل المحللين على أن أكثر الإجراءات المضادة التي يستخدمها المحلل لإلغاء تأثير الممارسات الإبداعية في بند المبيعات يتمثل في التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.00) وبانحراف معياري (0.778)، أما أُقلها فيتمثل في التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.79).

جدول رقم (11)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المبيعات

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات:					
5 -	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.	4.06	1.127	81.18	5.480	0.000
7 -	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	4.32	1.036	86.47	7.447	0.000
9 -	تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	4.15	1.258	82.94	5.315	0.000
	جميع الفقرات	4.18	0.865	83.53	7.926	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات:					
6 -	التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة.	4.00	0.778	80.00	7.490	0.000
.8	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
.10	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	3.79	0.978	75.88	4.735	0.000
	جميع الفقرات	3.92	0.774	78.43	6.939	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

2- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (12) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة) تساوي 4.04، والوزن النسبي يساوي 80.88% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.644 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الإنحراف المعياري 0.796 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند تكلفة البضاعة المباعة .**

ويتضح لنا من تحليل فقرات البند السابق جدول (12) وجود الإدراك الكافي لدى محللى الائتمان في البنوك للممارسات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند تكلفة البضاعة المباعة حيث يرى محللي الائتمان أن أكثر الإجراءات الإبداعية إستخداماً للتأثير على بند تكلفة البضاعة المباعة يتمثل في تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.21) وبإنحراف معياري (1.225)، أما أقل الإجراءات إستخداماً يتمثل في قيام الشركة بتسييل مخزونها السلعي لاسيما إذا كان سبق تقييمه بطريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.88)، وإنحرافه المعياري (0.977).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة) تساوي3.94، والوزن النسبي يساوي 78.8% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.353 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.746 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر في بند تكلفة البضاعة المباعة**

ومن تحليل الجزء الخاص بالفقرات العلاجية للمارسات الإبداعية في جدول (12) نلاحظ وجود إدراك للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير تلك الممارسات في بند تكلفة البضاعة المباعة، حيث يرى المحللين أن أكثر الإجراءات إستعمالاً هما المراجعة المستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها والتحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار، حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منهما (3.97) وإنحرافهما المعياري 0.904 و 0.758 على الترتيب. وأما أقل الإجراءات إستعمالاً من وجهة نظر المحللين هو الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في التغيير غير المبرر لطرق تقويم المخزون ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.88) وإنحرافه المعياري (0.880)

جدول رقم (12)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة:					
11 .	قيام المنشأة بتضخيم مخزونها السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون.	3.88	0.977	77.65	5.264	0.000
13 .	تغيير غير مبرر في الطرائق المتبعة في تقييم المخزون.	4.12	1.122	82.35	5.809	0.000
.15	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.	3.97	1.167	79.41	4.848	0.000
.17	تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.	4.21	1.225	84.12	5.738	0.000
	جميع الفقرات	**4.04**	**0.796**	**80.88**	**7.644**	**0.000**
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة:					
12 .	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.	3.94	0.776	78.82	7.070	0.000
14 .	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.88	0.880	77.65	5.849	0.000
16 .	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
18.	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار	3.97	0.758	79.41	7.464	0.000
	جميع الفقرات	**3.94**	**0.746**	**78.82**	**7.353**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

3. تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المصروفات التشغيلية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (13) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المصروفات التشغيلية) تساوي 4.01، والوزن النسبي يساوي 80.20% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.305 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أكبر من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.806 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند المصروفات التشغيلية.**

وبالنظر للجدول رقم (13) نلاحظ وجود إدراك كبير للممارسات تحت هذا البند، فكان أكثر الإجراءات إدراكاً هو إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة حيث بلغ الإنحراف المعياري لهذا السؤال (0.869) والمتوسط الحسابي له هو (4.18). أما أقل المتوسطات الحسابية فكان للإجراء 23- استخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) والإنحراف المعياري (1.026).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المصروفات التشغيلية) تساوي 3.93، والوزن النسبي يساوي 78.63% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.653 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.710 مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر في بند المصروفات التشغيلية.**

ويلاحظ من جدول (13) أن أكثر الإجراءات المضادة إستخداماً لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند هو التحقق من رأي مدقق الحسابات حول أثر التغيير الغير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة، وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.97) وإنحرافه المعياري (0.797)، ثم يليها الإجرائين 20 و 24 وهُما التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف وإعادة حساب مصروف الإهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، حيث تساويا في الوسط الحسابي وهو (3.91).

جدول رقم (13)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المصروفات التشغيلية

الرمز	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير على بند المصروفات التشغيلية:					
19-	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة مثل رسملة مصاريف الإعلان.	3.94	0.886	78.82	6.197	0.000
.21	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.	4.18	0.869	83.53	7.891	0.000
.23	استخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة.	3.91	1.026	78.24	5.182	0.000
	جميع الفقرات	4.01	0.806	80.20	7.305	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بند المصروفات التشغيلية					
.20	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.	3.91	0.793	78.24	6.707	0.000
.22	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص.	3.97	0.797	79.41	7.099	0.000
24 -	إعادة حساب مصروف الإهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	3.91	0.866	78.24	6.141	0.000
	جميع الفقرات	3.93	0.710	78.63	7.653	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

4. تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة) تساوي 4.12، والوزن النسبي يساوي 82.35% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.465 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 1.008 مما **يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة.**

وبالنظر للتحليل الخاص بفقرات الممارسات المحاسبية الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة نجد موافقة العينة بدرجة كبيرة على تلك الممارسة الخاصة ببند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة ، حيث بلغ الوسط الحسابي 4.12.

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة) تساوي 3.91، والوزن النسبي يساوي 78.24% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.405 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.830 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة.**

كما أظهر تحليل فقرات الإجراءات المضادة لمكافحة الممارسات المحاسبية الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة موافقة عينة الدراسة على أن الإجراء المضاد لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في ذلك البند والمتمثلة في عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة هو إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال، حييث بلغ الإنحراف المعياري لهذا الإجراء 0.830 والوسط الحسابي(3.91).

جدول رقم (14)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:					
25	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة الأعمال.	4.12	1.008	82.35	6.465	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة					
26	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.	3.91	0.830	78.24	6.405	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

5-تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (15) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى) تساوي 3.93، والوزن النسبي يساوي 78.53% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.533 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.827 مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند مكاسب وخسائر أخرى.**

يتضح لنا من تحليل فقرات البند السابق جدول (15) وجود الإدراك الكافي لدى محللى الائتمان في البنوك للممارسات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند مكاسب وخسائر أخرى، حيث يرى محللي الائتمان أن أكثر الإجراءات الإبداعية إستخداماً للتأثير على بند مكاسب وخسائر أخرى يتمثل في دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.97) وإنحرافه المعياري (0.904)، يليها الإجراء المتمثل في تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.88) وإنحرافه المعياري (0.977).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى) تساوي3.81، والوزن النسبي يساوي 76.18%وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 5.529 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.853) مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى.**

ومن تحليل الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في ذلك البند جدول (15) فيرى المحللين أن أكثر الإجراءات فعالية لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في ذلك البند والمتمثلة في دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها هو إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.91) وإنحرافه المعياري (0.793).

جدول رقم (15)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى:					
.27	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	3.88	0.977	77.65	5.264	0.000
.29	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
	جميع الفقرات	3.93	0.827	78.53	6.533	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى:					
.28	إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد استبعاد المكاسب الناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	3.71	1.001	74.12	4.112	0.000
.30	إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.	3.91	0.793	78.24	6.707	0.000
	جميع الفقرات	3.81	0.853	76.18	5.529	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

6- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند النقدية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (16) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية) تساوي 4.26، والوزن النسبي يساوي 85.29% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.289 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أكبر من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.890) مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة جداً لإجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية.**

ومن تحليل الممارسات الإبداعية تحت بند النقدية جدول (16) نلاحظ وجود إدراك مرتفع للممارسات تحت بند النقدية حيث يرون أن أكثر الممارسات المستخدمة للتأثير على بند النقدية هو

التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له 4.41 والإنحراف المعياري(0.957). ثم تلاه الإجراء الثاني رقم 33- عدم الأفصاح عن بنود النقدية المقيدة، إذ بلغ المتوسط الحسابي له (4.12) وإنحرافه المعياري (1.038).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية) تساوي4.06، والوزن النسبي يساوي 81.18% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي8.507 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.726) مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر في بند النقدية.**

كما يبين الجدول رقم (16) موافقة عينة الدراسة على أن أكثر الإجراءات المضادة ملائمةً لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية هو التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجدت، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.15) وإنحرافه المعياري (0.657).

جدول رقم (16)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند النقدية

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية:					
.31	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	4.41	0.957	88.24	8.600	0.000
.33	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	4.12	1.038	82.35	6.281	0.000
	جميع الفقرات	4.26	0.890	85.29	8.289	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية:					
32	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية	4.15	0.657	82.94	10.173	0.000
34	استبعاد النقدية المقيدة من حساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي.	3.97	0.937	79.41	6.040	0.000
	جميع الفقرات	4.06	0.726	81.18	8.507	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

7- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (17) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل) يساوي 4.23، والوزن النسبي يساوي 84.51% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 14.178 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.504) مما يدل **على وجود بدرجة كبيرة جداً لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الاستثمارات قصيرة الأجل.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل (جدول17) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كبير جداً للإجراءات المدرجة في الجدول، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.47) وإنحرافه المعياري (0.662) ، ثم تلاه التخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.18) وإنحرافه المعياري (0.797) وكذلك التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.03) وإنحرافه المعياري (0.460).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل) تساوي 4.12، و الوزن النسبي يساوي 82.35% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.921 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.597) مما يدل على وجود الإدراك الكافي لدى محللي الائتمان **للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل.**

ونلاحظ من تحليل الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند أن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد المتمثل في التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.15) وإنحرافه المعياري (0.702). اما أقل وسط حسابي كان للإجراء رقم 40 دراسة مبررات تخفيض مخصص هبوط الأسعار وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر، إذ بلغ وسطه الحسابي (4.09) وإنحرافه المعياري (0.621).

جدول رقم (17)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:					
.35	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	4.03	0.460	80.59	13.060	0.000
.37	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.	4.47	0.662	89.41	12.949	0.000
.39	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.	4.18	0.797	83.53	8.611	0.000
	جميع الفقرات	4.23	0.504	84.51	14.178	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل					
.36	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	4.15	0.702	82.94	9.527	0.000
.38	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	4.12	0.640	82.35	10.178	0.000
.40	دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.	4.09	0.621	81.76	10.214	0.000
	جميع الفقرات	4.12	0.597	82.35	10.921	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

8-تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الذمم المدينة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة) تساوي 4.16، والوزن النسبي يساوي 83.14% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.879 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الأنحراف المعياري (0.683) مما يدل على وجود **إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الذمم المدينة.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل (جدول18) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كبير للإجراءات المدرجة في الجدول، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.38) وإنحرافه المعياري (0.817).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة) تساوي 4.17، والوزن النسبي يساوي 83.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.468 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 و الإنحراف المعياري (0.593) مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة.**

ومن تحليل الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإننا نلاحظ أن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد المتمثل في التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها ، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.21) وإنحرافه المعياري (0.592).

جدول رقم (18)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الذمم المدينة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة:					
.41	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	3.97	0.674	79.41	8.403	0.000
.43	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.38	0.817	87.65	9.865	0.000
.45	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة الشركة.	4.12	0.844	82.35	7.718	0.000
	جميع الفقرات	4.16	0.683	83.14	9.879	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة					
.42	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.	4.18	0.716	83.53	9.574	0.000
.44	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الديون.	4.12	0.729	82.35	8.942	0.000
.46	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها.	4.21	0.592	84.12	11.881	0.000
	جميع الفقرات	4.17	0.593	83.33	11.468	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

9- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند المخزون السلعي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي) تساوي 4.27، والوزن النسبي يساوي 85.49% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 18.307 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الأنحراف المعياري 0.406 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة جداً لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند المخزون السلعي.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند المخزون السلعي (جدول 19) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كبير جداً للإجراءات المدرجة في الجدول، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.47) وإنحرافه المعياري (0.662)، تلاه كل من الإجرائين، التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي بمتوسط حسابي (4.29) وإنحراف معياري (0.719) وتضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة أو متقادمة، بوسط حسابي (4.06) وإنحراف معياري (0.694).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي) تساوي 4.06، والوزن النسبي يساوي 81.18 % وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%"وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.370 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الأنحراف المعياري (0.659) مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد المتمثل في التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.12) وإنحرافه المعياري (0.729). ثم تلاه الإجرائين المضادين الباقيين 48 و52 حيث بلغ وسطهما المحاسبي (4.03).

جدول رقم (19)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند المخزون السلعي

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي:					
.47	تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة أو متقادمة.	4.06	0.694	81.18	8.899	0.000
.49	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	4.47	0.662	89.41	12.949	0.000
.51	التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي .	4.29	0.719	85.88	10.495	0.000
	جميع الفقرات	4.27	0.406	85.49	18.307	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي:					
.48	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.	4.03	0.797	80.59	7.530	0.000
.50	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	4.12	0.729	82.35	8.942	0.000
.52	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	4.03	0.674	80.59	8.912	0.000
	جميع الفقرات	4.06	0.659	81.18	9.370	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

10- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل) تساوي 3.97، والوزن النسبي يساوي 79.41% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.841 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الأنحراف المعياري (0.722) مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الاستثمارات طويلة الأجل.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند الإستثمارات طويلة الأجل (جدول 20) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كاف للإجراءات المدرجة في الجدول، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.03)، أما أقل المتوسطات الحسابية كان للإجراء 53 المتمثل في تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا، بوسط حسابي (3.88) وإنحراف معياري (0.729).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل) تساوي 3.86، والوزن النسبي يساوي 77.25% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 7.428 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجرائين المضادين 54 و56 والمتمثلين في الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية وإعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة، حيث بلغ وسطهما الحسابي (3.94).

جدول رقم (20)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل					
53.	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.	3.88	0.729	77.65	7.059	0.000
55.	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	4.03	0.969	80.59	6.196	0.000
57.	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	4.00	0.853	80.00	6.837	0.000
	جميع الفقرات	3.97	0.722	79.41	7.841	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل:					
54.	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.94	0.776	78.82	7.070	0.000
56.	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	3.94	0.814	78.82	6.739	0.000
58.	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والتابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي.	3.71	0.906	74.12	4.545	0.000
	جميع الفقرات	3.86	0.677	77.25	7.428	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

11-تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول الثابتة.

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الأصول الثابتة) تساوي (4.20)، والوزن النسبي يساوي 84% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.523 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.821 مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الأصول الثابتة.**

ومن تحليل الفقرات المتعلقة بالممارسات الإبداعية تحت بند الأصول الثابتة (جدول 21) نجد أن لدى عينة الدراسة إدراك كبير للممارسات المدرجة تحت هذا البند، إذ أنهم يرون أن أكثر الممارسات المستخدمة للتأثير في هذا البند هو إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره في حقوق المساهمين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.47) والإنحراف المعياري (0.788). أما أقل الإجراءات إستخداماً تحت هذا البند وفق مايرى المحللون فهو، إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك، مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.68) والأنحراف المعياري (1.065).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول الثابتة) تساوي4.15 ، والوزن النسبي يساوي 83.06% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.706 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول الثابتة.**

كما يبين الجدول رقم (21) موافقة عينة الدراسة على أن أكثر الإجراءات المضادة ملائمةً لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول الثابتة هو مراجعة رأى المدقق حول التغيير غير المبرر في طرق الإهلاك وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.24) وإنحرافه المعياري (0.606). أما أقل المتوسطات الحسابية فهي للإجراء المضاد رقم 62- التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة

والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.09) وإنحرافه المعياري (0.668)

جدول رقم (21)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول الثابتة.

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الخلاقة للتأثير على بعض بنود الأصول الثابتة					
.59	إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً عن إظهاره في حقوق المساهمين	4.47	0.788	89.41	10.887	0.000
.61	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	4.38	0.954	87.65	8.450	0.000
.63	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية ، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	4.15	0.958	82.94	6.984	0.000
.65	التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.	4.32	1.007	86.47	7.666	0.000
.67	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.	3.68	1.065	73.53	3.703	0.001
	جميع الفقرات	4.20	0.821	84.00	8.523	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول الثابتة					
.60	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.	4.15	0.744	82.94	8.990	0.000
.62	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية.	4.09	0.668	81.76	9.496	0.000
.64	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك على مصروف الإهتلاك، ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.	4.15	0.610	82.94	10.971	0.000
.66	فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الإهتلاك بناء على ذلك.	4.15	0.610	82.94	10.971	0.000
.68	مراجعة رأى المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.	4.24	0.606	84.71	11.887	0.000
	جميع الفقرات	4.15	0.574	83.06	11.706	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

12-تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول غير الملموسة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الأصول غير الملموسة) يساوي 4.24، والوزن النسبي يساوي 84.85% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.114 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري 0.716 مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة جداً لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الأصول غير الملموسة.**

ومن تحليل الفقرات المتعلقة بالممارسات الإبداعية تحت بند الأصول غير الملموسة (جدول 22) نجد أن لدى عينة الدراسة إدراك كبير للممارسات المدرجة تحت هذا البند، إذ أنهم يرون أن أكثر الممارسات المستخدمة للتأثير في هذا البند هو استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.38) والإنحراف المعياري (0.779). أما أقل الإجراءات إستخداماً تحت هذا البند وفق مايرى المحللون فهو، إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول(غير الملموسة)، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.00) والأنحراف المعياري (0.888).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة) 4.05، والوزن النسبي يساوي 81.03% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.232 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.599 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة.**

وكما نُلاحظ من الجدول رقم (22) موافقة عينة الدراسة على أن أكثر الإجراءات المضادة ملائمةً لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة هو التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.12) وإنحرافه المعياري (0.640). ثم تلاه باقي الإجراءات بنفس الوسط الحسابي حيث بلغ وسطها الحسابي (4.03)، وهذا يدل على إدراك المحللين لكل تلك الإجراءات المدرجة في الجدول وموافقتهم عليها كإجراءات مضادة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الأصول غير الملموسة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة:					
69.	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
71.	الاعتراف محاسبياً ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.	4.35	0.812	87.06	9.714	0.000
73.	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول.	4.00	0.888	80.00	6.569	0.000
75.	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	4.38	0.779	87.65	10.346	0.000
	جميع الفقرات	**4.24**	**0.716**	**84.85**	**10.114**	**0.000**
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول غير الملموسة:					
70.	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.	4.03	0.717	80.59	8.370	0.000
72.	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.	4.12	0.640	82.35	10.178	0.000
74.	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة حساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.	4.03	0.758	80.59	7.917	0.000
76.	إعادة حساب مصروف الإطفاء وفقاً لنسب إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة لتي تنتميا لها الشركة.	4.03	0.627	80.59	9.574	0.000
	جميع الفقرات	**4.05**	**0.599**	**81.03**	**10.232**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

13- تحليل فقرات:الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الالتزامات المتداولة

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الالتزامات المتداولة) تساوي 4.18، والوزن النسبي يساوي 83.53% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.177 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.748 مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الالتزامات المتداولة.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند الإلتزامات المتداولة (جدول23) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كاف للإجراءات المدرجة في تحت ذلك البند، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو، عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.32) والانحراف المعياري (0.684). أما أقل المتوسطات الحسابية كان للإجراء 81 المتمثل في تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.00) وبأنحراف معياري (0.985).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات المتداولة) 3.91، والوزن النسبي يساوي 78.24% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.343 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري (0.838) مما يدل **على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات المتداولة.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد رقم 80 والمتمثل في دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.94) وتلاه الإجراء رقم 84 وهو مدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر التغيير غي المألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري وأثر ذلك على البيانات المالية و دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة، حيث

بلغ وسطه الحسابي (3.91) وإنحرافه المعياري (0.900). أما أقل الإجراءات المضادة متوسطاً هو الإجراء رقم 78 – دراسة أثر تسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.79) وإنحرافه المعياري (0.914).

جدول رقم (23)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الإلتزامات المتداولة

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة:					
.77	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.15	0.892	82.94	7.497	0.000
.79	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.32	0.684	86.47	11.282	0.000
.81	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدماً من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي.	4.00	0.985	80.00	5.921	0.000
.83	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
	جميع الفقرات	4.18	0.748	83.53	9.177	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بعض بنود الالتزامات المتداولة:					
.78	دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لذلك.	3.79	0.914	75.88	5.067	0.000
.80	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة.	3.94	0.851	78.82	6.451	0.000
.82	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.	3.88	0.913	77.65	5.633	0.000
.84	دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	3.91	0.900	78.24	5.907	0.000
	جميع الفقرات	3.91	0.838	78.24	6.343	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

14- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الإلتزامات طويلة الأجل.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الالتزامات طويلة الأجل) يساوي (3.99)، والوزن النسبي يساوي 79.71% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 6.846 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري (0.839) مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الالتزامات طويلة الأجل.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند الإلتزامات طويلة الأجل (جدول 24) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كاف للإجراءات المدرجة تحت هذا البند، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هو الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية وإستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.03) وإنحرافه المعياري (0.904)، ثم تلا ذلك الإجراء 87 بوسط حسابي مقارب وهو إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (3.94).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات طويلة الأجل) 3.74، والوزن النسبي يساوي 74.71% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 4.526 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري (0.947) مما يدل على **وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الالتزامات طويلة الأجل.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد رقم 88 والمتمثل في تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.82) وإنحراف معياري (1.029) وتلاه الإجراء رقم 86 وهو دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل

إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.65).

جدول رقم (24)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الالتزامات طويلة الأجل

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل					
85.	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.03	0.904	80.59	6.640	0.000
87.	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادي	3.94	0.919	78.82	5.970	0.000
	جميع الفقرات	3.99	0.839	79.71	6.846	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:					
86.	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.	3.65	0.950	72.94	3.973	0.000
88.	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	3.82	1.029	76.47	4.667	0.000
	جميع الفقرات	3.74	0.947	74.71	4.526	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

15- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة) يساوي 4.26، والوزن النسبي يساوي 85.29% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.219 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أكبر من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.800 **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة جداً لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة.**

ومن تحليل الفقرات المتعلقة بالممارسات الإبداعية تحت بند الموجودات والإلتزامات الطارئة نجد أن عينة الدراسة لديهم الإدراك الكافي لتلك الممارسات، حيث أنهم يرون أن أكثر الممارسات المستخدمة للتأثير على هذا البند هي، عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.29) وبإنحراف معياري (0.836). ثم تلاه الإجراء الثاني وهو، إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات (4.24) وبأنحراف معياري (0.855).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة) 4.15، والوزن النسبي يساوي 82.94% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.550 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.634 **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة.**

كما يبين الجدول رقم (25) موافقة عينة الدراسة على أن أكثر الإجراءات المضادة ملائمةً لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة هو دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.18) وإنحرافه المعياري (0.626). ثم تلاه الإجراء 90- دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة، وذلك بمتوسط حسابي يساوي (4.12) وإنحراف معياري (0.686)، وهذا يدل

على إدراك المحللين لكل تلك الإجراءات المدرجة في الجدول وموافقتهم عليها كإجراءات مضادة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في بند الموجودات والإلتزامات الطارئة أو المشروطة.

جدول رقم (25)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية و الإجراءات المضادة للتأثير في بند الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروط

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة					
89.	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
91.	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.	4.29	0.836	85.88	9.027	0.000
	جميع الفقرات	4.26	0.800	85.29	9.219	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:					
90.	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	4.12	0.686	82.35	9.500	0.000
92.	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة.	4.18	0.626	83.53	10.954	0.000
	جميع الفقرات	4.15	0.634	82.94	10.550	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

16- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند حقوق المساهمين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند حقوق المساهمين) يساوي (4.04)، والوزن النسبي يساوي 80.88% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي6.474 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 00.00 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري (0.940) **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بند حقوق المساهمين.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بند حقوق المساهمين (جدول 26) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كاف للإجراءات المدرجة في الجدول، إذ يرون أن إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هي معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.06) وإنحرافه المعياري (1.013)، ثم تلا ذلك الإجراء 93- إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.03) وإنحرافه المعياري (0.937).

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند حقوق المساهمين) 3.90، والوزن النسبي يساوي 77.94% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 5.239 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.998 **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند حقوق المساهمين.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد رقم 96 والمتمثل في دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.91) وإنحرافه المعياري (0.996) وتلاه الإجراء رقم 94 وهو تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات

سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE)، حيث بلغ وسطه الحسابي (3.88) وإنحرافه المعياري (1.008).

جدول رقم (26)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بند حقوق المساهمين

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود حقوق المساهمين					
.93	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	4.03	0.937	80.59	6.406	0.000
.95	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.	4.06	1.013	81.18	6.093	0.000
	جميع الفقرات	4.04	0.940	80.88	6.474	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود حقوق المساهمين					
.94	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE).	3.88	1.008	77.65	5.104	0.000
.96	دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة.	3.91	0.996	78.24	5.338	0.000
	جميع الفقرات	3.90	0.998	77.94	5.239	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

17- تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية) تساوي 4.45، والوزن النسبي يساوي 88.94% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.474 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري 0.735 **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة جداً لدى محللي الائتمان للإجراءات المحاسبية الإبداعية التي تؤثر في بنود قائمة التدفقات النقدية.**

وبالنظر إلى نتائج تحليل فقرات الإجراءات المحاسبية الإبداعية في بنود قائمة التدفق النقدي (جدول 27) نلاحظ أن محللي الائتمان يتمتعون بإدراك كبير جداً للإجراءات المدرجة تحت بنود قائمة التدفقات النقدية، إذ يرون أن أكثر إجراءات التلاعب التي يمكن أن يقوم بها العملاء تحت هذا البند هي رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.50) وإنحرافه المعياري (0.707)، أما أقل الإجراءات متوسطاً هو الإجراء رقم 99- قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.38) والأنحراف المعياري (0.817) وهذا يدل علي إرتفاع نسبة إدراكهم لتلك الإجراءات.

كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرات (الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية) 4.16، والوزن النسبي يساوي 83.24% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 9.970 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الإنحراف المعياري (0.679) **مما يدل على وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية.**

أما بالنسبة للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذا البند فإن أعلى وسط حسابي كان للإجراء المضاد رقم 104 والمتمثل في مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية و التحقق من مواعيد استحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين، حيث بلغ وسطه الحسابي (4.21) وإنحرافه المعياري (0.687)، ثم تلاه الإجرائين 98 و 102 حيث لهما نفس الوسط الحسابي وهو (4.18)، وهذا يدل على إرتفاع درجة إدراكهم للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية.

جدول رقم (27)

تحليل فقرات: الإجراءات المحاسبية الإبداعية والإجراءات المضادة للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية

رقم العبارة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية					
.97	تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.	4.41	0.743	88.24	11.074	0.000
.99	قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي.	4.38	0.817	87.65	9.865	0.000
.101	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.47	0.788	89.41	10.887	0.000
.103	رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.50	0.707	90.00	12.369	0.000
.105	لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.	4.47	0.748	89.41	11.462	0.000
	جميع الفقرات	4.45	0.735	88.94	11.474	0.000
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود قائمة التدفقات النقدية					
.98	التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.	4.18	0.797	83.53	8.611	0.000
.100	التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.	4.09	0.712	81.76	8.911	0.000
.102	التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة، وبيان أثر الرسملة على الربح التشغيلي.	4.18	0.716	83.53	9.574	0.000
.104	مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية و التحقق من مواعيد استحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.	4.21	0.687	84.12	10.240	0.000
	جميع الفقرات	4.16	0.679	83.24	9.970	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "33" تساوي 2.03

إختبار فرضيات الدراسة

1- **الفرضية الأولي:** لا يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة فلسطين الإدراك الكافي لإجراءات المحاسبة الإبداعية.

بهدف التعرف على مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، تم وضع الأسئلة (5- 105) (الأسئلة ذات الأرقام الفردية) من القسم الثاني من الاستبانة، التي تضمنت بعض الأمثلة لإجراءات المحاسبة الإبداعية التي تشمل بنود قائمتي الدخل والمركز المالي وقائمة التدفقات النقدية للمنشأة طالبة الائتمان المصرفي. وقد تم إستخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (28) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.15، والوزن النسبي يساوي 83.10% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 16.666 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.020 وهي أقل من 0.05 و بلغ الأنحراف المعياري (0.404) مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية. ولقد إتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صيام، 2009).

جدول رقم (28)

نتائج قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لإجراءات المحاسبة الإبداعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات:						
5 .	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.	4.06	1.127	81.18	5.480	0.000
7 .	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	4.32	1.036	86.47	7.447	0.000
9 .	تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	4.15	1.258	82.94	5.315	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة:						

11 .	قيام الشركة بتضخيم مخزونها السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون المختلفة.	3.88	0.977	77.65	5.264	0.000
13 .	تغيير غير مبرر في الطرائق المتبعة في تقييم المخزون.	4.12	1.122	82.35	5.809	0.000
.15	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.	3.97	1.167	79.41	4.848	0.000
.17	تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.	4.21	1.225	84.12	5.738	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير على بند المصروفات التشغيلية:						
.19	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة مثل رسملة مصاريف الإعلان.	3.94	0.886	78.82	6.197	0.000
.21	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.	4.18	0.869	83.53	7.891	0.000
.23	استخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها.	3.91	1.026	78.24	5.182	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:						
.25	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.	4.12	1.008	82.35	6.465	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى:						
.27	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	3.88	0.977	77.65	5.264	0.000
.29	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية:						
.31	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	4.41	0.957	88.24	8.600	0.000
.33	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	4.12	1.038	82.35	6.281	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:						
.35	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	4.03	0.460	80.59	13.060	0.000

.37	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.	4.47	0.662	89.41	12.949	0.000
.39	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.	4.18	0.797	83.53	8.611	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة:						
.41	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	3.97	0.674	79.41	8.403	0.000
.43	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.38	0.817	87.65	9.865	0.000
.45	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة الشركة.	4.12	0.844	82.35	7.718	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي:						
.47	تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة .	4.06	0.694	81.18	8.899	0.000
.49	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	4.47	0.662	89.41	12.949	0.000
.51	التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي .	4.29	0.719	85.88	10.495	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل						
.53	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.	3.88	0.729	77.65	7.059	0.000
.55	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	4.03	0.969	80.59	6.196	0.000
.57	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	4.00	0.853	80.00	6.837	0.000
الإجراءات المحاسبية الخلاقة للتأثير على بعض بنود الأصول الثابتة						
.59	إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار	4.47	0.788	89.41	10.887	0.000

	الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً عن إظهاره في حقوق المساهمين					
.61	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أوالمقدمة كضمانات لقروض أوعدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	4.38	0.954	87.65	8.450	0.000
.63	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية ، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	4.15	0.958	82.94	6.984	0.000
.65	التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.	4.32	1.007	86.47	7.666	0.000
.67	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.	3.68	1.065	73.53	3.703	0.001
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة:						
.69	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
.71	الاعتراف محاسبياً ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.	4.35	0.812	87.06	9.714	0.000
.73	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول.	4.00	0.888	80.00	6.569	0.000
.75	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	4.38	0.779	87.65	10.346	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة:						
.77	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة.	4.15	0.892	82.94	7.497	0.000

.79	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.32	0.684	86.47	11.282	0.000
.81	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.	4.00	0.985	80.00	5.921	0.000
.83	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل						
.85	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة للشركة.	4.03	0.904	80.59	6.640	0.000
.87	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادي	3.94	0.919	78.82	5.970	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة						
.89	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم.	4.24	0.855	84.71	8.426	0.000
.91	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.	4.29	0.836	85.88	9.027	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود حقوق المساهمين						
.93	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	4.03	0.937	80.59	6.406	0.000
.95	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.	4.06	1.013	81.18	6.093	0.000
الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية						
.97	تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.	4.41	0.743	88.24	11.074	0.000

.99	قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي	4.38	0.817	87.65	9.865	0.000
.101	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.47	0.788	89.41	10.887	0.000
.103	رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.50	0.707	90.00	12.369	0.000
.105	لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.	4.47	0.748	89.41	11.462	0.000
	جميع الفقرات	4.15	0.404	83.10	16.666	0.000

ويتضح من الجدول رقم (28) إرتفاع درجة إدراك محللي الائتمان وفهمهم لإجراءات المحاسبة الإبداعية المدرجة في الجدول؛ إذ يرون أن أكثر الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها العملاء بهدف التأثير في رقم التدفق النقدي التشغيلي هو رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.50) وإنحرافه المعياري (0.707). أما أقل الإجراءات التي يستخدمها العملاء من وجهة نظر المحللين هو الإجراء رقم 67 – إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم على هذا السؤال (3.68) وإنحرافه المعياري (1.065). وفيما يلي جدول رقم (29) الذي يوضح الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة من الأكبر إلى الأصغر.

جدول رقم (29)

الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي

رقم الفقرة	الإجراء	المتوسط الحسابي
103	رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.5
37	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.	4.47
49	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.	4.47
59	إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً عن إظهاره في حقوق المساهمين	4.47
101	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.	4.47
105	لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.	4.47
31	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	4.41
97	تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.	4.41
43	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	4.38
61	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أوالمقدمة كضمانات لقروض أوعدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.	4.38
75	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	4.38
99	قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي	4.38
71	الاعتراف محاسبياً ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.	4.35
7	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	4.32
65	التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.	4.32
79	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.32

51	التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي .	4.29
91	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.	4.29
69	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.	4.24
83	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.	4.24
89	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم.	4.24
17	تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.	4.21
21	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.	4.18
39	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.	4.18
9	تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.	4.15
63	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية ، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.	4.15
77	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة.	4.15
13	تغيير غير مبرر في الطرائق المتبعة في تقييم المخزون.	4.12
25	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.	4.12
33	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	4.12
45	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة الشركة.	4.12
5	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.	4.06
47	تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة .	4.06
95	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.	4.06
35	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	4.03
55	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	4.03
85	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.	4.03
93	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	4.03

57	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	4
73	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول.	4
81	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.	4
15	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.	3.97
29	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.	3.97
41	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	3.97
19	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة مثل رسملة مصاريف الإعلان.	3.94
87	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادي	3.94
23	استخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة.	3.91
11	قيام الشركة بتضخيم مخزونها السلعي من خلال التلاعب بطرق تقييم المخزون المختلفة.	3.88
27	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	3.88
53	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.	3.88
67	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.	3.68

2- **الفرضية الثانية:** لا يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين الإدراك الكافي للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية.

بهدف التعرف على مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، تم وضع الأسئلة (6 – 104) (الأسئلة ذات الأرقام الزوجية) من القسم الثاني من الاستبانة، المتعلقة بقياس قدرة محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين على مواجهة إجراءات المحاسبة الإبداعية وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة. وقد تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 3.99، والوزن النسبي يساوي 79.81% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط "68%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 10.630 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبلغ الأنحراف المعياري (0.543) مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي وجود إدراك بدرجة كبيرة لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للأجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. ولقد إتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (صيام، 2009).

جدول رقم (30)

نتائج قياس مدى إدراك محللي الائتمان

في البنوك العاملة في فلسطين للإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات:						
6.	التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة.	4.00	0.778	80.00	7.490	0.000
8.	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
10.	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	3.79	0.978	75.88	4.735	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة:						

12 .	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.	3.94	0.776	78.82	7.070	0.000
14 .	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.88	0.880	77.65	5.849	0.000
16 .	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها.	3.97	0.904	79.41	6.260	0.000
18.	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار	3.97	0.758	79.41	7.464	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بند المصروفات التشغيلية						
20.	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.	3.91	0.793	78.24	6.707	0.000
22.	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص.	3.97	0.797	79.41	7.099	0.000
24 .	إعادة حساب مصروف الإهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	3.91	0.866	78.24	6.141	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة						
26.	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.	3.91	0.830	78.24	6.405	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى:						
28.	إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد استبعاد المكاسب الناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	3.71	1.001	74.12	4.112	0.000
30.	إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.	3.91	0.793	78.24	6.707	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية:						
32	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجد..	4.15	0.657	82.94	10.173	0.000
34	استبعاد النقدية المقيدة من حساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي لدى الشركة.	3.97	0.937	79.41	6.040	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل						

.36	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	4.15	0.702	82.94	9.527	0.000
.38	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	4.12	0.640	82.35	10.178	0.000
.40	دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.	4.09	0.621	81.76	10.214	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة						
.42	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.	4.18	0.716	83.53	9.574	0.000
.44	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الديون.	4.12	0.729	82.35	8.942	0.000
.46	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها.	4.21	0.592	84.12	11.881	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي:						
.48	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.	4.03	0.797	80.59	7.530	0.000
.50	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	4.12	0.729	82.35	8.942	0.000
.52	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	4.03	0.674	80.59	8.912	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل:						

.54	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.94	0.776	78.82	7.070	0.000
.56	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	3.94	0.814	78.82	6.739	0.000
.58	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والتابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي.	3.71	0.906	74.12	4.545	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول الثابتة						
.60	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.	4.15	0.744	82.94	8.990	0.000
.62	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية.	4.09	0.668	81.76	9.496	0.000
.64	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك على مصروف الإهتلاك، ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.	4.15	0.610	82.94	10.971	0.000
.66	فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الإهتلاك بناء على ذلك.	4.15	0.610	82.94	10.971	0.000
.68	مراجعة رأى المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.	4.24	0.606	84.71	11.887	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول غير الملموسة:						
.70	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.	4.03	0.717	80.59	8.370	0.000

.72	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.	4.12	0.640	82.35	10.178	0.000
.74	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة حساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.	4.03	0.758	80.59	7.917	0.000
.76	إعادة حساب مصروف الإطفاء وفقاً لنسب إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها الشركة.	4.03	0.627	80.59	9.574	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بعض بنود الالتزامات المتداولة:						
.78	دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك.	3.79	0.914	75.88	5.067	0.000
.80	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة.	3.94	0.851	78.82	6.451	0.000
.82	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.	3.88	0.913	77.65	5.633	0.000
.84	دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	3.91	0.900	78.24	5.907	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:						
.86	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.	3.65	0.950	72.94	3.973	0.000
.88	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	3.82	1.029	76.47	4.667	0.000

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:						
.90	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	4.12	0.686	82.35	9.500	0.000
.92	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة.	4.18	0.626	83.53	10.954	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود حقوق المساهمين						
.94	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE).	3.88	1.008	77.65	5.104	0.000
.96	دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة.	3.91	0.996	78.24	5.338	0.000
الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود قائمة التدفقات النقدية						
.98	التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.	4.18	0.797	83.53	8.611	0.000
.100	التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.	4.09	0.712	81.76	8.911	0.000
.102	التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة ، وبيان أثر الرسملة على رقم الربح التشغيلي.	4.18	0.716	83.53	9.574	0.000
.104	مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية و التحقق من مواعيد استحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.	4.21	0.687	84.12	10.240	0.000
	جميع الفقرات	3.99	0.543	79.81	10.630	0.000

يتضح من الجدول رقم (30) إرتفاع درجة إدراك محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين للإجراءات المضادة التي يمكن القيام بها لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية، وأن أعلى متوسط حسابي كان للإجراء المضاد الوارد في السؤال رقم 68 والمتمثل في مراجعة رأى المدقق حول التغيير الغير مبرر لطرق الإهلاك وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال (4.24) والأنحراف المعياري (0.606). وكانت أقل المتوسطات الحسابية للعبارة الواردة في السؤال (86) والمتمثل في دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات (3.65) والأنحراف المعياري (0.950). وفيما يلي جدول رقم (31) الذي يوضح الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة من الأكبر إلى الأصغر.

جدول رقم (31)

الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير الإجراءات المحاسبية الإبداعية في القوائم المالية مرتبة حسب المتوسط الحسابي

مسلسل	الإجراء	المتوسط الحسابي
68	مراجعة رأى المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.	4.24
46	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها.	4.21
104	مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية والتحقق من مواعيد استحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.	4.21
42	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.	4.18
92	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة.	4.18
98	التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.	4.18
102	التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة، وبيان أثر الرسملة على رقم الربح التشغيلي.	4.18
32	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجد.	4.15

36	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.	4.15
60	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.	4.15
64	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك على مصروف الإهتلاك، ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.	4.15
66	فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الإهتلاك بناء على ذلك.	4.15
38	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.	4.12
44	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الديون.	4.12
50	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.	4.12
72	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.	4.12
90	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.	4.12
40	دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.	4.09
62	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية.	4.09
100	التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.	4.09
48	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.	4.03
52	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	4.03
70	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.	4.03
74	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة حساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.	4.03
76	إعادة حساب مصروف الإطفاء وفقاً لنسب إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها الشركة.	4.03

6	التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة.	4
8	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.	3.97
16	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها.	3.97
18	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار	3.97
22	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص.	3.97
34	استبعاد النقدية المقيدة من حساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي لدى الشركة.	3.97
12	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.	3.94
54	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.94
56	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.	3.94
80	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة.	3.94
20	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.	3.91
24	إعادة حساب مصروف الإهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.	3.91
26	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.	3.91
30	إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.	3.91
84	دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.	3.91
96	دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة.	3.91
14	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.	3.88
82	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.	3.88
94	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE).	3.88

88	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.	3.82
10	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.	3.79
78	دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك.	3.79
28	إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد استبعاد المكاسب الناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.	3.71
58	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والتابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي.	3.71
86	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.	3.65

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1: نتائج الدراسة الميدانية.

6-2: التوصيات.

6-3: الدراسات المقترحة.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

6-1: النتائج:

من خلال الدراسة العملية والنظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) المحاسبة الإبداعية عبارة عن مصطلح يصف مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تستخدم في التحايل والتضليل المالي في القوائم المالية، وذلك من خلال إستغلال المرونة المعطاة في السياسات والقوانين المحاسبية وحرية الإختيار بين البدائل، ويلجاء المحاسبون لهذه الممارسات بهدف خداع المستفيدين من القوائم المالية من خلال إظهار مركز مالي غير حقيقي لشركاتهم وخصوصاً إذا كان الوضع المالي الحقيقي للشركة سئ.
2) بينت الدراسة أن محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين لديهم التأهيل العلمي المناسب الذي يمكنهم من أداء مهامهم بكفأة، حيث إن 82.4% منهم من حملة درجة البكالوريوس و17.6% من حملة درجة الماجستير.
3) يتمتع محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين بتخصصات علمية ذات علاقة وطيدة بالعمل المصرفي تمكنهم من أداء مهامهم بكفأة، حيث إن 61.8%منهم تخصصات المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية.
4) تتوفر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين الخبرة العالية التي تمكنهم من إكتشاف الأساليب الإحتيالية ومواجهتها، حيث بلغت نسبة من لاتقل خبرتهم عن 6 سنوات 76.5%.
5) توجد نسبة مشاركة مرتفعة من قبل محللي الائتمان في عملية إتخاذ القرارات الائتمانية، حيث بلغت نسبة من يشاركون بصورة دائمة أو في أغلب الأحيان 64.7%.
6) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند المبيعات وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.18)، بينما (3.92) لإجراءات الوقاية.
7) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.04)، بينما (3.94) لإجراءات الوقاية.
8) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند المصروفات التشغيلية وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.01)، بينما (3.93) لإجراءات الوقاية.

9) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.12)، بينما (3.91) لإجراءات الوقاية.

10) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (3.93)، بينما (3.81) لإجراءات الوقاية.

11) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بند النقدية بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.26)، بينما (4.06) لإجراءات الوقاية.

12) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بند الإستثمارات قصيرة الأجل بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.23)، بينما (4.12) لإجراءات الوقاية.

13) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند الذمم المدينة وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.16)، بينما (4.17) لإجراءات الوقاية.

14) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بند المخزون السلعي بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.27)، بينما (4.06) لإجراءات الوقاية.

15) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.16)، بينما (3.86) لإجراءات الوقاية.

16) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند الأصول الثابتة وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.20)، بينما (4.15) لإجراءات الوقاية.

17) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بند الأصول غير الملموسة بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من

هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.24)، بينما (4.05) لإجراءات الوقاية.

18) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند الإلتزامات المتداولة وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.18)، بينما (3.91) لإجراءات الوقاية.

19) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند الإلتزامات طويلة الأجل وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (3.99)، بينما (3.74) لإجراءات الوقاية.

20) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بند الموجودات والإلتزامات الطارئة أو المشروطة بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.26)، بينما (4.15) لإجراءات الوقاية.

21) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للممارسات الإبداعية في بند حقوق المساهمين وكذلك لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.04)، بينما (3.90) لإجراءات الوقاية.

22) يتوافر لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة جداً للممارسات الإبداعية في بنود قائمة التدفقات النقدية بينما لديهم إدراك بدرجة كبيرة لإجراءات الوقاية من هذه الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإدراكهم لهذه الإجراءات (4.45)، بينما (4.16) لإجراءات الوقاية.

23) يُدرك محللو الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين بدرجة كبيرة إجراءات المحاسبة الإبداعية عند إتخاذهم القرارات الائتمانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمدى الإدراك (4.15) درجة وبإنحراف معياري بلغ (0.404).

24) يوجد لدى محللي الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين إدراك بدرجة كبيرة للأجراءات المحاسبية المضادة لإجراءات المحاسبة الإبداعية وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإدراك محللي الائتمان لهذه الإجراءات (3.99) درجة وبإنحراف معياري (0.543).

6-2: التوصيات:

وبناءً على النتائج السابقة نورد التوصيات التالية:

1) ضرورة إهتمام البنوك العاملة في فلسطين بموضوع المحاسبة الإبداعية وإيلاءه الأهمية المطلوبة من حيث تثقيف وتأهيل العملاء بحيث يكون لديهم الوعي الكافي بمخاطر المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية وعلى الأطراف المستفيدة من تلك القوائم.
2) ضرورة الإهتمام بالدورات التدريبية للموظفين لتعريفهم بالتطبيقات والحالات العملية للمحاسبة الإبداعية وخصوصاً في مجال الإجراءات الوقائية من ممارسات التلاعب المحاسبي، حيث نلاحظ وجود تفاوت في الإدراك مابين الإجراءات التي بلغ وزنها النسبي (83.10%) والإجراءات المضادة التي بلغ وزنها النسبي(79.81%).
3) ضرورة الإهتمام بالجوانب الأخلاقية في مجال المحاسبة بشكل عام، حيث إن العنصر الأخلاقي هو العامل الأهم في مجال الممارسات المحاسبية الإبداعية.
4) يترتب على الجهات المهنية في فلسطين مثل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية القيام بوضع ميثاق أخلاقي يستهدف وضع مجموعة من المعايير الأخلاقية التي يستعين بها المحاسب المهني وتكون بمسابة دليل يرجع له المحاسبين في القضايا العملية التي تواجههم والتي تتطلب بعداً أخلاقياً.
5) كما يترتب على الجهات الرسمية مثل وزارة المالية والإقتصاد الوطني والمؤسسات التشريعية في فلسطين الإهتمام بالقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة وسن القوانين اللازمة لقطع الطريق على الممارسين للأساليب الإبداعية وذلك بمساعة المختصين والمهنيين ذوو العلاقة، وخصوصاً أن هؤلاء الممارسين يتحايلون على القوانين ولايخرقونها.

6-3: الدراسات المقترحة:

1- دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة في فلسطين.
2- دراسة أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.
3- العوامل المساعدة على توفير البيئة المناسبة لوجود المحاسبة الإبداعية.
4- إطار مقترح لوضع ميثاق أخلاقي فلسطيني للمحاسبين المهنيين الفلسطينيين.

قائمة المراجع

- المراجع العربية:

- أبو بكر، عيد، (2009)، "تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري"، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي. نسخة إلكترونية: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/32.pdf
- أبو عجيلة، عماد، وحمدان، علام، (2009)، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والأقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة عرفات عباس، كلية العلوم الأقتصادية، الجزائر.
- أبو علي، سلطان، (2002)، "الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل"، سلسلة المنتدى الأقتصادي (7،8)، القاهرة.
- أبو كمال، ميرفت، (2007)، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"بازل11" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة.
- إرشيد، عبد المعطي، وجوده، محفوظ، (1999)، "إدارة الائتمان"، عمان، دار وائل للنشر.
- إشتيوي، أيمن، (2009)، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول.
- بطو، علاء، (2006)، "المحاسبة الإبداعية إذاء الفجوة الضريبية ومدى الإذعان الضريبي"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة البصرة–العراق.
- حماد، طارق، (2006)، "تحليل القوائم المالية لأغراض الأستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع– الأسكندرية.
- حمادة، رشا، (2010)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (26)، العدد (2).
- خنفر، مؤيد، والمطارنة، غسان (2009)، "تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- الدغيم، عبد العزيز، والأمين، ماهر، وأنجرو، إيمان، (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة

تشرين للدراسات والبحوث العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3).

- زايدة، دعاء محمد، (2006)، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني– دراسة تطبيقية علي المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة.
- الزبيدي، حمزة (2002)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع.
- السنوسي، محمد، وابراهيم، مختار، (2009)، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية"، ورقم عمل مقدمة إلى إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، من10–11 نوفمبر.
- السيسي، صلاح الدين، (2004)، "قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي– الضمانات المصرفية – الإعتمادات المستندية"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر.
- الشنباري، رامي، (2006)، "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الأمريكية.
- الشواربي، عبدالحميد، والشواربي، عبدالحليم، (2002 م)، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، دار المعارف للنشر، الإسكندرية.
- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد، (2001م) "البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه"، عمان: دار الفكر.
- العساف، صالح، (1995)، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، الرياض: مكتبة العبيكان.
- عشيش، حسن، والكبيسي، ظافر، (2010)، "التحليل الائتماني ودوره في عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الفخري، سيف، (2009)، "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب_سوريا.
- الكحلوت، خالد محمود، (2005)، "مدي إعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية علي المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة.
- كشك، محمد، (1996م)، "مبادئ الإحصاء وإستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية"، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية.مصر.

- محمد، منير، وإسماعيل، إسماعيل، ونور، عبد الناصر، (2008)، "التحليل المالي – مدخل صناعة القرار"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر.
- مرعي، ضمير، البياتي، إيناس، (2002)، "الأثار السلبية للمحاسبة المصطنعة على مخرجات النظام المحاسبي حالة تطبيقية مقارنة على المصارف الأهلية في العراق للأعوام 1994-1996"، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السادس 153-177.
- مطر، محمد، (2003)، "الأتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى.
- مطر، محمد، والحلبي، ليندا، (2009)، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الأبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الذي نظمته جامعة الزرقاء الخاصة.
- موسى، أسامة محمد، (2010)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة.
- المومني، محمد عبد الله، (2009)،" دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية"، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وإنعكاساتها على إقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
- النعيمي، عدنان، (2010)، "إدارة الائتمان_منظور شمولي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

- المراجع الأجنبية:

- Agarwal, S., (2008), "*Relation between Creative Accounting and Corporate Governance*", Unpublished Master Thesis, University of Nottingham.
- Amat, O. Gowthorpe, C. (2004) "*Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues*", Journal of Economic Literature.
- Amat, O., Blake, J. and Dowds, J. (1999), *"The Ethics of creative accounting,"* Economics working paper.
- Amat, O., Blake, j. and Oliveras, E. (1999), "*The Struggle against Creative Accounting: Is "True and Fair View" Part of the Problem or Part of the Solution,"* Economics Working Papers 363, Department of Economics and Business, University of Pompeu Fabra.
- Anderson, S. (2002), "*Earnings Management and Creative Accounting activities*", Disclosure Practices Update January.
- Balaciu, D. Bogdan, V. and Valdu, A. (2009), " *A Brief Review of Creative Accounting Literature and Its Consequences in Practice*", Annales University, Apulensis Series Oeconomica, vol.11, no.1.
- Balaciu, Diana. (2008) "*Is Creative Accounting A form of manipulation"* University of Oradeor, Faculty of Economics, Department of Finance Accounting, Journal accredited CNCSIS-Category B+, Tom xvII,– volume III, p. 936.
- Belkaoui, Ahmed (2004) "*Accounting Theory*", 5th ed.australia:thomson learning, inc.
- Bortiz, J. Kotchetova, N. and Robinson, L. (2009), "*Planning Fraud Detection Procedures: Fraud Specialists vs. Auditors*", IFA conference, School of Accounting and Finance, University of Waterloo.
- Bragg, S. (2010), "*Practitioner's Guide to GASS 2010"*. New York: John Wiley & Sons Inc.
- Colbert, J. (2000), "International and US standards: error and fraud", Managerial Auditing Journal 15/3 -97-107.

- Dechow and Skinner, (2000), "*Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators*", Accounting Horizons, vol.14 No.2, pp.235-250.
- Fight, A. (2004), "*Credit Risk Management*", Oxford: Elsevier.
- Fridson, M. and Alvarez, F. (2002), "*Financial Statement analysis: A Practitioner's Guide*", New York: John Wiley & Sons, Inc.
- Gherai,D and Balaciu,D (2011), "*From Creative Accounting Practices And Enron Phenomenon to Current Financial Crisis*", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, vol.13, no.1.
- Ghosh, S. (2009), "*Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses*", The Management Accountant Volume 44 No. 3 March.
- Gowthorpe, C. Amat,O. (2004**),** ***"Creative Accounting: Nature, Incidence and Ethical Issues",*** Journal of Economic Literature classification: M41.
- Gowthorpe, C. Amat,O. (2005**),** *Creative accounting: some ethical issues of macro- and micromanipulation***,** Journal of Business Ethics, vol. 57, num. 1, pp. 55-64].
- Griffiths, I. (1986) "*Creative Accounting",* London: Sidgwick & Jackson.
- Healy, P.M. and Wahlen, J.M. (1999) "*A review of the creative accounting literature and its implications for standard setting",* Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, pp.365-83.
- Howard, Schilit (2002), *financial shenanigans*, 2ND edn, McGraw-Hill, New York.
- http://www.merriam-webster.com/dictionary/ethics
- International Federation of Accountants (IFAC) - Code of Ethics for Professional Accountants, June 2005, IFAC Ethics Committee 545 Fifth Avenue, 14th Floor New York.
- Jagati, O. (2003), "*Creative vs. Credible Accounting*", chartered Accountant, March.
- Jameson, M. (1988) "A practical guide to creative accounting" Kogan Page, London.
- Kieso, D. Weygandt, J. and Warfield, T. (2008) "Intermediate Accounting", 13 the edition, John Wiley & Sons Inc.

- Li, L. (2008), "*Creative Accounting*", Unpublished Master Thesis, University of Nottingham.
- Matis, D. Valdu, A. and Negrea, L. (2009), '*Cash-Flow Reporting Between Potential Creative accounting Techniques And Hedging Opportunities: Case Study Romania*', Annales University' Apulensis Series Oeconomica, vol.11, no.1.
- Melé, D. (2005) "*Ethical Education in Accounting: Integrating Rules, Values and Virtues*" Journal of Business Ethics, 57, pp.97 - 109- http://www.springerlink.com/content/tr01254346528x38.
- Mulford, C.W. and Comiskey, E.E. :(2002) "*The financial numbers game: detecting creative accounting practices*. New York: Wiley.
- Mulford, C.W. and Comiskey, E.E.:(2005) "*Creative Cash Flow Reporting Uncovering Sustainable Financial Performance".* New York: John Wiley & Sons Inc.
- Naser, K. (1993), "*Creative Financial Accounting: Its Nature and Use*," Hemel Hempstead: Prentice Hall.
- Naser, K. and Pendlebury, M. (1992) "*A note on the use of creative accounting*", *British Accounting Review*, 24, pp.111-118.
- Nicolaescu, C. and paneta, F. (2008), "*Ethics in Accounting*" Annals of Oradea University. Economics; - Volume III - Finances, Banks and Accountancy. Cod JEL: M41 F30
- Omurgonulsen, M., and Omurgonulsen, U. (2009), "*Critical thinking about creative accounting in the face of a recent scandal in the Turkish banking sector*", Critical Perspectives on Accounting, Volume 20, Issue 5, pp. 651-673.
- Ronen, J. And Yaari, V. (2008), "*Earning Management: Emerging Insights in Theory Practice and Research*", Springer Science Business Media, LLC.
- Salah, A. (2010), "*Earnings management in the years following the integrated corporate income tax within Dutch housing associations*", Unpublished Master Thesis, Erasmus University Rotterdam.
- Sen, D. and Inanga, E. (2005), "*Creative Accounting in Bangladesh and Global Perspectives*", Partners' Conference Program Book, Partners' Conference, Maastricht School of Management, The Netherlands (July 6-8): 75-87"

- Shafer, W. and Wang, Z. (2010), "*Effects of ethical context and Machiavellianism on attitudes toward earnings management in China*", Managerial Auditing Journal Vol. 26 No. 5, 2011 pp. 372-392.
- Smith, T. (1992) "*Accounting for Growth"*, London: Century Business.
- Stolowy, H. and Breton, G. (2003) "*Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework*", available on-line at: http://www.emeraldinsight.com.
- Usurelu, et. al., (2010), "*Accounting ethics - responsibility versus creativity*", Annals of the University of Petroşani, Economics, 10(3), 349-356.
- Wang, Cui (2007) "*A Close Examination on Creative Accounting from Theoretical, Practical and Subjective Perspectives*". MA Dissertation thesis, University of Nottingham.

الملاحق

- الإستبانة.
- قائمة المحكمين.

ملحق رقم (1)

إستبانة

الأخ المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الفلسطينية.

وحيث إنني أعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة ومساندة الباحثين في أبحاثهم التي تخدم تطور مجتمعنا، جئت وكلي أمل أن أجد التعاون المعهود بكم من خلال إجابة الأسئلة الواردة في الاستبانة.

إن تقديمكم للمعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق أهداف دراسته والخروج بتوصيات لوضع الحلول المناسبة.

وأعدكم أن تعامل إجاباتكم بسرية تامة وألا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأؤكد استعدادي لتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك.

شاكرا لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحـــث

فادي عبد الرحيم البطنيجي

جوال : 0599606141

القسم الأول: بيانات ديموغرافية:

الرجاء وضع دائرة حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

(1) التخصص العلمي:

أ- محاسبة ب- علوم مالية ومصرفية

ج- إدارة الأعمال د- اقتصاد

هـ- أخرى (رجاء ذكرها .....)

(2) المؤهل العلمي:

أ- دبلوم كليات مجتمع فما دون ب- بكالوريوس

ج- ماجستير د- دكتوراه

هـ- شهادات مهنية (رجاء ذكرها .....)

(3) سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي:

أ- أقل من 3 سنوات ب- من 3 إلى أقل من 6 سنوات

ج- من 6 إلى أقل من 9 سنوات د- من 9 إلى أقل من 12 سنة

هـ- 12 سنة فأكثر

(4) مدى المشاركة في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي:-

أ- دائماً ب- غالباً

ج- أحياناً د- نادراً

هـ- لا يتم على الإطلاق

القسم الثاني: قياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الفلسطينية لمخاطر إجراءات المحاسبة الإبداعية، وقدرتهم على مواجهة هذه الإجراءات وإدارتها وإيلائها العناية اللازمة عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي:

أخي المجيب: فيما يلي قائمة بالإجراءات المحاسبية الإبداعية التي من شأنها إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحية الشركات ومركزها المالي والتي يمكن أن يقوم بها العملاء عند طلبهم الحصول على الائتمان المصرفي (هذه الفقرات تحمل الأعداد الفردية) يرجى تحديد درجة موافقتك على ضرورة أخذها بعين الاعتبار في البنوك التجارية الفلسطينية عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.

كما أن كل إجراء من الإجراءات المحاسبية الإبداعية متبوعاً بإجراء مضاد يمكن أن يقوم به محلل الائتمان من شأنه مواجهة الإجراء المحاسبي الإبداعي وإدارته وجعله موضع العناية اللازمة من قبل محللي الائتمان (هذه الاجراءات تحمل الأعداد الزوجية) يرجى تحديد درجة موافقتك على ضرورة قيام محلل الائتمان بهذه الاجراءات المضادة في البنوك التجارية الفلسطينية عند دراسة الوضع المالي للعملاء لاتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.

رقم العبارة	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المبيعات:					
5 .	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.					
7 .	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.					
9 .	تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المبيعات:					
6 .	التحقق من فواتير البيع، خاصةً الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة أو الزميلة.					
8.	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.					
10.	التحقق من مستندات شحن الإرساليات ومطابقتها مع مستندات تسديد أثمان البضاعة الواردة من الوكلاء.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند تكلفة البضاعة المباعة:					
11 .	قيام الشركة بتسييل مخزونها السلعي لاسيما إذا كان سبق تقييمه بطريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO.					
13 .	تغيير غير مبرر في الطرائق المتبعة في تقييم المخزون.					

رقم العبارة	العبارة	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.15	تأجيل إثبات فواتير مشتريات بضاعة في نهاية العام الحالي إلى العام التالي.					
.17	تضمين كشوف الجرد أصنافاً راكدة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند تكلفة البضاعة المباعة:					
. 12	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.					
. 14	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في هذا التغيير ومدى تضمين تقريره إيضاحاً حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.					
. 16	مراجعة مستنديه لفواتير الشراء للتأكد من إثبات فواتير المشتريات وفقاً لتواريخها.					
.18	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير على بند المصروفات التشغيلية:					
.19	رسملة مصاريف إيراديه دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة مثل رسملة مصاريف الإعلان.					
.21	إجراء تغيير غير مبرر في طرق إهتلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة.					
.23	إستخدام معدلات إهتلاك أو إطفاء أقل من تلك المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل بها الشركة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بند المصروفات التشغيلية:					
.20	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة لتلك المصاريف.					
.22	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحية الشركة بشكل خاص.					
. 24	إعادة حساب مصروف الإهتلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:					
.25	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال الشركة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة:					
.26	إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند مكاسب وخسائر أخرى:					
.27	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.					
.29	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند مكاسب وخسائر أخرى:					
28.	إعادة حساب الربح الناتج عن النشاط التشغيلي بعد استبعاد المكاسب الناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية.					
30.	إعادة حساب نتيجة الأعمال مع الإفصاح عن نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة في بند مستقل.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند النقدية:					
31.	التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.					
33.	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند النقدية:					
32	التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية إن وجد..					
34	استبعاد النقدية المقيدة من حساب نسب السيولة، بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي لدى الشركة.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:					
35.	التلاعب في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.					
37.	التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك من خلال تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل على أنها طويلة الأجل لاسيما في حالة هبوط أسعارها السوقية.					
39.	تخفيض غير مبرر في مخصص هبوط الأسعار.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات قصيرة الأجل:					
36.	التحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم بنود محفظة الأوراق المالية.					
38.	التحقق من مبررات تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل وتصنيفها وفق ما ينسجم مع القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.					
40.	دراسة مبررات التخفيض وتعديل قيمته إذا ما لزم الأمر.					
	الاجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الذمم المدينة:					
41.	تضمين رقم الذمم المدينة ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.					
43.	عدم الكشف عن الديون الراكدة والديون المتعثرة بهدف تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.					
45.	التلاعب في تصنيف الذمم المدينة وذلك من خلال تصنيف ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها ذمم مدينة متداولة بقصد تحسين سيولة الشركة.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الذمم المدينة:					
.42	مراجعة كشوف الذمم المدينة، والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.					
.44	طلب كشف بالديون للتأكد من عدم وجود ديون راكدة أو متعثرة، وفي حالة وجودها التأكد من ملاءمة قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قيمة الديون.					
.46	التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة إلى متداولة وطويلة الأجل، وإستبعاد أي خطأ في تصنيفها.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند المخزون السلعي:					
.47	تضمين كشوف الجرد ببنود بضاعة راكدة أو متقادمة.					
.49	التلاعب في الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي.					
.51	التغيير الغير مبرر في الطرق المتبعة في تقييم المخزون السلعي .					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند المخزون السلعي:					
.48	مراجعة كشوف الجرد والتحقق الفعلي من أصناف المخزون السلعي، وخلوها من بضاعة راكدة أو متقادمة، وفي حالة وجودها التأكد من الإفصاح عنها.					
.50	التحقق من عدالة الأسعار المستخدمة في تقييم المخزون السلعي مقارنة مع قوائم الأسعار الجارية.					
.52	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في تغيير الطريقة المتبعة في تقييم المخزون السلعي، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بند الاستثمارات طويلة الأجل:					
.53	تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل كالتحول من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا.					
.55	عدم إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.					
.57	عدم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بند الاستثمارات طويلة الأجل:					
.54	الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه في مبررات تغيير الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، ومدى تضمين تقريره إيضاحا حول أثر هذا التغيير على البيانات المالية.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.56	إعادة تعديل رقم الربح بقيمة نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة أو الزميلة.					
.58	استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والتابعة (مثل المبيعات والقروض المتبادلة)عند إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة، وبيان آثارها على قائمتي الدخل والمركز المالي.					
	الإجراءات المحاسبية الخلاقة للتأثير على بعض بنود الأصول الثابتة:					
.59	إظهار الأصول في الميزانية بالقيمة الناتجة عن إعادة التقييم وعدم الالتزام بالتكلفة التاريخية وإظهار الفائض عن إعادة التقييم في قائمة الدخل بدلاً عن إظهاره في حقوق المساهمين					
.61	عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض أو عدم الإفصاح عن الأصول المؤجرة.					
.63	التلاعب في تصنيف بعض الأصول الثابتة بقصد التأثير على مصروف الإهتلاك والقيم التي تدرج بها الأصول في الميزانية ، مثل إعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير.					
.65	التلاعب في نسب الإهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك السائدة في السوق.					
.67	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإهتلاك مثلاً من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول الثابتة:					
.60	التحقق من الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية، مع مراعاة الإفصاح عن القيم الاستبدالية للأصول الثابتة، والتحقق من صحة عملية التقييم، واستبعاد الفائض من قائمة الدخل وإدراجه ضمن حقوق المساهمين.					
.62	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بالأصول الثابتة، وحجم الأصول المرهونة والمقدمة كضمانات للقروض والأصول المؤجرة، ودراسة أثرها على النسب المالية.					
.64	التحقق من صحة ومبررات تصنيف الأصول الثابتة ودراسة تأثير ذلك على مصروف الإهتلاك، ودراسة أثر ذلك على بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي.					
.66	فحص تلك النسب بالمقارنة مع النسب المتعارف عليها ثم تعديل مصروف الإهتلاك بناء على ذلك.					
.68	مراجعة رأى المدقق حول هذا التغيير وبالتالي أثره المتراكم على البيانات المحاسبية.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الأصول غير الملموسة:					
.69	المغالاة في تقييم بعض بنود الأصول غير الملموسة، كما هو الحال في تقييم العلامات التجارية الناشئة عن دمج المشاريع.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.71	الاعتراف محاسبياً ببعض الأصول غير الملموسة بما لا ينسجم مع الاعتراف بها وفقاًلمعايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك الاعتراف بالشهرة غير المشتراة.					
.73	إجراء تغيير غير مبرر في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض تلك الأصول.					
.75	استخدام معدلات إطفاء للأصول غير الملموسة أقل من معدلات الإطفاء المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الأصول غير الملموسة:					
.70	التحقق من صحة الأسس المتبعة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة، وتعديل قيمها وفق هذه الأسس.					
.72	التأكد من الاعتراف بالأصول غير الملموسة بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية، ودراسة أثر ذلك على المركز المالي للشركة وإجراء التعديل اللازم إن وجد ما يستوجب ذلك.					
.74	التحقق من رأي مدقق الحسابات حول هذا التغيير في طريقة حساب قسط إطفاء الأصول غير الملموسة والتأكد من إظهار الأثر المتراكم المترتب على هذا التغيير على البيانات المالية وعلى ربحية الشركة.					
.76	إعادة حساب مصروف الإطفاء وفقاً لنسب إطفاء الأصول غير الملموسة المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها الشركة.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات المتداولة:					
.77	تسديد قروض قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.					
.79	عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.					
.81	تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات بهدف تحسين نسب الرفع المالي للشركة.					
.83	تغيير غير مألوف في الفروض التي يقوم عليها التحليل الإكتواري المتبع في تحديد مكافأة نهاية الخدمة.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية على بعض بنود الالتزامات المتداولة:					
.78	دراسة أثر هذه القروض على نسب الرفع المالي، وعلى مصروف الفوائد وعلى الأصول المقدمة كضمانات لقاء ذلك.					
.80	دراسة أثر عدم إدراج الأقساط واجبة السداد من القروض طويلة الأجل خلال العام ضمن الالتزامات المتداولة على نسب السيولة في الشركة.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
.82	دراسة أثر تأجيل إثبات الدفعات المستلمة مقدما من العملاء في شركات المقاولات على نسب الرفع المالي للشركة وتعديلها حسب الأصول.					
.84	دراسة مبررات التغيير ومدى أثرها على صحة رصيد مكافأة نهاية الخدمة.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:					
.85	الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية العمومية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل بهدف تحسين نسب السيولة في الشركة.					
.87	إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، وإضافة المكاسب المحققة لقاء ذلك إلى صافي الربح دون إدراجها والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الالتزامات طويلة الأجل:					
.86	دراسة أثر الحصول على قرض طويل الأجل قبل إعداد الميزانية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل على نسب السيولة في الشركة وأخذ ذلك بعين الاعتبار.					
.88	تخفيض صافي الربح بالمكاسب المحققة نتيجة إطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها، ومعالجة أثر ذلك على نسب الربحية، والإفصاح عنها ضمن البنود غير العادية.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:					
.89	إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها كإثبات إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل صدور الحكم.					
.91	عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة، مثل إهمال الإفصاح عن مطالبات قضائية على الشركة تنظر فيها الجهات القضائية.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود الموجودات والالتزامات الطارئة أو المشروطة:					
.90	دراسة أثر إثبات موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها على النسب المالية المختلفة ذات العلاقة.					
.92	دراسة أثر عدم الإفصاح عن بعض الالتزامات الطارئة أو المشروطة على النسب المالية المختلفة لاسيما نسب الرفع المالي للشركة.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بعض بنود حقوق المساهمين:					
.93	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلا من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.					
.95	معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل.					

		موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود حقوق المساهمين:					
.94	تعديل صافي الربح الجاري للعام الحالي باستبعاد المكاسب المحققة من سنوات سابقة، وتعديل نسب الربحية ونسبة توزيعات الأرباح والنسب الأخرى ذات العلاقة بحقوق المساهمين مثل (ROE).					
.96	دراسة أثر معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف، المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلاً من قائمة الدخل، على نسب الربحية والنسب المرتبطة بحقوق المساهمين، وتعديل أثر تلك المعالجة على البيانات المالية للشركة.					
	الإجراءات المحاسبية الإبداعية للتأثير في بنود قائمة التدفقات النقدية:					
.97	تسجيل الشركة للشيكات المرسلة بالبريد للموردين على أنها نقدية باليد، أي تدفق نقدي تشغيلي.					
.99	قيام الشركة بتأجيل كتابة كل شيكاتها لتحريف التدفق النقدي					
.101	تصنيف الإيرادات المتولدة من أنشطة غير تشغيلية (نقدية غير تشغيلية) على أنها تشغيلية بهف التاثير على التدفق النقدي التشغيلي.					
.103	رسملة مصاريف غير تشغيلية (كرسملة مصاريف الصيانة الدورية) بهدف التأثير على التدفق النقدي التشغيلي.					
.105	لجؤ الشركة إلى بيع الذمم المدينة بحيث تحصل على مبلغ نقدي معين (أقل من مبلغ الذمم) مقابل منح المشتري حق تحصيل تلك الذمم في مواعيد إستحقاقها.					
	الإجراءات المضادة لإلغاء تأثير إجراءات المحاسبة الإبداعية في بعض بنود قائمة التدفقات النقدية:					
.98	التحقق من أرصدة حسابات الدائنين وعدم وجود شيكات صادرة لهم، وتخفيض الذمم الدائنة بقيمة الشيكات الصادرة.					
.100	التأكد من مصدر النقدية الأساس ومن صحة تصنيف مصادر التدفقات النقدية وبيان أثر إعادة التصنيف على البيانات المالية للشركة.					
.102	التحقق من أن المصاريف التي تمت رسملتها تنطبق عليها شروط الرسملة ، وبيان أثر الرسملة على رقم الربح التشغيلي.					
.104	مقارنة مبالغ الذمم المدينة مع النقدية و التحقق من مواعيد إستحقاقها وكذلك الحصول على مصادقات من المدينين.					

شاكرا لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير الباحث

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. علي عبد الله شاهين	محاسبة	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. ماهر موسى درغام	محاسبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
د. نافذ محمد بركات	الإحصاء	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. عمر عيد الجعيدي	محاسبة	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي	كلية المجتمع